



الإعاقة في المنطقة العربيّة

لمحة عامة



جامعة الدول العربيّة



الاسكوا

الأمم المتحدّة - اللجنة الاقتصاديّة والاجتماعيّة لغربيّ آسيا

الإعاقة في المنطقة العربيّة

لمحة عامة

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)
جامعة الدول العربيّة



2014

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي. والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلف، وليست بالضرورة، آراء الإسكوا.

99 إن أحد مقاييس الحضارة هو كيفية تعاملنا مع أكثر أعضاء المجتمع ضعفاً. 66

د. ويليام ه. فاجي، زميل أقدم، مؤسسة بيل ومليندا غيتس

تعتبر الإعاقة جزءاً لا يتجزأ من الطبيعة البشرية، وغالباً ما يصاب معظم الناس بإعاقة ما خلال مرحلة معينة من حياتهم. ويُقدَّر عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في العالم بحوالي مليار شخص—أي ما يُعادل 15 في المائة من سكّان العالم. وفي مقابل ذلك، تشير الدول العربيّة إلى أنّ نسبة انتشار الإعاقة متدنيّة فيها، وتتراوح بين 0.4 و4.9 في المائة من مجموع السكّان، ما يبرز مواضع الاختلاف والصعوبات على مستوى جمع البيانات، والأبحاث والتحليل.

وردّاً على هذا الوضع القائم، وبمناسبة اختتام العقد العربيّ للأشخاص ذوي الإعاقة (2004-2013)، الذي اقرته القمة العربية في العام 2004، قامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربيّ آسيا (الإسكوا)، وبالتعاون مع جامعة الدول العربيّة بجمع المعلومات الأساسية بشأن الإعاقة في المنطقة العربيّة. ويعرض هذا التقرير نتائج الدراسة الأساسية، فيشكل أوّل تقرير يُنشر يغطّي البلدان العربيّة الـ22، ويجمع البيانات الإحصائية بشأن وضع الأشخاص ذوي الإعاقة، والمعلومات حول الأطر المؤسسية والقانونية ذات الصلة بالإعاقة.

ويُقسّم هذا التقرير إلى قسمين، حيث يلخّص القسم الأوّل عددًا من التوجّهات الإقليمية المتعلقة بالإعاقة، بما في ذلك انتشارها، والأطر المؤسسية والقانونية ذات الصلة، والوصول إلى التعليم وفرص العمل. أمّا القسم الثاني فيشكل أساس هذا التقرير، ويعرض سلسلة من الإحصاءات حول الأشخاص ذوي الإعاقة والمعلومات حول نوعية الأطر المؤسسية والقانونية ذات الصلة في بلدان المنطقة العربيّة.

وقد أعدت هذا التقرير ألكسندرا هيخو جاكسون، مسؤول مساعد شؤون اجتماعية، قسم التنمية

الاجتماعية الشاملة، ولبنى اسماعيل، مساعدة باحث، قسم التنمية الاجتماعية الشاملة، وذلك تحت إشراف جيزيلا نووك، رئيسة قسم التنمية الاجتماعية الشاملة، شعبة التنمية الاجتماعية، وبتوجيه من فريدريكو نيتو، مدير، شعبة التنمية الاجتماعية في الإسكوا. وقد قام بمراجعة التقرير السيد طارق النابلسي مسؤول متابعة إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية، الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، بجامعة الدول العربية. وتشكر الإسكوا وجامعة الدول العربية المكاتب الوطنية للإحصاء ونقاط الاتصال الحكومية في الدول العربية، التي جمعت معلومات معقدة عابرة للحدود المؤسسية. كما أنّ المشاركين في مؤتمر العقد العربيّ للأشخاص ذوي الإعاقة وما بعده، الذي عقد في القاهرة في 30 و31 تشرين الأوّل/ أكتوبر 2013، قد قدّموا معلومات وأفكاراً قيّمة إلى هذا التقرير. كما استفادت هذه الدراسة من المساهمات القيّمة التي قدمتها كل من كاثرين بروكس وسارا سلان، إضافة إلى الملاحظات والدعم المقدم من أيكو أكياما، وديان أليراس، وإيفا ماريا بيلا، ونادين شلق، ونواف كباره، ومروان خواجه، وسلوى محمّد، وشول أو هان، وماثيو بركنس، ويوراي ريتشان، وتانيا سيجيرسن، وزينة سنو. ونشكر أخيراً شعبة التنمية الاجتماعية في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، لا سيّما على تقريرها لمحة عن الإعاقة في العام 2012: تعزيز المعلومات الثبوتية في آسيا والمحيط الهادئ، الذي أوحى تصميم هذا التقرير ومضمونه.

إنّ الأراء الواردة في هذا التقرير هي آراء المؤلّفين ولا تعكس، بالضرورة، وجهة نظر الأمم المتحدة. ونحن نرحب بأيّ تعليق أو اقتراح ترسلونه على العنوان التالي: sps-escwa@un.org

قائمة الأشكال والجداول 05

المختصرات 05

المقدمة 07

1

الإعاقة في المنطقة العربيّة: توجّهات
إقليمية مختارة

2

معدّلات انتشار الإعاقة: صعوبة
تعريفها وقياسها 09

مسح الأطر المؤسسيّة والقانونيّة
في المنطقة العربيّة 13

كسر دائرة الاستبعاد: الوصول إلى
فرص العمل والتعليم 15

الملاحظات الختاميّة 21

الملاحم القطريّة 23

3

قائمة المراجع 112

مصادر البيانات الاحصائيّة الوطنيّة 114

قائمة الأشكال والجداول

المختصرات

الإسكوا	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	الشكل 1. معدلات انتشار الإعاقة في المنطقة العربية (بالنسبة المئوية)	10
اليونيسيف	منظمة الأمم المتحدة للطفولة	الشكل 2. توزيع الأشخاص ذوي الإعاقة ومجموع السكان (15 سنة وما فوق) حسب النشاط الاقتصادي في بلدان عربية مختارة	18
*	يجري تطويره حاليا	الشكل 3. التفاوت في معدلات الأمية بين الأشخاص ذوي الإعاقة ومجموع السكان (10 سنوات وما فوق) حسب البيانات الخاصة بالتحصيل العلمي في بلدان عربية مختارة	19
-	يشير إلى ان البند لا ينطبق	الشكل 4. نسب عمالة الأشخاص ذوي الإعاقة ومجموع السكان (15 سنة وما فوق) في بلدان عربية مختارة	20
..	يشير إلى أنّ البيانات غير متوفرة	الجدول 1. تصنيفات الإعاقة ذات الصلة بالتنقل وبالبنية الجسدية المرتبطة بالحركة في المنطقة العربية	11
		الجدول 2. قائمة بفئات التصنيف الدولي لتأدية الوظائف والعجز والصحة (تصنيف المستوى الأول)	12
		الجدول 3. الأطر المؤسسية والقانونية الشاملة الخاصة بالإعاقة في المنطقة العربية	14
		الجدول 4. الكوتا الوطنية لتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة في المنطقة العربية	16
		الجدول 5. معدلات عمالة الأشخاص ذوي الإعاقة ومجموع السكان (15 سنة وما فوق) حسب الجنس في بلدان عربية مختارة	20

المبدولة في مجال الإعاقة. وبعد مرور سنتين على ذلك، جعلت اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة مفهوم الإعاقة الجديد مفهوماً رسمياً وقدمت إلى الدول الأطراف إطار عمل شامل لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيزها والنهوض بها. وحتى نيسان/أبريل 2014، حصدت الاتفاقية على المستوى العالمي توقيع 158 دولة طرف في حين صادق عليها وانضم إليها 145 بلداً^[2].

وقد انعكست هذه التطورات كلها مجتمعة على البلدان العربية. فأعدت الحكومات قوانين واستراتيجيات وسياسات جديدة تعكس التغيرات التي طرأت على مفهوم الإعاقة، وتساهم في تنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والعقد العربي للأشخاص ذوي الإعاقة. وعلى الرغم من التقدم الملحوظ الذي شهدته البلدان العربية، من الواضح أن الحكومات قد واجهت عدداً من التحديات ذات الصلة بالتنفيذ. فالإجراءات التي تضمن الوصول إلى البيئة المبنية والوصول المتساوي إلى الخدمات مثلاً، قد يتطلبان خبرة واسعة وموارد مالية كبرى، وهي مسألة تزداد تعقيداً في منطقة يعاني فيها عدد من البلدان قيوداً حادة على مستوى القدرات. كما أن تعريف الإعاقة من المهام التي تنطوي على عدد من التحديات بالنسبة إلى الحكومات، بما أنه يجدر قبوله مفهوم لا يزال قيد التطور ضمن لغة قانونية، ينبغي ان تكون دقيقة وشاملة في آن واحد كي تصوغ مقاربات سياسية وتحدد الأهلية بالحصول على الدعم ذات الصلة. ومن جهة أخرى، لا تزال البيانات الموثوقة والقابلة للمقارنة الخاصة بالإعاقة— وهي من الشروط المسبقة لصياغة سياسات قائمة على الأدلة، وتنفيذها، ومراقبتها وتقييمها— محدودة في المنطقة العربية.

وفي هذا السياق، أجرت الإسكوا وبالتعاون مع جامعة الدول العربية، هذه الدراسة الأساسية بشأن الإعاقة في المنطقة العربية. وقد تضمنت على عمليتين متوازيتين لجمع البيانات، أجرينا بين شهري أيار/مايو وأيلول/سبتمبر 2013. فاعتمدت الأولى على جمع

99 [تشكل] الإعاقة مفهوماً لا يزال قيد التطور ... وتحدث بسبب التفاعل بين الأشخاص المصابين بعاهة والحواجز في المواقف والبيئات المحيطة التي تحول دون مشاركتهم مشاركة كاملة فعالة في مجتمعهم على قدم المساواة مع الآخرين. 66

اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (الديباجة، الفقرة (هـ))

الإعاقة هي مفهوم معقد ولا يزال قيد التطور. وقد تم النظر إلى الإعاقة عبر التاريخ من مفهوم طبيّ محت، فاعتُبرت انحرافاً عن الطبيعة الإنسانية التي تمّ تصوّرها. وعلى أساس هذا النموذج الطبيّ، تمّ تحديد الإعاقة بصورة حصرية على أنها عاهة يعاني منها الشخص، مع التركيز على الوقاية منها ومعالجتها وإدارتها. وخلال السنوات الأخيرة، انحسر هذا النموذج الطبيّ تدريجياً وحلّت محله مفاهيم جديدة للإعاقة، وذلك بفضل تنظيم الأشخاص ذوي الإعاقة الذاتي. أما اليوم فقد أصبحت الإعاقة جزءاً من الطبيعة البشرية بدلا من كونها انحرافاً عن المعايير والقواعد، وهي نتيجة التفاعل بين الأشخاص الذين يتميزون بحالات خاصة عقلية أو صحية أو غيرها مع محيطهم وليس نتيجة الإصابة بالعاهة وحدها. وبحسب المقاربة الأخيرة هذه، يجدر أن تتخطى التدخلات التركيز على العاهات وحدها، وأن تسعى كذلك إلى تفكيك الحواجز في المواقف والبيئة المحيطة وغيرها من الحواجز التي تحول دون مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة مشاركة كاملة في مجتمعهم.

وقد أدّى هذا التطور في فهم الإعاقة إلى تغيير جذريّ في السياسات خلال السنوات الأخيرة. فعلى المستوى الإقليمي، أعلنت البلدان العربية^[1] عن العقد العربيّ للأشخاص ذوي الإعاقة (2004-2013) وذلك خلال القمة العربية التي انعقدت في تونس في العام 2004. وقد شكّل هذا العقد خطوة أساسية في العالم العربيّ، بما أنه حدّد، وللمرة الأولى، سلسلة من المبادئ والأهداف المتفق عليها إقليمياً، لتوجيه الجهود الوطنية

[1] يشير مصطلح "البلدان العربية" في هذا التقرير إلى البلدان التالية: الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والجزائر، وجزر القمر، والجمهورية العربية السورية، وجيبوتي، والسودان، والصومال، والعراق، وعمان، وفلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب، والملكة العربية السعودية، وموريتانيا، واليمن.

[2] UN, 2014.

معلومات كمّية حول الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال عمليات التعداد الوطنيّة والدراسات الاستقصائيّة الأسريّة، وغطّت سلسلة من المؤشّرات، بما في ذلك انتشار الإعاقة، وتوزع الأعمار، والوضع العائليّ، والموقع الجغرافيّ، ومستوى التحصيل العلميّ والنشاط الاقتصاديّ. ومن أجل تيسير المقارنة، تمّ جمع البيانات ذات الصلة بالمؤشّرات نفسها بالنسبة إلى مجموع السكّان ومن مصدر الإحصاءات نفسه حيثما كان ذلك ممكنًا. وبعد هذه المرحلة، تمّ إرسال البيانات إلى نقاط الاتّصال في المكاتب الوطنيّة للإحصاء من أجل التأكّد من صحّتها. وفي مرحلة لاحقة، تمّ تعيين نقاط اتّصال حكوميّة كي تعمل مع الفريق على جمع المعلومات بشأن البنى التحتيّة المؤسّسيّة والقانونيّة الخاصة بالإعاقة في البلدان العربيّة. وفي نهاية المطاف، حصلت الإسكوا وجامعة الدول العربيّة على ردود من 19 بلدًا من أصل 22 بلدًا عربيًا على مستوى عمليّة التأكّد من صحة البيانات، ومن 16 بلدًا على مستوى الدراسة الاستقصائيّة القانونيّة والمؤسّسيّة. أمّا القسم الثالث من هذا التقرير فينطوي على سلسلة من الدراسات القطريّة تبين نتائج عمليّتي جمع البيانات المذكورتين.

على التوالي^[6]. أمّا منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي فيشيران إلى أنّ حوالي 15 في المائة من سكّان العالم هم من ذوي الإعاقة^[7]. وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ معدلات انتشار الإعاقة في البلدان العربية هي منخفضة جدًّا مقارنة مع عوامل الخطر وأسباب الإعاقة في المنطقة، بما في ذلك قرابة الدّم، والأمراض المنقولة والمزمنة، وحوادث السير والنزاعات المسلحة^[8].

معدّلات انتشار الإعاقة: صعوبة تعريفها وقياسها

يطرح قياس انتشار الإعاقة تحديات كبرى، لا سيّما في البلدان النامية. حيث تعتمد النتائج إلى حدّ بعيد على طريقة جمع المعلومات، بالإضافة إلى تعريف الإعاقة المُعتمَد. فغالبًا ما تؤمّن المسوح (لا سيّما المتخصصة منها) بيانات أكثر تفصيلاً بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة بما أنّها تنطوي على أسئلة أكثر وأعمق. وبالإضافة إلى ذلك، وبما أنّها تنطوي على أسئلة بالغة الدقّة وتعريفات واسعة للإعاقة تركّز على عدد من القيود والحواجز، تمل مثل هذه المسوح إلى إنتاج معدّلات أعلى وأكثر دقّة بشأن انتشار الإعاقة^[3]. ومن جهة أخرى، تُستخدَم عادة التعدادات السكّانية بهدف جمع البيانات الخاصة بالإعاقة. ومن مزايا ذلك أنّها تغطّي مجموع السكّان، وأنّها تجري بصورة منتظمة، وبالتالي تسمح بمراقبة التوجّهات مع مرور الوقت. إلّا أنّها تُنتج معدّلات انتشار أدنى لا تظال سوى الأشخاص ذوي العاهات الحادة، بما أنّها لا تنطوي إلّا على عدد محدود من الأسئلة بشأن الإعاقة وغالبًا ما تكون مبنية على أساس التفسيرات الضيقة للإعاقة^[4].

ونظرًا إلى انتشار استخدام التعدادات من أجل قياس الإعاقة في العالم العربيّ، يمكن لهذه التوجّهات—بالإضافة إلى عوامل أخرى على غرار الوصمة الاجتماعية التي قد تمنع الناس من ذكرها—أنّ تساهم في تفسير معدّلات انتشار الإعاقة المنخفضة جدًّا التي تسجّلها البلدان العربية. فوفقًا للبيانات المتوقّرة، تتراوح معدّلات انتشار الإعاقة بين 0.4 في المائة في قطر، و 4.9 في المائة في السودان (راجع الشكل 1). ومن بين البلدان الـ 18 التي تتوقّر فيها البيانات ذات الصلة^[5]، أشار 15 بلدًا إلى أنّ معدّل انتشار الإعاقة لا يتخطّى الـ 3 في المائة، في حين أنّ نصف البلدان أشار إلى أنّ المعدّلات لا تتخطّى الـ 2 في المائة. وتتعارض هذه الأرقام بشدّة مع المعدّلات المتوقّرة في المناطق الأخرى وعلى المستوى العالميّ على حدّ سواء. ففي منطقتي أمريكا اللاتينية والكاريبي، مثلاً، يُقدّر معدّل انتشار الإعاقة بـ 12.4 في المائة و 5.4 في المائة

[3] WHO and World Bank, 2011, pp. 22-23; ESCAP, 2012, pp. 11-13.

[4] WHO and ESCAP, 2008, p. 35; ESCAP, 2012, p. 12.

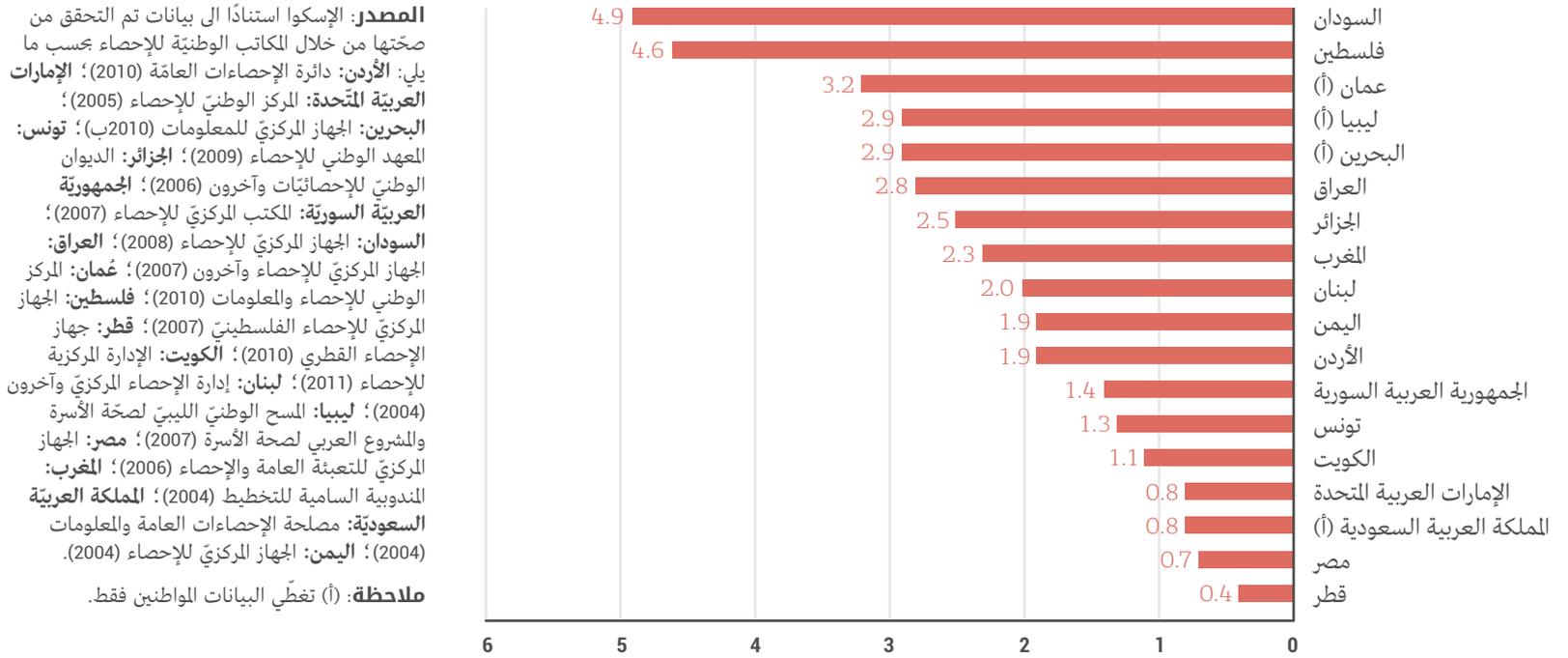
[5] تجدر الإشارة إلى أنّ 19 بلدًا ردّ على عملية التأكّد من صحة البيانات، ومن هذه البلدان افاد بلد واحد فقط، الصومال، بأنّ البيانات بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة غير متوفرة حاليًّا.

[6] ECLAC, 2012, p. 184.

[7] WHO and World Bank, 2011, p. 44.

[8] راجع مثلاً، World Bank, 2005, p. 10.

الشكل 1. معدّلات انتشار الإعاقة في المنطقة العربيّة (بالنسبة المئوية)



على أساس المحدودية في تأدية الوظائف وصعوبتها (على غرار الصعوبة في الحركة أو الصعوبة في السير).

يشكّل التصنيف الدولي لتأدية الوظائف والعجز والصحة إطار عمل مركزيّ لتعزيز مصطلحات وتصنيفات خاصة بالإعاقة تتسم بالدقة والاتساق. ويقدم نظام التصنيف، الذي أعدته منظمة الصحة العالمية، لغة موحّدة، معيارية وشاملة لوصف الصحة والحالات الصحية^[9]. وضمن إطار العمل هذا، يتم فهم الإعاقة وفقاً لعنصرين أساسيين هما: (1) عجز على مستوى الوظائف الجسدية (على غرار النظر والسمع)، وفي بنیان الجسم (على غرار بنية العين والأذن)؛ بالإضافة إلى (2) محدودية النشاط والقيود التي تحدّ من المشاركة (على غرار ارتداء الملابس وتناول الطعام). كما أنه يحدّد مجموعة من العوامل السياقية (على غرار الجغرافيا الطبيعية والمواقف المجتمعية)، التي تتفاعل مع العناصر المذكورة أعلاه وتؤثر—سلباً أو إيجاباً—على تأدية الشخص ووظائفه وعلى إعاقته/ إعاقاته^[10]. ويعرض **الجدول 2** قائمة بالفئات وفقاً لمكونات التصنيف الدولي لتأدية الوظائف والعجز والصحة.

وبالتالي، يمكن القبول بمعدّلات انتشار الإعاقة في البلدان العربيّة ولكن مع توخّي الحذر من دقتها. وتجدر الإشارة إلى أنّ موثوقية البيانات عبر البلدان وقابليتها للمقارنة هما محدودتان، ليس بسبب استخدام وسائل مختلفة لجمع البيانات فحسب بل أيضاً ولا سيّما بسبب استخدام تعريفات مختلفة لمفهوم الإعاقة. وحتى عند استخدام البلدان وسائل جمع البيانات العامة نفسها، تطرح عملية مقارنتها بين البلدان الكثير من التحدّيات بسبب غياب اتّساق أنواع الإعاقة وتصنيفها. بعبارة أخرى، تبقى قابلية البيانات على المقارنة محدودة في المنطقة العربيّة بما أنّ البلدان تستخدم فئات ومصطلحات مختلفة من أجل وصف أنواع الإعاقة المختلفة. ومن أجل إبراز هذه المسألة، يعرض **الجدول 1** التصنيفات التي يعتمد عليها عدد من البلدان العربيّة من أجل وصف الإعاقة ذات الصلة بالتنقل وبالبنية الجسدية المرتبطة بالحركة. وتبيّن القائمة أنّ عدداً ضئيلاً من البلدان يستخدم المصطلحات نفسها عند جمع البيانات ذات الصلة بأنواع الإعاقة، في حين أنّ بعض البلدان يركّز على عاهات الأشخاص (على غرار الشلل أو خسارة الرّجل)، والبعض الآخر يبني تصنيفه

[9] WHO, 2001, p. 3.

[10] Ibid., p. 8.

الجدول 1. تصنيفات الإعاقة ذات الصلة بالتنقل وبالبنية الجسدية المرتبطة بالحركة في المنطقة العربيّة

المصدر: الأردن: دائرة الإحصاءات العامّة (2010)؛ الإمارات العربيّة المتّحدة: المركز الوطني للإحصاء (2005)؛ البحرين: الجهاز المركزي للمعلومات (2010ب)؛ تونس: المعهد الوطني للإحصاء (2009)؛ الجمهوريّة العربيّة السوريّة: المكتب المركزي للإحصاء (2007)؛ السودان: الجهاز المركزي للإحصاء (2008)؛ العراق: الجهاز المركزي للإحصاء وآخرون (2007)؛ عمان: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات (2010)؛ فلسطين: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2007)؛ قطر: جهاز الإحصاء القطريّ (2010)؛ الكويت: الإدارة المركزيّة للإحصاء (2011)؛ لبنان: إدارة الإحصاء المركزيّ وآخرون (2004)؛ ليبيا: المسح الوطنيّ الليبيّ لصحة الأسرة والمشروع العربيّ لصحة الأسرة (2007)؛ مصر: الجهاز المركزيّ للتعبئة العامة والإحصاء (2006)؛ المغرب: الندويبة السامية للتخطيط (2004)؛ المملكة العربيّة السعوديّة: مصلحة الإحصاءات العامّة والمعلومات (2004)؛ اليمن: الجهاز المركزيّ للإحصاء (2004).

ملاحظة: تمّ استقاء هذه التصنيفات من مصادر رسميّة وبالتالي قد لا تعكس المصطلحات التي تعتمد عليها منظمة الأمم المتّحدة.

الأردن	◀ حركية
الإمارات العربيّة المتّحدة	◀ صعوبات في حركة الجسم
	◀ صعوبات في الحركة والتنقل
	◀ صعوبات في المسك والقبض
البحرين	◀ صعوبة جسديّة/حركيّة
تونس	◀ إعاقة عضوية
الجمهوريّة العربيّة السوريّة	◀ إعاقة جسدية
السودان	◀ استخدام محدود لليد
	◀ استخدام محدود للساق
	◀ فقدان اليد
	◀ فقدان الساق
العراق	◀ عرج/عجز في السير/عجز حركي
عمان	◀ حركة الجزء الاعلى من الجسم
	◀ المشي أو صعود السلم
فلسطين	◀ الحركة
قطر	◀ الحركة
الكويت	◀ صعوبة في حركة الجسم
	◀ صعوبة في التنقل
	◀ صعوبة في الإمساك بالأشياء وتحريكها
لبنان	◀ إعاقة حركيّة
ليبيا	◀ الحركة
مصر	◀ شلل الأطفال
	◀ خسارة إحدى/كلتا الرجلين
	◀ خسارة إحدى/كلتا اليدين
	◀ شلل كليّ/جزئيّ
المغرب	◀ حركيّة
المملكة العربيّة السعوديّة	◀ الشلل
اليمن	◀ صعوبة الإمساك بالأشياء
	◀ صعوبة في السير
	◀ صعوبة حركة الجسم

الجدول 2. قائمة بصفات التصنيف الدولي لتأدية الوظائف والعجز والصحة (تصنيف المستوى الأول)

المصدر: WHO (2001).

وظائف الجسم	◀ الوظائف العقلية
	◀ الوظائف الحسية والألم
	◀ وظائف الصوت والكلام
	◀ وظائف الجهاز القلبي الوعائي، والدم، و جهاز المناعة والجهاز التنفسي
	◀ وظائف الجهاز الهضمي والجهاز الأيضي ونظام الغدد الصماء
	◀ وظائف الجهاز البولي التناسلي
	◀ وظائف الجهاز العصبي العضلي الهيكلي والوظائف المتعلقة بالحركة
	◀ وظائف الجلد والبنية ذات الصلة
البنيان الجسماني	◀ بنيان الجهاز العصبي
	◀ العين والأذن والبنية ذات الصلة
	◀ البنية المعنية بالصوت والكلام
	◀ البنية المرتبطة بالجهاز القلبي الوعائي والدم وجهاز المناعة والجهاز التنفسي
	◀ البنية المرتبطة بالجهاز الهضمي والجهاز الأيضي ونظام الغدد الصماء
	◀ البنية المرتبطة بالجهاز التناسلي
	◀ البنية المرتبطة بالحركة
	◀ الجلد والبنية ذات الصلة
النشاط والمشاركة	◀ التعلّم وتطبيق المعرفة
	◀ المهام والمتطلبات العامة
	◀ التواصل
	◀ الحركة
	◀ العناية بالذات
	◀ الحياة المنزلية
	◀ التفاعلات والعلاقات مع الآخرين
	◀ المجالات الحياتية الأساسية
	◀ الحياة المجتمعية والاجتماعية والمدنية
العوامل البيئية	◀ المنتجات والتكنولوجيا
	◀ البيئة الطبيعية وما صنعه الإنسان من تغييرات على البيئة
	◀ الدعم والعلاقات
	◀ المواقف
	◀ الخدمات والأنظمة والسياسات

مسح الأطر المؤسسية والقانونية في المنطقة العربية

99 [...] ينبغي أن تتاح للأشخاص ذوي الإعاقة فرصة المشاركة بفعالية في عمليات اتخاذ القرارات بشأن السياسات والبرامج، بما في ذلك تلك التي تهتمهم مباشرة. 66

اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (الديباجة، الفقرة (س))

الإعاقة على مستوى الوزارات المختصة ومؤسسات حكومية أخرى. أما على مستوى الأطر القانونية الوطنية فقد اعتمدت معظم البلدان العربية مواد خاصة بالإعاقة ضمن دساتيرها. كما اعتمد عدد من البلدان قوانين شاملة خاصة بالإعاقة، مع العلم أن العراق هو آخر بلد اعتمد قانوناً جديداً بشأن الإعاقة في أيلول/سبتمبر 2013. وقد أشار نصف البلدان العربية إلى أنهم في صدد إعداد استراتيجيات أو خطة وطنية بشأن الإعاقة (راجع الجدول 3).

باختصار، توسّعت الأطر المؤسسية والتشريعية الشاملة المتعلقة بالإعاقة توسّعاً ملحوظاً في المنطقة العربية خلال السنوات الأخيرة. وفي حين أنه لا بدّ من إجراء أبحاث أكثر تعمّقا حول مضمون هذه المؤسسات والقوانين وحول تنفيذها وفعاليتها، يشكّل اعتمادها من دون أدنى شكّ تطوّراً لا يستهان به على مستوى الجهود الوطنية التي تهدف إلى حماية وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

لقد شهدت الأطر المؤسسية والقانونية ذات الصلة بالإعاقة الكثير من التطورات الجذرية في البلدان العربية خلال السنوات الأخيرة. فعدد البلدان التي وقّعت على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وصادقت عليها مرتفع في المنطقة؛ حيث وقّع عليها 15 بلداً وصادق عليها أو انضمّ إليها 18 بلداً منذ فتح باب التوقيع في العام 2007^[11]. كما أنّ سبعة بلدان عربية وقّعت على البروتوكول الاختياري^[12] وثمانية بلدان صادقت عليه أو انضمّت إليه، مما يسمح للأفراد أو المجموعات بأن يرفعوا الشكاوى ذات الصلة بانتهاك أحكام الاتفاقية المذكورة من قبل الدول الأطراف. وفي حين أنه يجدر بذل جهود مشتركة من أجل المحافظة على هذا الزخم، تعكس هذه التوجهات التزاماً سياسياً قوياً ومنتاماً للحكومات العربية من أجل حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيزها.

أما في ما يتعلق بتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري، فتجدر الإشارة إلى أنّ معظم البلدان في المنطقة العربية أنشأت آليات تنسيق وطنية تُعنى بالإعاقة، وقد أخذت شكل مجالس وطنية تُعنى بالإعاقة بصورة أساسية. وفي العديد من الحالات، يشارك عدد من الأشخاص ذوي الإعاقة مباشرة في الآليات المذكورة، ما يبرز توجّهاً مهماً نظراً إلى أهميّة إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة مباشرة في عمليات وضع السياسات وصنع القرارات. ومن جهة أخرى، عيّن معظم البلدان العربية نقطة اتصال معيّنة بقضايا

[11] البلدان العربية التي وقّعت على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة حتى نيسان/أبريل 2014، هي: الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والجزائر، وجزر القمر، والجمهورية العربية السورية، والسودان، وعمان، وقطر، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب، واليمن. أما البلدان العربية التي صادقت على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أو انضمّت إليها حتى نيسان/أبريل 2014، فهي: الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والجزائر، والجمهورية العربية السورية، وجيبوتي، والسودان، والعراق، وعمان، وفلسطين، وقطر، والكويت، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، واليمن.

[12] البلدان العربية التي وقّعت على البروتوكول الاختياري حتى نيسان/أبريل 2014 هي: الأردن، والإمارات العربية المتحدة، وتونس، الجزائر، وقطر، ولبنان، واليمن. أما البلدان العربية التي صادقت عليه أو انضمّت إليه حتى نيسان/أبريل 2014 فهي: تونس، والجمهورية العربية السورية، وجيبوتي، والسودان، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، واليمن.

الجدول 3. الأطر المؤسسية والقانونية الشاملة الخاصة بالإعاقة في المنطقة العربية

المصدر: الإسكوا، استناداً إلى البيانات التي تم جمعها من نقاط الاتصال في الحكومات عبر الاستمارة بشأن تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والعقد العربي للأشخاص ذوي الإعاقة (2013).

المختصرات: * يجري تطويره حالياً؛ - يشير إلى ان البند لا ينطبق.

الإعاقة استراتيجية أو خطة وطنية عن الإعاقة	قانون عام أو شامل عن الإعاقة	مواد عن الإعاقة ينص عليها الدستور	نقاط الاتصال المعنية بالإعاقة في الوزارات التنفيذية أو المؤسسات الحكومية الأخرى	مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة مباشرة في الآلية	آلية التنسيق الوطنية الخاصة بالإعاقة على مستوى الحكومة	
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	الأردن
كلا	نعم	كلا	نعم	-	كلا	الإمارات العربية المتحدة
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	البحرين
نعم	نعم	*	نعم	نعم	نعم	تونس
..	نعم	نعم	..	نعم	نعم	الجزائر
..	جزر القمر
..	الجمهورية العربية السورية
..	جيبوتي
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	السودان
..	الصومال
كلا	نعم	نعم	نعم	-	كلا	العراق
*	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	عمان
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	فلسطين
نعم	نعم	كلا	نعم	-	كلا	قطر
..	نعم	نعم	نعم	كلا	نعم	الكويت
*	نعم	كلا	كلا	نعم	نعم	لبنان
..	ليبيا
كلا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	مصر
نعم	نعم	نعم	*	نعم	نعم	المغرب
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	المملكة العربية السعودية
..	موريتانيا
*	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	اليمن

كسر دائرة الاستبعاد: الوصول إلى فرص العمل والتعليم

99 تعترف الدول الأطراف بحق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل، على قدم المساواة مع الآخرين؛ ويشمل هذا الحق إتاحة الفرصة لهم لكسب الرزق في عمل يختارونه أو يقبلونه بحرية في سوق عمل وبيئة عمل منفتحتين أمام الأشخاص ذوي الإعاقة وشاملتين لهم ويسهل انخراطهم فيهما. 66

اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (المادة 27، الفقرة 1)

غالبًا ما يرتبط الفقر والإعاقة ببعضهما ارتباطًا لا يمكن كسره فيشكّلان دورة من الضعف تغذي نفسها بنفسها. فمن يعيش في الفقر أكثر عرضة من غيره للإصابة بإعاقة بما أنه لا يمكنه الوصول إلى العناية الصحية النوعية إلا بصورة محدودة، وبما أنه أكثر عرضة لعوامل الخطر على غرار سوء التغذية وتردي خدمات الصرف الصحي. وفي الوقت نفسه، غالبًا ما يواجه الأشخاص ذوو الإعاقة حواجز كبرى تعيق إيجاد العمل والوصول إلى التعليم، ما يزيد من ضعفهم^[13].

وفي حين أنّ البيانات ذات الصلة بمستوى دخل الأشخاص ذوي الإعاقة نادرة في المنطقة، يمكن للبيانات المتوفرة بشأن النشاط الاقتصادي والتحصيل العلمي أن تعطي فكرة واضحة عن حجم الحرمان الذي يعيشه الأشخاص ذوو الإعاقة في البلدان العربية. كما أنه من الضروري جدًا أن يتمّ البحث في هذه التوجهات بما أنّ الوصول إلى فرص العمل والتعليم من حقوق الإنسان الأساسية، وهي ضرورية من أجل تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة المتساوية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

من الواضح أنّ الحكومات اعتمدت خطوات ملحوظة من أجل تطوير الأطر التشريعية ذات الصلة بالوصول

إلى أسواق العمل والتعليم، حيث تنتشر في المنطقة العربية القوانين الوطنية الخاصة بتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة. وبالإضافة إلى ذلك فرّض عدد من البلدان العربية نظام الحصص (كوتا) في توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة، على مستوى القطاع العام بشكل أساسي، ولكن أيضاً على نحو متزايد على مستوى القطاع الخاص (راجع الجدول 4)^[14].

إلاّ أنّه عند البحث في انعكاسات هذه الإصلاحات المؤسسية والقانونية على النشاط الاقتصادي ومعدلات العمالة، تبدو الصورة أكثر تبايناً.

وتتجلّى تفاوتات كبيرة في معدلات النشاط الاقتصادي والعمالة عند مقارنة البيانات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة وتلك المتعلقة بمجموع السكان (راجع الشكل 2). ففي معظم البلدان التي تتوفر فيها البيانات، يسجّل الأشخاص ذوو الإعاقة معدلات عمالة منخفضة جدًا مقارنة مع أقرانهم غير المصابين بإعاقة. وفي بعض الحالات، لا تتعدّى معدلات عمالة الأشخاص ذوي الإعاقة نصف تلك الخاصة بمجموع السكان لا بل لا تتعدّى ثلثها. تشير التجارب في بلدان أخرى ان هذه المعدلات بعيدة عما يمكن تحقيقه، حيث تسجل معدلات عمالة الأشخاص ذوي الإعاقة في ألمانيا، آيسلندا، واللوكسمبورغ، والمكسيك والسويد معدلات تبلغ ثلثي مجموع السكان على الأقل^[15].

وتتوافق هذه التوجهات المبينة في المنطقة العربية مع النتائج التي توصلت إليها أبحاث علمية أجريت في مناطق أخرى. فقد بيّنت دراسة أجرتها مؤخرًا منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أنّ معدلات عمالة الأشخاص ذوي الإعاقة منخفضة انخفاضًا ملحوظًا بالنسبة إلى مجموع السكان في عدد من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، على غرار إيرلندا، وبولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، وأنّ هذه الفوارق في العمالة غالبًا ما تكون أكبر بالنسبة إلى الأشخاص ذوي أنواع محدّدة من الإعاقة، على غرار حالات الصحة النفسية^[16]. وتجدر الإشارة إلى أنّ دراسة أخرى بشأن

[13] للحصول على معلومات إضافية حول العلاقة بين الفقر والإعاقة، راجع Braithwaite and Mont, 2008; Elwan, 1999; ESCWA, 2013; ESCWA, 2010a; Groce et al., 2011; Mitra et al., 2011; WHO and World Bank, 2011.

[14] راجع أيضًا ESCWA, 2010b.

[15] OECD, 2010, p. 51.

[16] المرجع نفسه، ص. 50-51.

الجدول 4. الكوتا الوطنية لتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة في المنطقة العربية

الأردن	<p>استخدام شخص واحد من ذوي الإعاقة في الهيئات العامة والخاصة لكلّ 25 - 50 شخصًا؛ أربعة في المائة في الهيئات العامة والخاصة التي تستخدم أكثر من 50 شخصًا</p> <p>المرجع: القانون رقم 31 قانون حقوق الأشخاص المعوقين (2007)، المادة 4/3</p>
الإمارات العربية المتحدة	<p>ما من كوتا محددة، ولكن القانون ينصّ على حجز عدد من وظائف الخدمة المدنية للمعوقين، وهو ما يحدده مجلس الخدمة المدنية^(أ)</p> <p>المرجع: القانون رقم 21 بشأن الخدمة المدنية (2001)</p>
البحرين	<p>اثنان في المائة لأصحاب العمل الذي يستخدمون 50 عاملاً فأكثر^(ب)</p> <p>المرجع: القانون رقم 74 بشأن رعاية وتأهيل وتشغيل المعاقين (2006)، المادة 11</p>
تونس	<p>واحد في المائة في الوظائف العموميّة؛ واحد في المائة في المؤسسات العموميّة والخاصة التي تستخدم 100 شخص فأكثر</p> <p>المرجع: القانون التوجيهي عدد 83 المتعلق بالنهوض بالأشخاص المعوقين وحمايتهم (2005)، الفصلا 29-30</p>
الجزائر	<p>واحد في المائة لكلّ صاحب عمل</p> <p>المرجع: القانون رقم 09-02 المتعلق بحماية الأشخاص المعوقين وترقيتهم (2002)، الفصل الثالث، المادة 27</p>
جزر القمر	..
الجمهورية العربية السورية	<p>اثنان في المائة في القطاع العام</p> <p>المرجع: قانون العمل رقم 17 (2010)، المادة رقم 136</p>
جيبوتي	..
السودان	<p>اثنان في المائة في القطاع العام</p> <p>المرجع: قانون الخدمة المدنيّة القوميّة (2007)، الفصل الرابع، المادة 24/7</p>
الصومال	..
العراق	<p>خمسة في المائة في القطاع العام؛ استخدام شخص واحد من ذوي الاحتياجات الخاصة في شركات القطاع المختلط التي تستخدم بين 30 و60 عاملاً؛ ما لا يقل عن ثلاثة في المائة لشركات القطاع المختلط التي تستخدم أكثر من 60 عاملاً</p> <p>المرجع: القانون رقم 38 حول رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة (2013)، المادة 16</p>

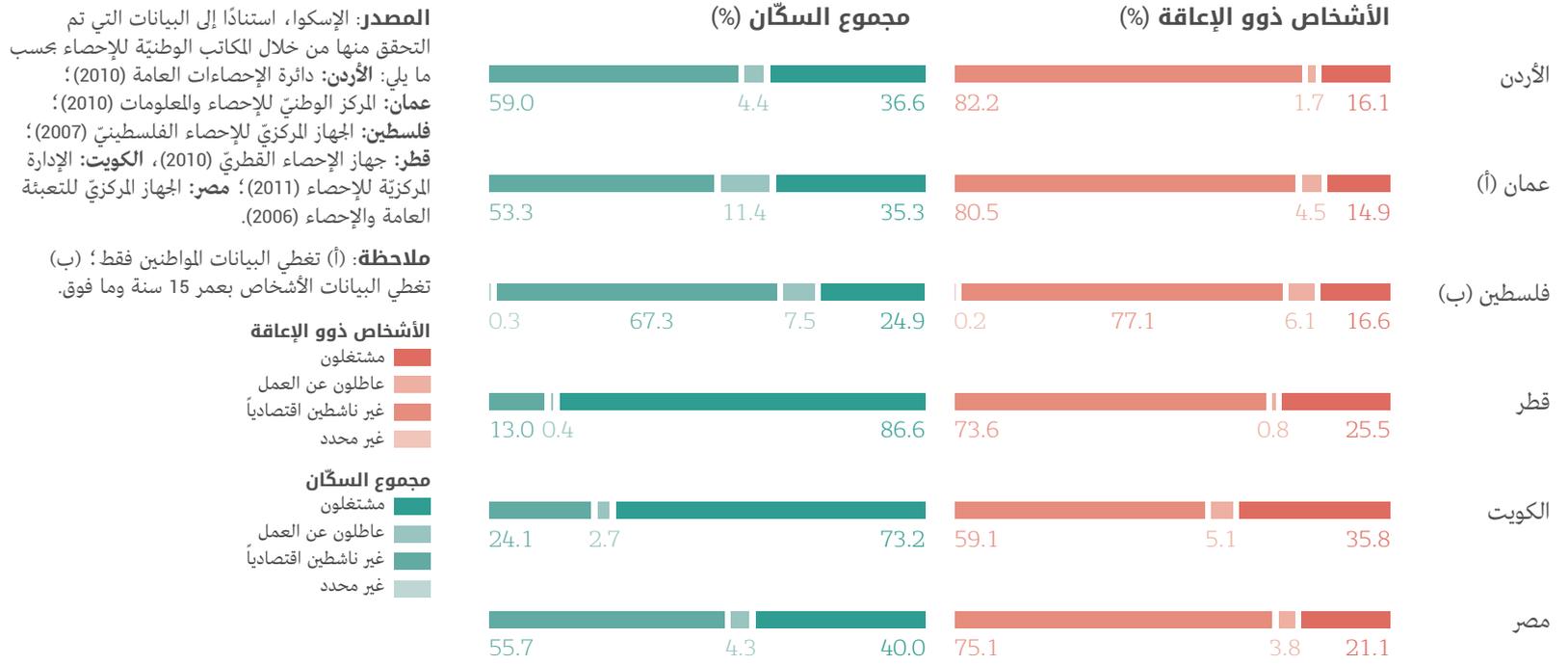
الجدول 4 (كمالة). الكوتا الوطنية لتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة في المنطقة العربية

المصدر: الإسكوا، استناداً إلى البيانات التي تم جمعها من نقاط الاتصال في الحكومات عبر الاستمارة بشأن تنفيذ إتفاقيات حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والعقد العربي للأشخاص ذوي الإعاقة (2013).

ملاحظة: (أ) وفقاً لجواب نقطة الاتصال الحكومية، اعتمدت إمارة أبوظبي كوتا تبلغ اثنين في المائة على مستوى المؤسسات العامة المحلية؛ (ب) وفقاً لجواب نقطة الاتصال الحكومية على الاستمارة، سُنستبدل هذه الكوتا بإجراءات أخرى؛ (ج) وفقاً لجواب نقطة الاتصال الحكومية، يتم حالياً إعداد كوتا جديدة.

عُمان	<p>ما من كوتا محدّدة. ولكنّ القانون ينصّ على تعيين الجهات الحكوميّة وأصحاب الأعمال الذين يستخدمون 50 عاملاً فأكثر لمعاقلين مؤهّلين، وذلك بنسبة من الوظائف أو المهن المطلوب شغلها</p> <p>المرجع: مرسوم سلطاني رقم 63 بإصدار قانون رعاية وتأهيل المعاقين لسلطنة عُمان (2008)، الفصل الثاني، المادة 9؛ مرسوم سلطاني رقم 35 حول قانون العمل، (2003)، المادة 17</p>
فلسطين	<p>خمسة في المائة في المؤسسات الحكوميّة وغير الحكوميّة</p> <p>المرجع: القانون رقم 4 بشأن حقوق المعوقين (1999)، الفصل الثاني، المادة 10، البند 4^ا</p>
قطر	<p>نسبة لا تقلّ عن اثنين في المائة من وظائف القطاع العام؛ يلتزم كلّ صاحب عمل في القطاع الخاص يستخدم 25 عاملاً فأكثر، بتخصيص نسبة لا تقلّ عن اثنين في المائة لذوي الإعاقة لتعيينهم فيها وبتحدّد أدنى عامل واحد^ا</p> <p>المرجع: القانون رقم 2 بشأن ذوي الاحتياجات الخاصة (2004)، المادة 5</p>
الكويت	<p>أربعة في المائة من كافة الكويتيين العاملين في الجهات الحكوميّة والأهليّة والقطاع النفطيّ التي تستخدم 50 عاملاً كويتيّاً على الأقل</p> <p>المرجع: القانون رقم 8 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (2010)، الفصل الرابع، المادة 14</p>
لبنان	<p>ثلاثة في المائة في القطاع العام؛ شخص واحد من ذوي الإعاقة في المؤسسات التي تستخدم بين 30 و60 شخصاً؛ ثلاثة في المائة في المؤسسات الخاصة التي تستخدم 60 شخصاً وأكثر</p> <p>المرجع: القانون رقم 220 المتعلّق بحقوق المعوقين (2000)، القسم الثامن، المادتان 73 و74</p>
ليبيا	..
مصر	<p>خمسة في المائة لأصحاب العمل الذين يستخدمون 50 عاملاً فأكثر</p> <p>المرجع: القانون رقم 39 بشأن تأهيل المعاقين لسنة (1975)، عدّل بالقانون رقم 49 لسنة (1982)، الفصل الأوّل، المادة 9</p>
المغرب	<p>سبعة في المائة في القطاع العام</p> <p>المرجع: قرار الوزير الأوّل رقم 3.130.00 المتعلّق بتحديد قائمة المناصب الممكن إسنادها إلى الأشخاص المعاقين بالأولويّة وكذا النسبة المتويّبة لهذه المناصب بإدارات الدولة والهيئات التابعة لها (2000)، المادة 2</p>
المملكة العربيّة السعوديّة	<p>أربعة في المائة في الشركات التي تستخدم 25 شخصاً فأكثر</p> <p>المرجع: نظام العمل الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/51 (2005)، الباب الثاني، الفصل الثاني، المادة 28</p>
موريتانيا	..
اليمن	<p>خمسة في المائة من كافة الوظائف الشاغرة في القطاعين العام والخاص</p> <p>المرجع: قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 284 (2002) بشأن اللائحة التنفيذية للقانون رقم 61 بشأن رعاية وتأهيل المعاقين (1999)</p>

الشكل 2. توزيع الأشخاص ذوي الإعاقة ومجموع السكّان (15 سنة وما فوق) حسب النشاط الاقتصادي في بلدان عربيّة مختارة



كما أنّ معدّلات التحصيل العلميّ، خاصة في مرحلتي التعليم الثانويّ والتعليم العاليّ، تميل إلى الانخفاض جدّاً لدى الأشخاص ذوي الإعاقة مقارنة مع مجموع السكّان.

وتتوافق هذه التوجّهات في بيانات التحصيل العلميّ أيضاً مع النتائج التي توصل إليها سابقاً عددٌ من الباحثين والمنظّمات الدوليّة. ففي البحث الذي أجراه مثلاً البنك الدوليّ بشأن الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، اعتبر أنّ النظم التربويّة "لا تزال تستبعد أغلبية الأشخاص ذوي الإعاقة الذين هم في سنّ التعلّم، وذلك على مستوى التعليم الأساسيّ، وكافة الأشخاص ذوي الإعاقة تقريباً على مستوى التعليم الجامعيّ"^[18]. وفي موازاة ذلك، استنتجت منظمة الأمم المتّحدة للطفولة (اليونيسيف) أنّه على الرغم من أن كافة الأطفال يتمتّعون من حيث المبدأ بنفس الحقّ في التعليم، إلّا أنّه عملياً غالباً ما يُحرّم الأطفال ذوو الإعاقة من هذا الحقّ^[19].

وتتجلى فجوة كبيرة بين الجنسين في البيانات المتوقّرة حول النشاط الاقتصاديّ والتحصيل العلميّ. ويعرض الجدول 5 معدّلات عمالة الأشخاص ذوي الإعاقة

معدّلات عمالة الأشخاص ذوي الإعاقة في 15 بلداً نامياً توصلت إلى نتائج مماثلة^[17]. وعلى وجه التحديد بيّنت الدراسة أنّ معدّلات عمالة الأشخاص ذوي الإعاقة منخفضة جدّاً في تسعة بلدان، لا سيّما بالنسبة إلى الأشخاص ذوي الإعاقات المتعدّدة.

كذلك، وفي حين تتوافر القوانين واللوائح حول تعليم الأشخاص ذوي الإعاقة في المنطقة العربية، تشير البيانات إلى أثر فعليّ محدود لهذه الأطر. ففي البلدان العربيّة حيث تتوافر بيانات قابلة للمقارنة حول التحصيل العلميّ، يتبين أنّ نسبة الأشخاص الذين يُعتبرون من الأميين مرتفعة جدّاً لدى الأشخاص ذوي الإعاقة مقارنة مع مجموع السكّان (راجع الشكل 3).

[17] Mizunoya and Mitra, 2013.

[18] World Bank, 2005, p. ii.

[19] UNICEF, 2013, p. 27.

99 تحرص الدول الأطراف... [على] عدم استبعاد الأطفال ذوي الإعاقة من التعليم الابتدائيّ أو الثانويّ المجانيّ والإلزاميّ على أساس الإعاقة. 66

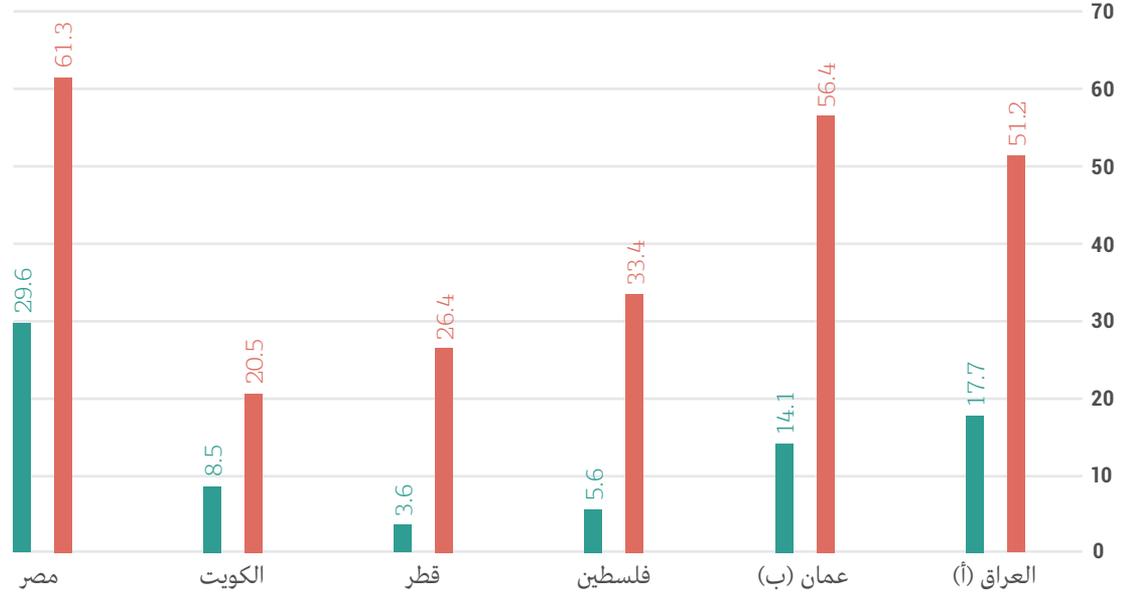
اتفاقية الأمم المتّحدة بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (المادة 24، الفقرة 2)

الشكل 3. التفاوت في معدّلات الأمية بين الأشخاص ذوي الإعاقة ومجموع السّكان (10 سنوات وما فوق) حسب البيانات الخاصة بالتحصيل العلميّ في بلدان عربيّة مختارة

المصدر: الإسكوا، استناداً إلى البيانات التي تمّ التحقق منها من خلال المكاتب الوطنيّة للإحصاء بحسب ما يلي: **العراق:** الجهاز المركزي للإحصاء (2007)؛ **عمان:** المركز الوطنيّ للإحصاء والمعلومات (2010)؛ **فلسطين:** الجهاز المركزيّ للإحصاء الفلسطينيّ (2007)؛ **قطر:** جهاز الإحصاء القطريّ (2010)؛ **الكويت:** الإدارة المركزيّة للإحصاء (2011)؛ **مصر:** الجهاز المركزيّ للتعنّبة العامّة والإحصاء (2006).

ملاحظة: (أ) تمّ احتساب النسب المئوية للعراق كالتالي: للأشخاص ذوي الإعاقة - العدد الإجماليّ للأشخاص ذوي الإعاقة المصنّفين أميين (6 سنوات وما فوق) مقسوماً على مجموع عدد الأشخاص ذوي الإعاقة (جميع الأعمار)؛ لمجموع السكان - العدد الإجماليّ للأشخاص المصنّفين أميين (6 سنوات وما فوق) مقسوماً على مجموع عدد الأشخاص (جميع الأعمار)؛ (ب) تغطي البيانات المواطنين فقط بعمر 15 سنة وما فوق.

الأشخاص ذوو الإعاقة
مجموع السكان



الإجماليّ لعمالة النساء على المعدّل الإجماليّ لعمالة الرجال. وتشير النسبة التي تقارب الواحد إلى مساواة نسبيّة بين الرجل والمرأة في الوصول إلى فرص العمل، في حين أنّ النسبة التي تقارب الصفر تشير إلى أنّ لدى المرأة وصول محدود جداً إلى فرص العمل مقارنة مع الرجل.

وقد سجّلت أربعة من أصل البلدان الخمسة المعروضة أدناه، نسب عمالة للأشخاص ذوي الإعاقة أكثر انخفاضاً من نسبة العمالة لمجموع السّكان. وبعبارة أخرى، تشير البيانات من عُمان وفلسطين وقطر والكويت إلى أنّ الفجوة بين الجنسين على مستوى معدّلات العمالة هي أكبر لدى الأشخاص ذوي الإعاقة مقارنة بمجموع السّكان. في حين أنّ البيانات في مصر تبين عكس ذلك، حيث أنّ الفجوة هي أصغر لدى الأشخاص ذوي الإعاقة مقارنة بمجموع السّكان.

ومجموع السّكان مصنّفه بحسب الجنس في البلدان العربيّة حيث تتوفّر البيانات القابلة للمقارنة. ووفقاً لهذا الجدول، تتجلّى فجوة بين الجنسين على مستوى معدّلات العمالة بالنسبة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة ومجموع السكان على حدّ سواء. ويتفاوت اتّساع هذه الفجوة وفقاً للبلدان، حيث يسجّل البعض معدّلات عمالة للرجل تبلغ ثلاثة أو أربعة أضعاف معدّلات عمالة المرأة.

وبما أنّ معدّلات عمالة النساء هي أيضاً منخفضة نوعاً ما بين مجموع السكان، فإنه يمكن تصوّر الحرمان الذي تتعرض له المرأة كنتيجة لإعاقتها من خلال احتساب نسبة عمالة المرأة إلى معدل عمالة الرجل. يعرض **الشكل 4** نسب العمالة في البلدان الخمسة نفسها. وتعتبر نسب العمالة أداة مفيدة للبحث في مدى اندماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل مقارنة بمجموع السّكان^[20]. وقد تمّ احتساب نسب العمالة الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة في الشكل أدناه من خلال قسمة معدّل عمالة النساء ذوات الإعاقة على معدّل عمالة الرجال ذوي الإعاقة. كذلك، تمّ احتساب نسب العمالة الخاصة بمجموع السكان من خلال قسمة المعدّل

[20] راجع Mizunoya and Mitra, 2013; WHO and World Bank, 2011, p. 236.

الجدول 5. معدّلات عمالة الأشخاص ذوي الإعاقة ومجموع السكّان (15 سنة وما فوق) حسب الجنس في بلدان عربيّة مختارة

المصدر: عمان: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات (2010)؛ فلسطين: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2007)؛ قطر: جهاز الإحصاء القطري (2010)؛ الكويت: الإدارة المركزيّة للإحصاء (2011)؛ مصر: الجهاز المركزي للتعبيّة العامة والإحصاء (2006).

ملاحظة: (أ) تغطي البيانات المواطنين فقط؛ (ب) تغطي البيانات الأشخاص بعمر 15 سنة وما فوق.

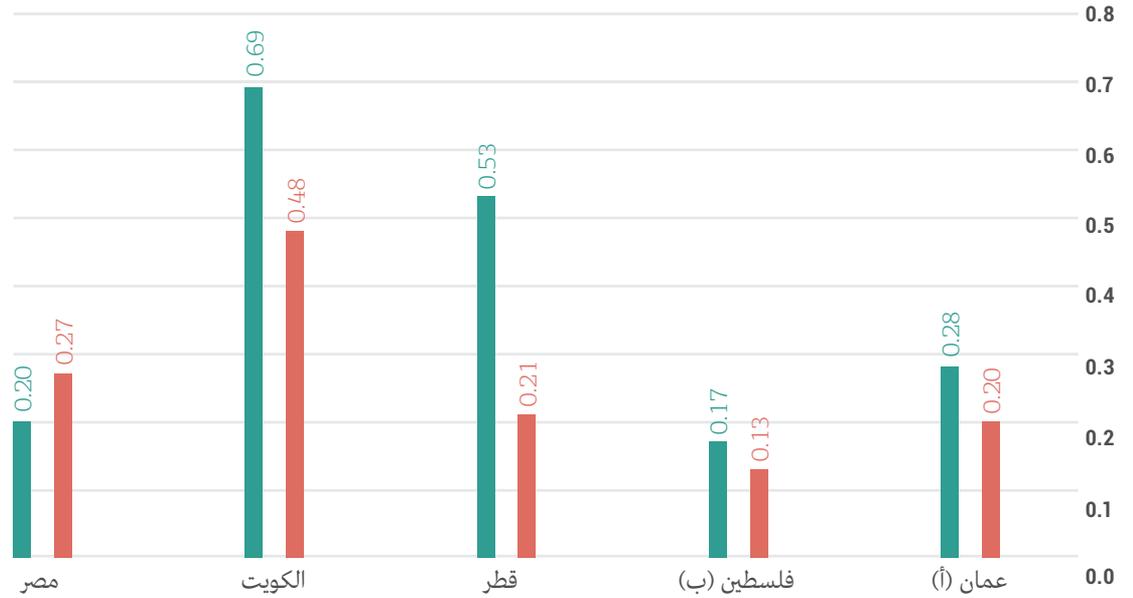
	مجموع السكّان (%)		الأشخاص ذوو الإعاقة (%)	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث
عمان ^(أ)	54.7	15.5	23.7	4.8
فلسطين ^(ب)	42.4	7.1	28.7	3.6
قطر	95.8	50.8	38.9	8.1
الكويت	84.0	58.1	45.4	21.6
مصر	66.1	12.9	28.4	7.5

الشكل 4. نسب عمالة الأشخاص ذوي الإعاقة ومجموع السكّان (15 سنة وما فوق) في بلدان عربيّة مختارة

المصدر: الإسكوا، استنادًا إلى البيانات التي تمّ التحقق من صحتها من خلال المكاتب الوطنيّة للإحصاء بحسب ما يلي: عُمان: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات (2010)؛ فلسطين: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2007)؛ قطر: جهاز الإحصاء القطري (2010)؛ الكويت: الإدارة المركزيّة للإحصاء (2011)؛ مصر: الجهاز المركزي للتعبيّة العامة والإحصاء (2006).

ملاحظة: (أ) تغطي البيانات المواطنين فقط؛ (ب) تغطي البيانات الأشخاص بعمر 15 سنة وما فوق.

الأشخاص ذوو الإعاقة
مجموع السكّان



خاصة البيانات المصنفة حسب العمر (بالنظر إلى أثره على معدلات النشاط الاقتصادي)، وعوامل أخرى مثل الموقع الجغرافي، وذلك من أجل استخلاص توصيات أكثر تفصيلاً.

باختصار، تشير البيانات المبينة أعلاه إلى أنه، على الرغم من التشريعات التمكينية، يعاني الأشخاص ذوو الإعاقة في المنطقة العربيّة من وصول أكثر محدودية إلى فرص العمل والتعليم النوعي مقارنة مع أقرانهم غير المصابين بإعاقة. وتجدر الإشارة إلى أنه في حين تنتشر الكوتا الخاصة بتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة في المنطقة العربيّة، إلا أن معدّلات عمالة الأشخاص ذوي الإعاقة لا تزال منخفضة بشكل ملحوظ مقارنة مع مجموع السكّان. كما أنه يبدو أن بعض الفئات، على غرار النساء ذوات الإعاقة، تواجه حواجز إضافية، خاصة في الوصول إلى فرص العمل. ومع ذلك، هناك حاجة إلى مزيد من الأبحاث والبيانات المفصلة،

الملاحظات الختامية

ساهم هذا التقرير الموجز في إبراز عدد من التوجّهات الأساسية ذات الصلة بالإعاقة في المنطقة العربيّة. وتجدر الإشارة أولاً إلى أنّ معدّلات انتشار الإعاقة تختلف اختلافاً شديداً بين بلد عربيّ وآخر، ولكنها تبقى عموماً منخفضة بشكل ملحوظ، لا سيّما مقارنةً مع المعدّلات العالميّة والمعدّلات الإقليمية الأخرى. ولا بدّ من تحليل هذا التفاوت الإقليمي الملحوظ على مستوى معدّلات انتشار الإعاقة، لا سيّما وأنّ عدداً من البلدان التي تستخدم مجموعة الأسئلة الموجزة التي أعدها فريق واشنطن المعنيّ بإحصاءات الإعاقة^[21] تسجّل معدّلات منخفضة لانتشار الإعاقة. ولا بدّ من الإشارة ثانياً إلى الخطوات الجبّارة التي تمّ اعتمادها من أجل تعزيز المؤسّسات والقوانين الوطنيّة الخاصة بالإعاقة، والتي أصبحت منتشرة حالياً في المنطقة على نطاق واسع. إلّا أنّه، وعلى الرغم من هذه التطوّرات، تشير البيانات المتوقّرة إلى أنّ الأشخاص ذوي الإعاقة، لا سيّما النساء ذوات الإعاقة، لا يزالون يعانون التهميش ولا يتمتّعون إلاّ بفرص محدودة للوصول إلى فرص العمل اللائق والتعليم النوعيّ مقارنة مع أقرانهم غير المصابين بإعاقة.

فما هي الانعكاسات السياسيّة لهذه النتائج؟ أولاً، لا بدّ من بذل جهود إضافية من أجل تعزيز موثوقيّة هذه البيانات المتعلّقة بالإعاقة في المنطقة العربيّة وقابليّتها للمقارنة. وبصورة خاصة، يتوجب على البلدان أيضاً أن توخّذ منهجيّات جمع البيانات وتعزّزها، لا سيّما التعدادات، وذلك بهدف إنتاج معطيات خاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، أكثر دقة وتفصيلاً، وقابلة للمقارنة. ويجب أن ينطوي ذلك على اعتماد أسئلة معيارية، على غرار مجموعة الأسئلة الموجزة التي أعدها فريق واشنطن المعنيّ بإحصاءات الإعاقة، وضمان أن تُكَمَّلَ عمليّات التعدادات والمسوح باستراتيجيّات تواصلٍ فعّالة، تزيد من الوعي وتكافح الوصمة الاجتماعيّة التي تنني الأشخاص عن الإبلاغ عن إعاقته. وينبغي على البلدان أن تعمل أيضاً على مواصلة تعريفها للإعاقة— بما في ذلك تصنيف أنواع الإعاقة— مع التوجيهات والمعايير المتفق عليها دولياً على

غرار اتّفاقيّة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والتصنيف الدوليّ لتأدية الوظائف والعجز والصحة.

ثانياً، يتوجب على الحكومات أن تستكمل بذل الجهود التي ترمي إلى مواصلة التشريعات الوطنيّة مع اتّفاقيّة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وأن تضمن تنفيذ هذه القوانين بفعاليّة. وأخيراً، لا بدّ من بذل جهود إضافية من أجل ضمان إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة بصورة كاملة في أسواق العمل وأنظمة التعليم، مع التركيز على المجموعات المعرّضة للتمييز والحواجز التي تعيق الوصول، بما في ذلك النساء ذوات الإعاقة. ومن أجل تحقيق هذه الغاية، ينبغي على الحكومات أن تضمن، من بين خطوات أخرى، التنفيذ الفعّال لكوّتا التوظيف والقوانين المناهضة للتمييز، التي يجب أن تقترن بآليات تنفيذ ملائمة، بما في ذلك فرض العقوبات وخطط التحفيز.

وفي حين أنّ هذه الدراسة ركّزت على أبعاد معيّنة للإدماج، على غرار العمالة والتعليم، فإنه من الضروريّ جداً أن يتمّ أيضاً إدراج هذه الجهود ضمن إطار نهج شامل على نطاق المنظومة يهدف إلى حماية وتعزيز مجموعة حقوق الإنسان الكاملة التي تنصّ عليها اتّفاقيّة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والإعلان العالميّ لحقوق الإنسان. بعبارة أخرى، لا بدّ من اعتماد إجراءات خاصة لتعزيز الإدماج وإمكانية الوصول في المدارس وأماكن العمل مثلاً، كجزء من إطار عمل متكامل ومبني على الحقوق، خاص بالإعاقة، يُطبّق على مستوى المؤسّسات الحكوميّة، بما في ذلك قضايا مثل الوصول إلى النظام القضائيّ وجوانب أوسع لشبكات الأمان الاجتماعيّ، على غرار خدمات حماية الأطفال.

وبالإضافة إلى ذلك، لا بدّ من التركيز أكثر على تنفيذ القوانين والسياسات وانعكاساتها. حيث تبين نتائج هذه الدراسة أنّ المؤسّسات والقوانين بشأن الإعاقة توسّعت توسّعاً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة. ولكن لا بدّ من الذهاب أبعد من النوايا السياسيّة والأحكام التي تنصّ عليها الأطر القانونيّة والمؤسّسيّة، ومراقبة انعكاسات ذلك على الأرض. وفي حين أنّ البيانات المتوقّرة بشأن

[21] المتوقّرة على الموقع الإلكترونيّ التاليّ: http://www.cdc.gov/nchs/data/washington_group/WG_Short_Measure_on_Disability.pdf (accessed 12 December 2013).

الإعاقة تساعدنا على تبين بعض التوجّهات العامة، إلّا أنّها تبقى مؤشّرات غير كافية للانعكاسات السياسيّة والتغيّرات الاجتماعيّة من منظور مُنطلق من القاعدة. وبالتالي، لا بدّ من أن يكون تطوير مؤشّرات ملائمة للانعكاسات السياسيّة، وتعزيز آليّات المراقبة والتقييم من المهام التي تستحق الأولوية على مستوى الجهود التي تبذلها المنطقة في مجال الإعاقة.

أصبح اليوم من المعترف به على نطاق واسع أنّ إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة يشكّل عنصراً أساسياً يساهم في تحقيق الأهداف الإنمائيّة، بما في ذلك الأهداف الإنمائيّة للألفيّة وخطة التنمية لما بعد العام 2015. والفضل في تحقيق ذلك يعني أنّ شرائح واسعة من السكّان، تتمتع بإمكانيات كبرى، ستستبعد عن المساهمة في التنمية الاجتماعيّة الاقتصاديّة لمجتمعاتها. وعلى الحكومات والجهات المعنية الأخرى أن تتطلّع إلى المستقبل عبر التأسيس على الزخم القائم وتعزيز جهودها من أجل ضمان أن يتمتّع الأشخاص ذوو الإعاقة بما يحتاجون إليه من فرص ودعم من أجل تحصيل حقوقهم في المشاركة والمساهمة في مجتمعاتهم على قدم المساواة مع الآخرين.

مذكرة توضيحية

المعلومات الوحيد، الذي يوفر بيانات قابلة للمقارنة حول كل من الأشخاص ذوي الإعاقة ومجموع السكان، قديماً ويعود إلى سنوات بعيدة. وبينما يمكن ان تتوافر بيانات أكثر حداثة حول الإعاقة في بعض البلدان، أختارت الإسكوا البيانات المستخدمة كي تعكس على نحو أفضل حالة الأشخاص ذوي الإعاقة في مجتمعاتهم.

ثانياً، في بعض الحالات المحددة حيث لم تتوافر في المصدر نفسه بيانات حول كل من الأشخاص ذوي الإعاقة ومجموع السكان، جرى الإبقاء على الجداول الخاصة بمجموع السكان فارغة. بمعنى آخر، يمكن ان تتوافر البيانات الخاصة بمجموع السكان في مصادر أخرى ولكن هذه الدراسة لم تلحظها بما أنها ستكون محدودة الاستخدام لأغراض المقارنة. غير أنه في حالة الجمهورية العربية السورية فقط، جرى تقديم البيانات المتوفرة بشأن كل من الأشخاص ذوي الإعاقة ومجموع السكان على الرغم من أنها لم تنبثق عن المصدر نفسه، وعلى القارئ أن يدرك محدودية قابليتها للمقارنة. بالإضافة إلى ذلك، لم تتوافر البيانات حول أربعة بلدان (جزر القمر، وجيبوتي، والصومال، وموريتانيا)، وبالتالي بقيت الدراسات القطرية ذات الصلة فارغة.

وأخيراً، من المهم الإشارة إلى أن المصطلحات والفئات التي تعرضها الدراسات القطرية تنبثق مباشرة عن مصادر البيانات الرسمية للبلدان، وبالتالي لا تعكس بالضرورة المصطلحات التي توصي بها الأمم المتحدة، على النحو المنصوص عليه مثلاً في التصنيف الدولي لتأدية الوظائف والعجز والصحة (راجع الجدول 2).

تم إعداد الملامح القطرية التالية على أساس البيانات التي جمعتها الإسكوا وجامعة الدول العربية بين شهري أيار/ مايو وأيلول/سبتمبر 2013. وقد تم جمع البيانات بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة عبر سلسلة من المؤشرات الكمية المحددة الواردة في التعدادات والمسوح الوطنية. كما تم جمع بيانات قابلة للمقارنة عن مجموع السكان حول مؤشرات تتعلق بالموقع الجغرافي، والحالة الزوجية، ومستوى التحصيل العلمي والنشاط الاقتصادي حيثما كان ذلك ممكناً. وفي مرحلة لاحقة، تم إرسال البيانات إلى نقاط اتصال محددة في المكاتب الوطنية للإحصاء في البلدان العربية الـ 22 من أجل التحقق من صحتها. كما تم جمع بيانات إضافية من نفس سنة مصدر البيانات حول الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك للمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التالية: مؤشر التنمية البشرية، متوسط العمر المتوقع عند الولادة، والدخل القومي الإجمالي^[22]. وتجدر الإشارة إلى أن المعلومات النوعية بشأن المؤسسات والقوانين (الواردة في الصفحة الثانية من كل دراسة قطرية) جمعت من خلال استمارة أسئلة^[23]، وزعتها كل من الإسكوا وجامعة الدول العربية على نقاط الاتصال الحكومية ذات الصلة.

وتهدف الملامح القطرية بصورة أساسية إلى رسم صورة عن وضع الأشخاص ذوي الإعاقة، ضمن سياق المجتمعات حيث يعيشون لا بمعزل عنها. وبالتالي شكّلت مقارنة البيانات بين الأشخاص ذوي الإعاقة ومجموع السكان أولوية أساسية خلال الدراسة. ومن أجل تسهيل هكذا مقارنة، وجب احترام بعض المبادئ الإحصائية خلال عملية جمع البيانات.

أولاً، في الحالات التي تضاربت فيها مصادر البيانات الكمية والمعلومات، اختارت الإسكوا المصدر الذي: (1) يؤمن البيانات الأكثر شمولية حول مجموعة المؤشرات الكمية التي تم اختيارها، و(2) الذي يتضمّن أحدث البيانات بشأن كل من الأشخاص ذوي الإعاقة ومجموع السكان. في بعض البلدان، قد يكون مصدر

[22] جرى احتساب الدخل القومي الإجمالي بحسب نصيب الفرد، وبأسعار الدولار الدولي في عام 2005، وفقاً لتعادل القوة الشرائية.

[23] تم تكييف استمارة الأسئلة على أساس الاستمارة التي أعدتها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المقرر دون الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي (راجع Ebbeson et al., 2011, pp. 74-62).

الدخل القومي الإجمالي	متوسط العمر المتوقع عند الولادة	مؤشر التنمية البشرية	المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية
5,235	73.3	0.699	المصدر: UNDP

نسبة انتشار الإعاقة (%)



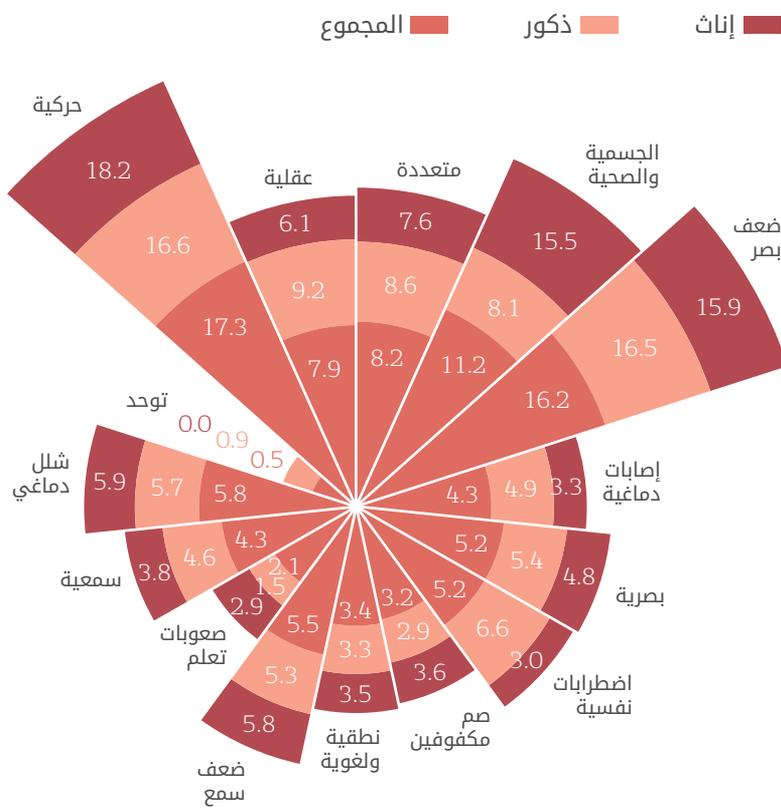
إجمالي السكان¹



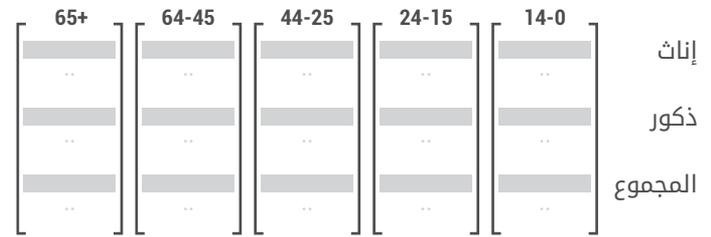
الأشخاص ذوو الإعاقة¹



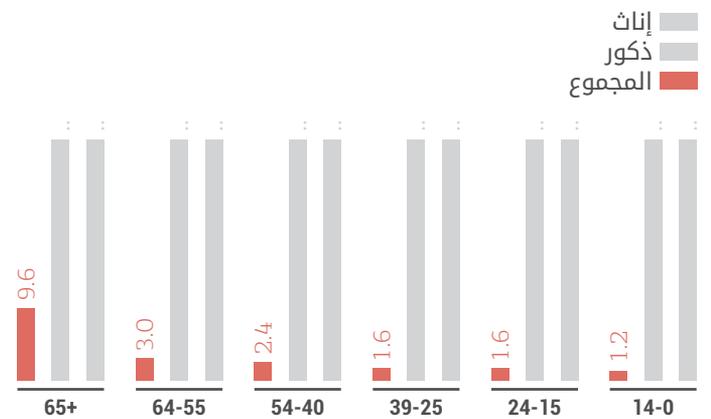
أنواع الإعاقة/الصعوبة (%)



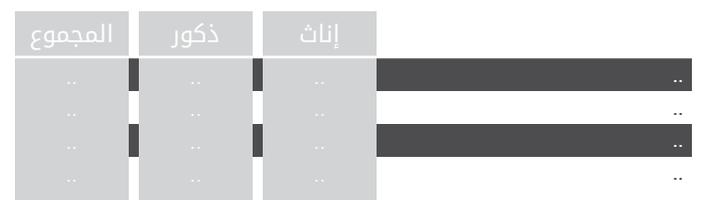
توزيع الأشخاص ذوي الإعاقة حسب الفئات العمرية (%)



نسبة انتشار الإعاقة حسب الفئات العمرية (%)



أسباب الإعاقة/الصعوبة (%)

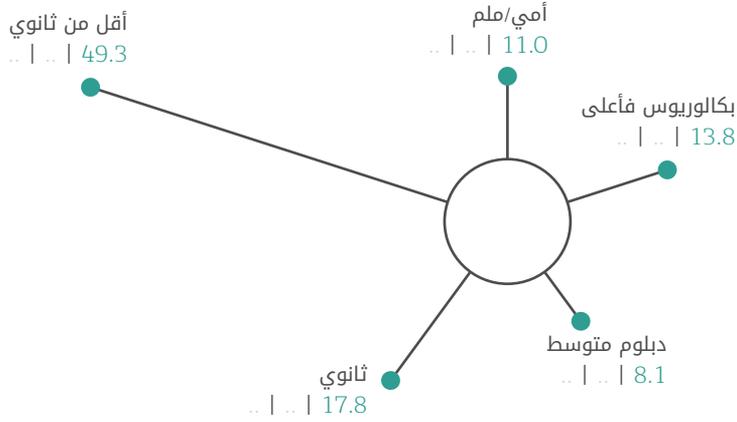




إجمالي السكان (%)

10 سنة وما فوق

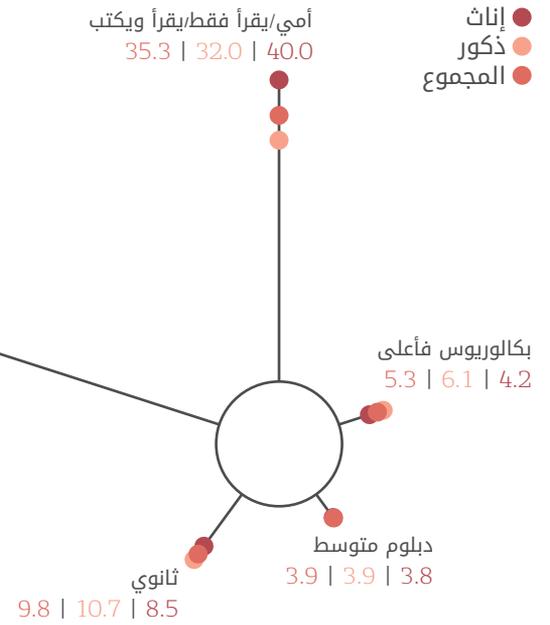
● إناث
● ذكور
● المجموع



الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

10 سنة وما فوق

● إناث
● ذكور
● المجموع



حسب النشاط الاقتصادي



إجمالي السكان (%)

15 سنة وما فوق

إناث



ذكور



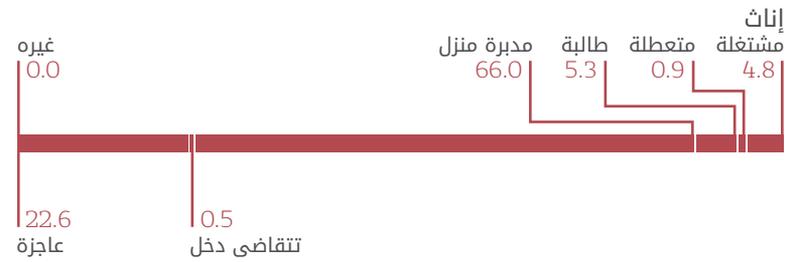
المجموع



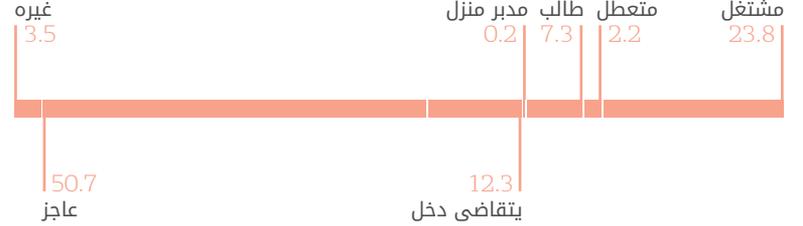
الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

15 سنة وما فوق

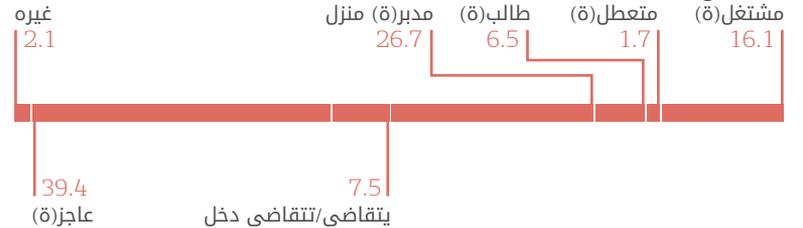
إناث



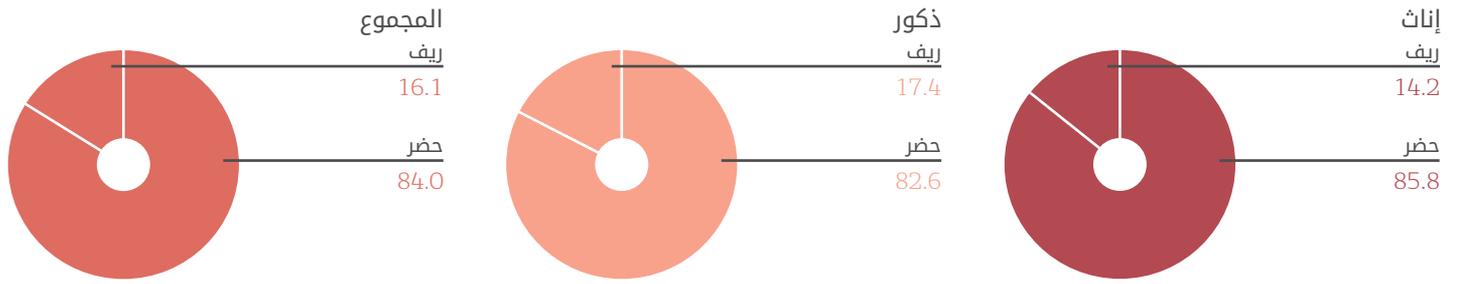
ذكور



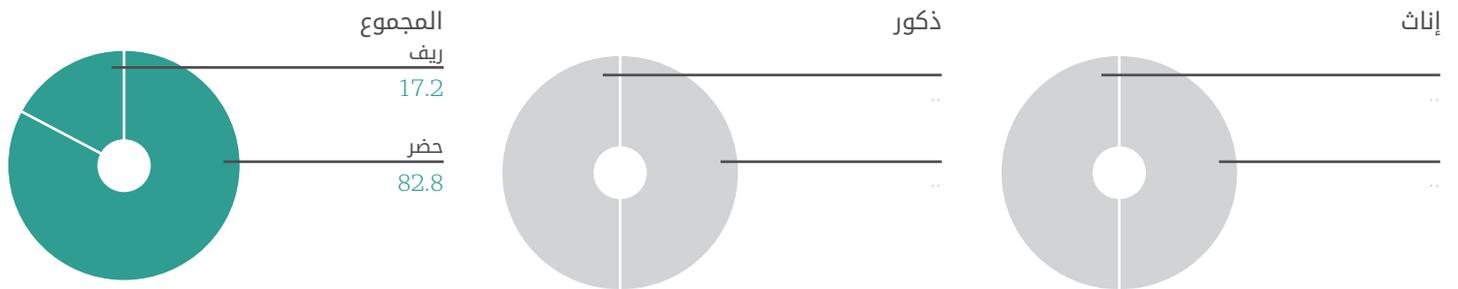
المجموع



الأشخاص ذوو الإعاقة (%)



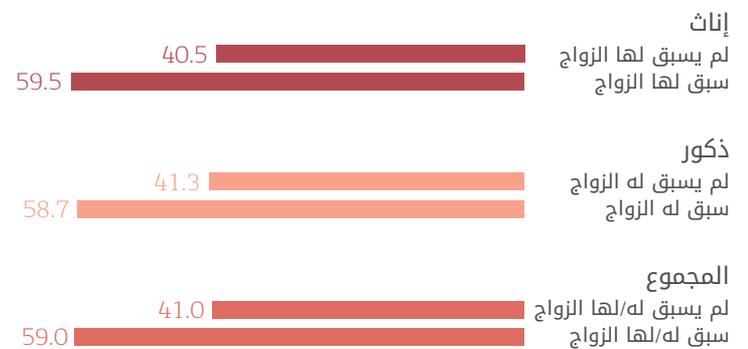
إجمالي السكان (%)



حسب الحالة الزوجية

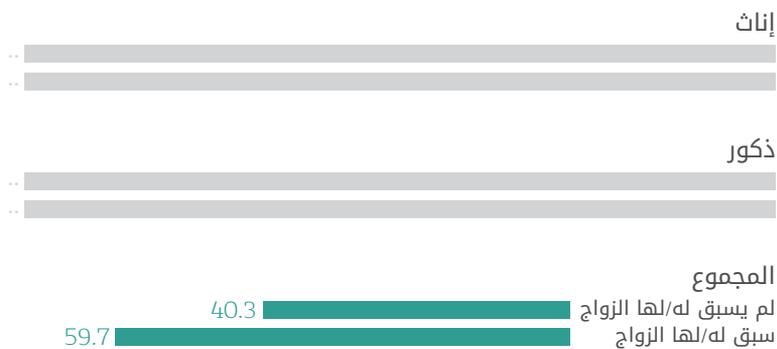
الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

15 سنة وما فوق



إجمالي السكان (%)

15 سنة وما فوق



المصدر

دائرة الإحصاءات العامة (2010).

الحواشي

1 بيانات عن مجموع عدد الأشخاص ذوي الإعاقة وإجمالي عدد السكان غير متوفرة في المصدر. بيانات عن حجم العينة متوفرة من المصدر.
2 فئة "سبق لهم الزواج" تشمل الأشخاص المطلّقين، المنفصلين، المتزوجين، والأرامل.

تمّ استخدام جميع فئات البيانات كما قُدّمت من قبل الأردن.

التوقيع/التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

البروتوكول الاختياري

<p>تاريخ التصديق/الانضمام</p> <p>لا</p>	<p>تاريخ التوقيع</p> <p>2007.3.30</p>	<p>تاريخ التصديق/الانضمام</p> <p>2008.3.31</p>	<p>تاريخ التوقيع</p> <p>2007.3.30</p>
---	---------------------------------------	--	---------------------------------------

المصدر:
UN (2014)

الإطار المؤسسي الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة

آلية تنسيق وطنية

الاسم

المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين

سنة التأسيس

2007

الرئيس

الأمير رعد بن زيد المعظم

هل الاشخاص ذوو الإعاقة مُمَثَّلون؟

نعم

آليات تنسيق إضافية

نقاط الاتصال في المواضيع المتعلقة بالإعاقة في الوزارات أو المؤسسات الحكومية الأخرى

المركز الوطني لحقوق الإنسان

الائتلاف الأردني لذوي الإعاقات

التعريف الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة

99 المعوق هو كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في أي من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يجد من أمكانية التعلم أو التأهيل أو العمل بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين. **66**

(قانون رقم 31 حول حقوق الأشخاص المعوقين، 2007)

الإطار التشريعي الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة (سنة الاعتماد)

<p>إستراتيجية وطنية للإعاقة/خطة</p>	<p>قانون عام/شامل عن الإعاقة</p>	<p>مواد تتعلق بالإعاقة في الدستور؟</p>
<p>الاستراتيجية الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة</p>	<p>قانون رقم 31 حول حقوق الأشخاص المعوقين (2007)¹</p>	<p>نعم</p>

الحواشي:

1 يجري تعديل القانون حالياً.

المصدر:

الاسكوا، بناء على بيانات جرى استيفاؤها من نقاط الاتصال الحكومية من خلال استبيان الإسكوا حول تنفيذ إتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة والعقد العربي للأشخاص ذوي الإعاقة (2013).

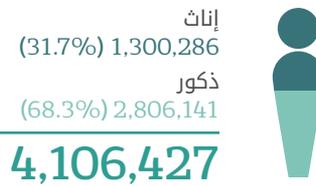
الإمارات العربية المتحدة 2005

المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية	مؤشر التنمية البشرية	متوسط العمر المتوقع عند الولادة	الدخل القومي الإجمالي
المصدر: UNDP	0.831	75.5	67,920

نسبة انتشار الإعاقة (%)



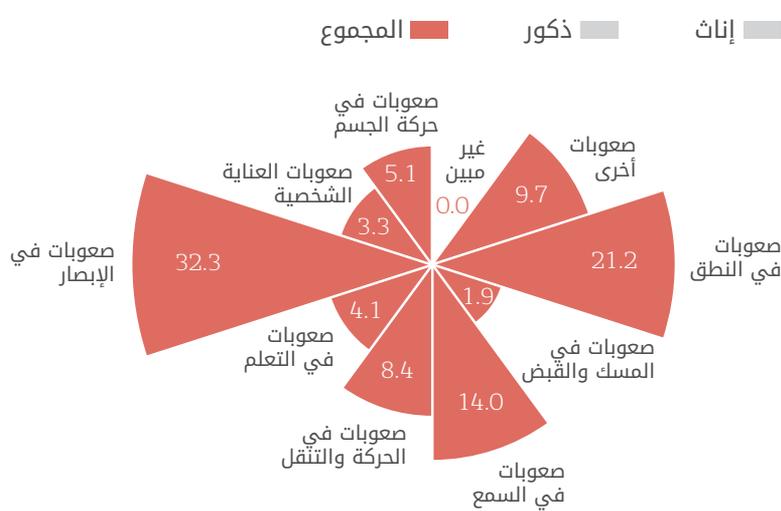
إجمالي السكان



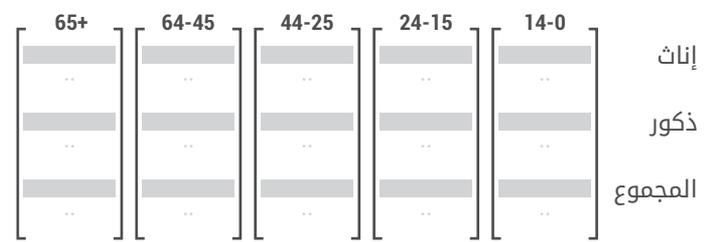
الأشخاص ذوو الإعاقة



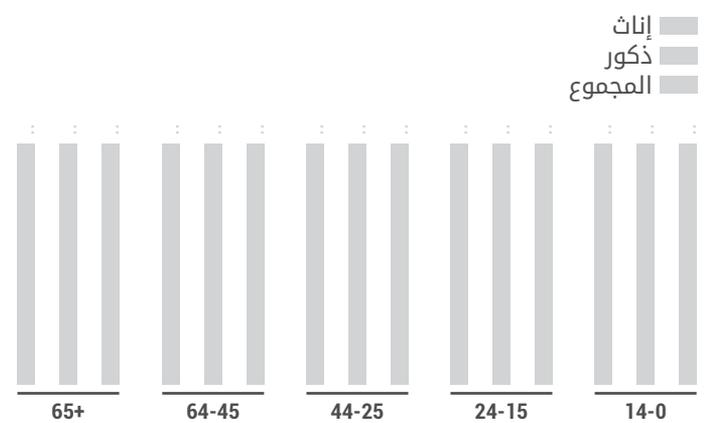
أنواع الإعاقة/الصعوبة (%)



توزيع الأشخاص ذوي الإعاقة حسب الفئات العمرية (%)



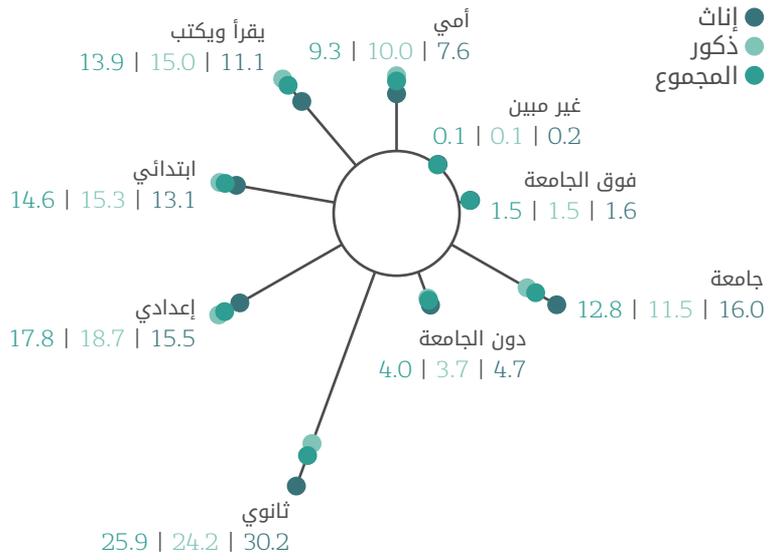
نسبة انتشار الإعاقة حسب الفئات العمرية (%)



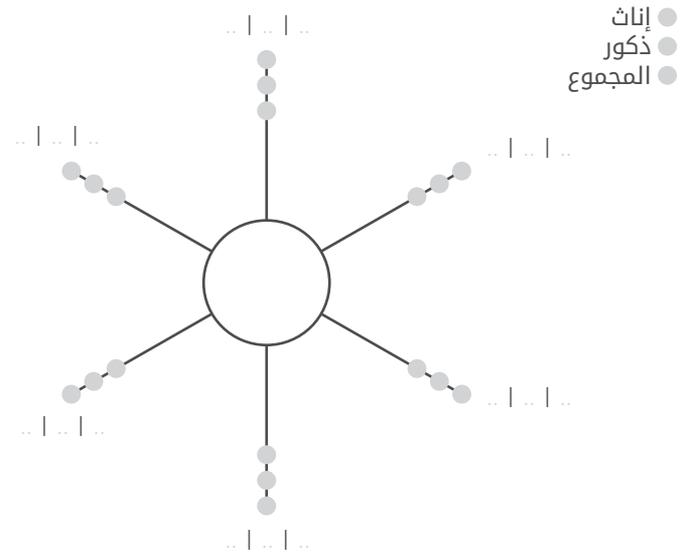
أسباب الإعاقة/الصعوبة (%)

السبب	المجموع (%)	ذكور (%)	إناث (%)
..
..
..
..

إجمالي السكان (%) 10 سنة وما فوق

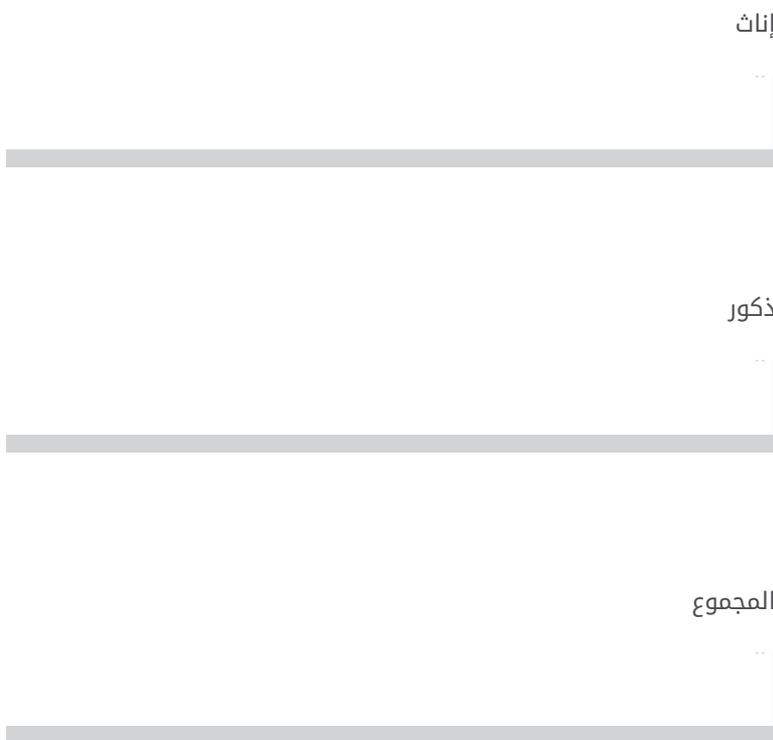


الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

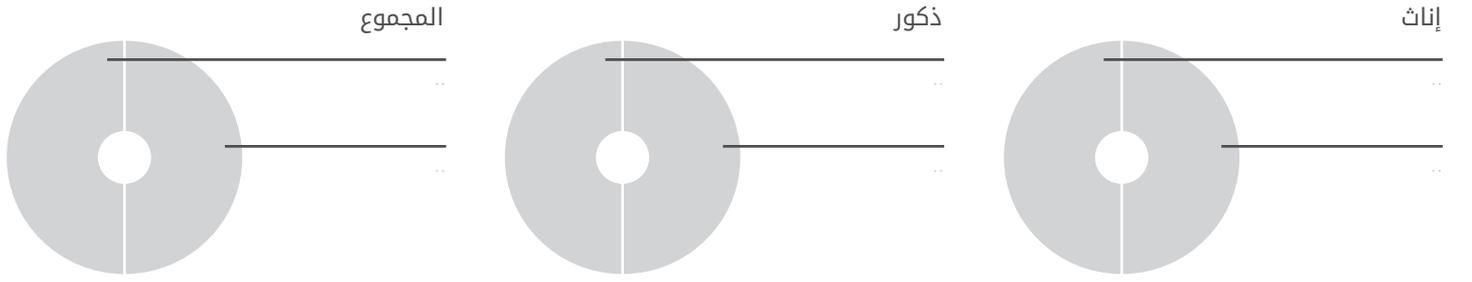


إجمالي السكان (%)

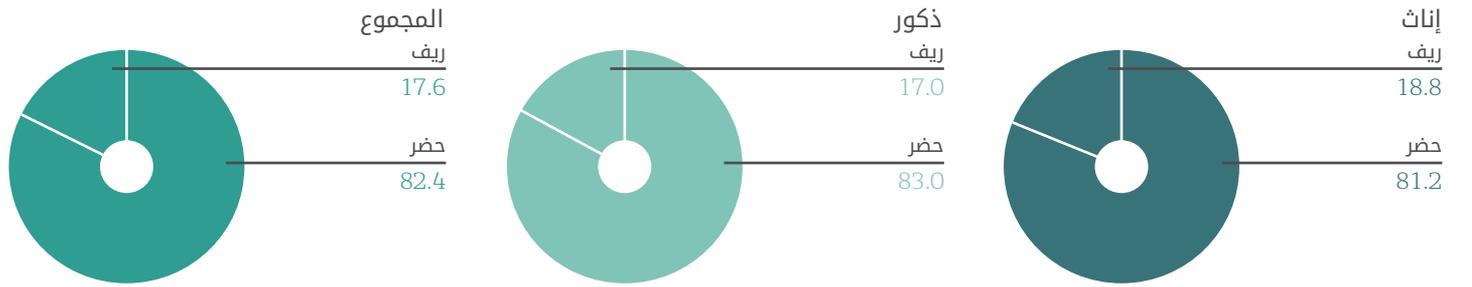
الأشخاص ذوو الإعاقة (%)



الأشخاص ذوو الإعاقة (%)



إجمالي السكان (%)



إجمالي السكان (%)

الأشخاص ذوو الإعاقة (%)



المصدر

المركز الوطني للإحصاء (2005).

الحواشي

1 جميع البيانات تتعلق بإجمالي السكان (مواطنون وغير مواطنين).

تم استخدام جميع فئات البيانات كما قُدمت من قبل الإمارات العربية المتحدة.

التوقيع/التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

البروتوكول الاختياري

تاريخ التصديق/الانضمام	تاريخ التوقيع	تاريخ التصديق/الانضمام	تاريخ التوقيع
لا	2008.2.12	2010.3.19	2008.2.8

المصدر:
UN (2014)

الإطار المؤسسي الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة

آليات تنسيق إضافية	آلية تنسيق وطنية
نقاط الاتصال في المواضيع المتعلقة بالإعاقة في الوزارات أو المؤسسات الحكومية الأخرى	الاسم
	-
	سنة التأسيس
	-
	الرئيس
	-
	هل الاشخاص ذوو الإعاقة مُمَثَّلون؟
	-

التعريف الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة

99 كل شخص مصاب بقصور أو اختلال كلي أو جزئي بشكل مستقر أو مؤقت في قدراته الجسمية أو الحسية أو العقلية أو التواصلية أو التعليمية أو النفسية إلى المدى الذي يقلل من إمكانية تلبية متطلباته العادية في ظروف أمثاله من غير المعاقين. 66

قانون اتحادي رقم 29 في شأن حقوق المعاقين المعدل بقانون اتحادي رقم 14، 2009،

الإطار التشريعي الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة (سنة الاعتماد)

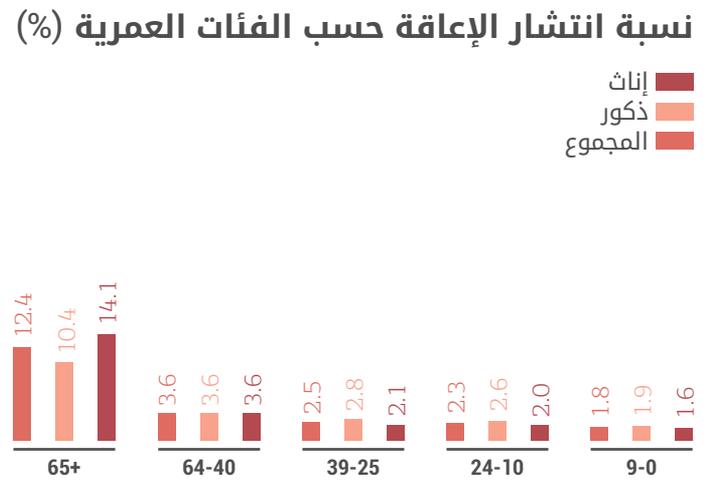
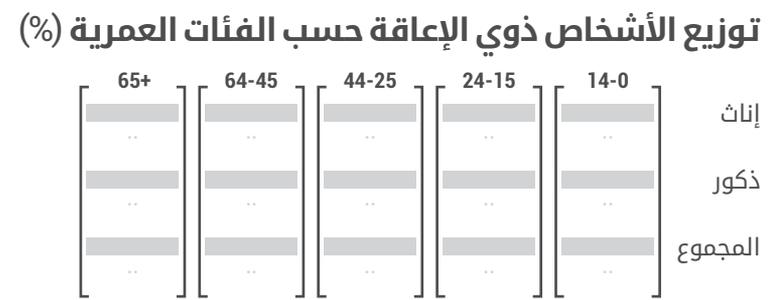
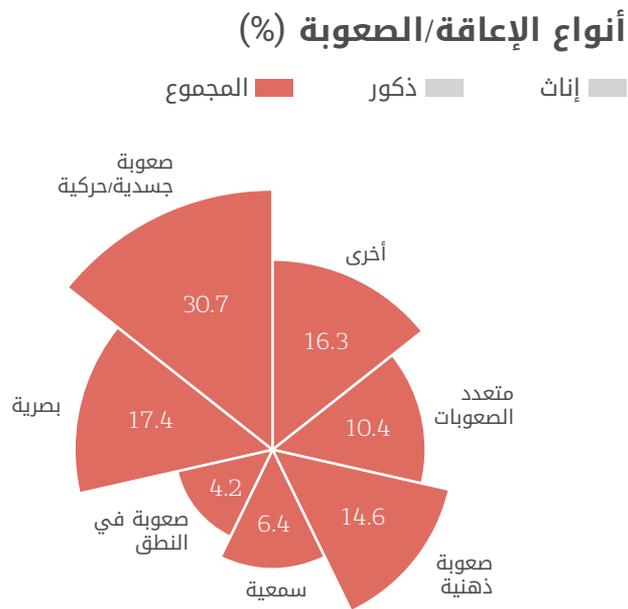
إستراتيجية وطنية للإعاقة/خطة	قانون عام/شامل عن الإعاقة	مواد تتعلق بالإعاقة في الدستور؟
لا	قانون اتحادي رقم 29 في شأن حقوق المعاقين (2006) المعدل بقانون اتحادي رقم 14 (2009)	لا

المصدر:

المصدر: الإسكوا، بناء على بيانات جرى استيفؤها من نقاط الاتصال الحكومية من خلال استبيان الإسكوا حول تنفيذ إتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة والعقد العربي للأشخاص ذوي الإعاقة (2013).



الدخل القومي الإجمالي	متوسط العمر المتوقع عند الولادة	مؤشر التنمية البشرية	المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية
19,137	74.9	0.794	المصدر: UNDP

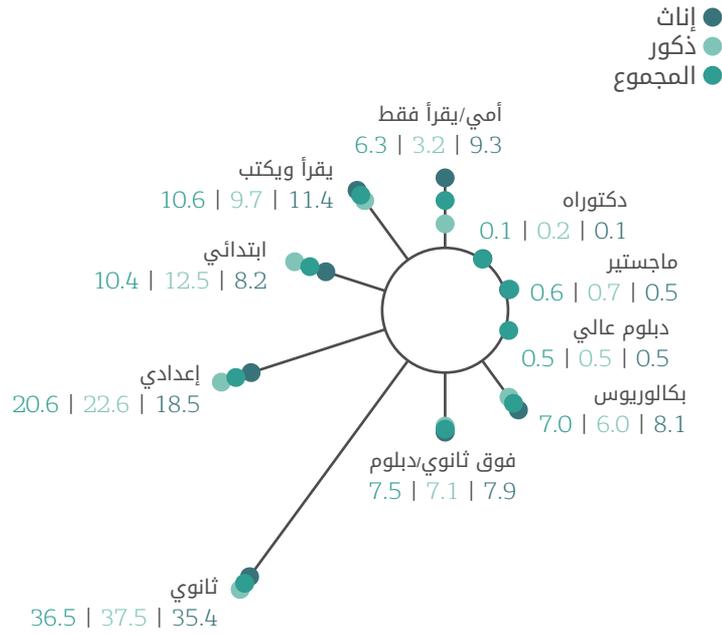


أسباب الإعاقة/الصعوبة (%)

السبب	المجموع (%)	ذكور (%)	إناث (%)
حادث	8.9	12.1	5.4
مرض	36.1	31.7	41.0
منذ الولادة	29.3	32.1	26.4
وراثة	9.5	8.3	10.7
أخرى	16.2	15.8	16.6

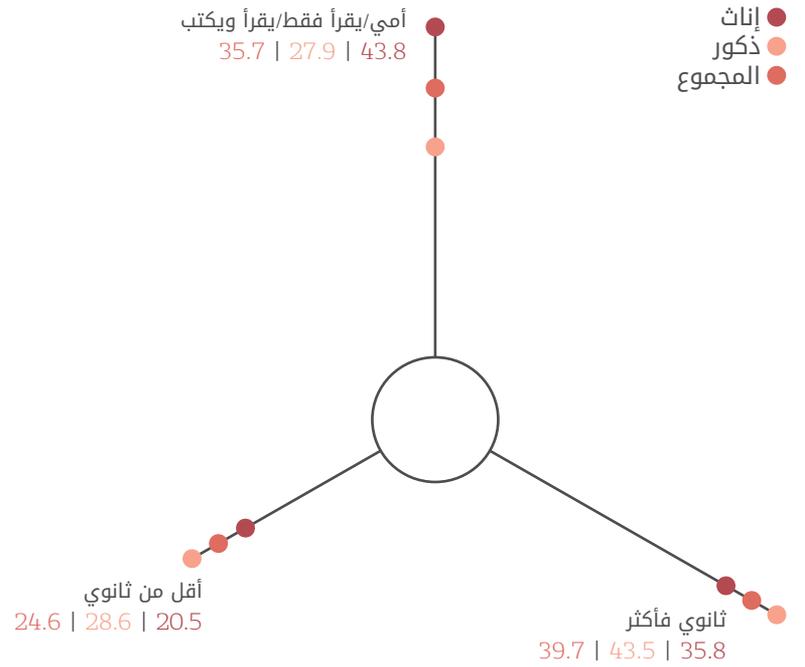
إجمالي السكان (%)

10 سنة وما فوق



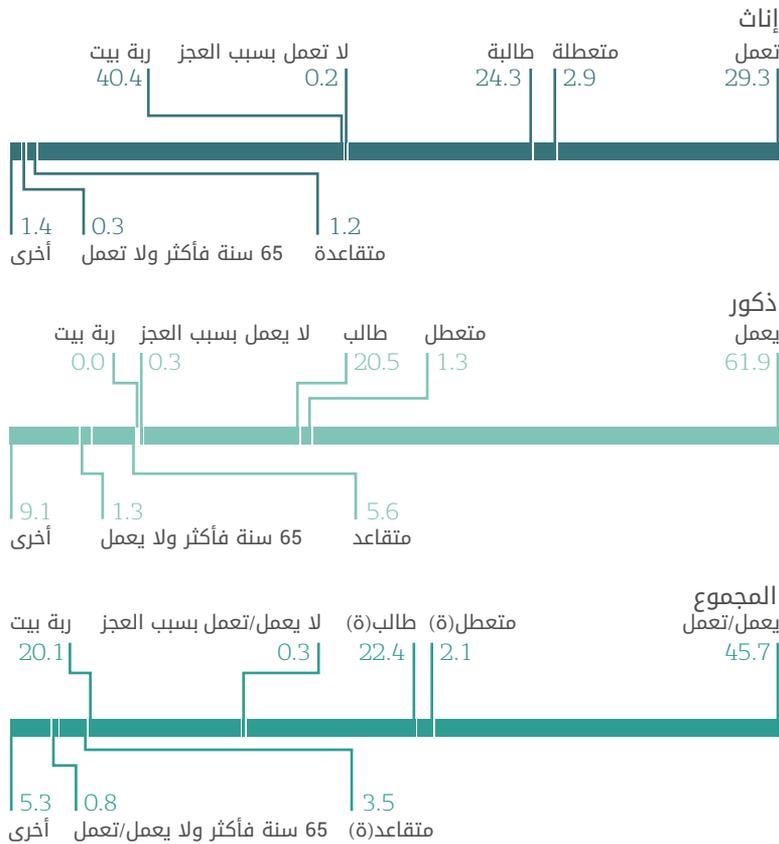
الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

10 سنة وما فوق



إجمالي السكان (%)

15 سنة وما فوق

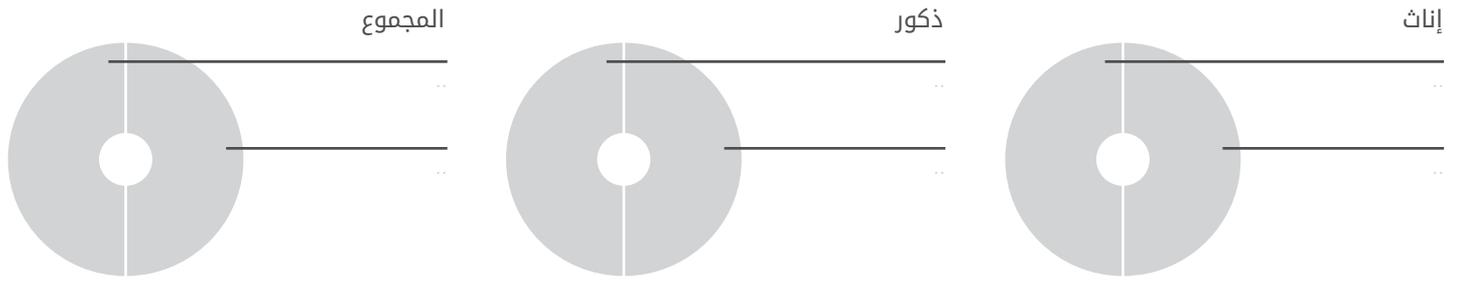


الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

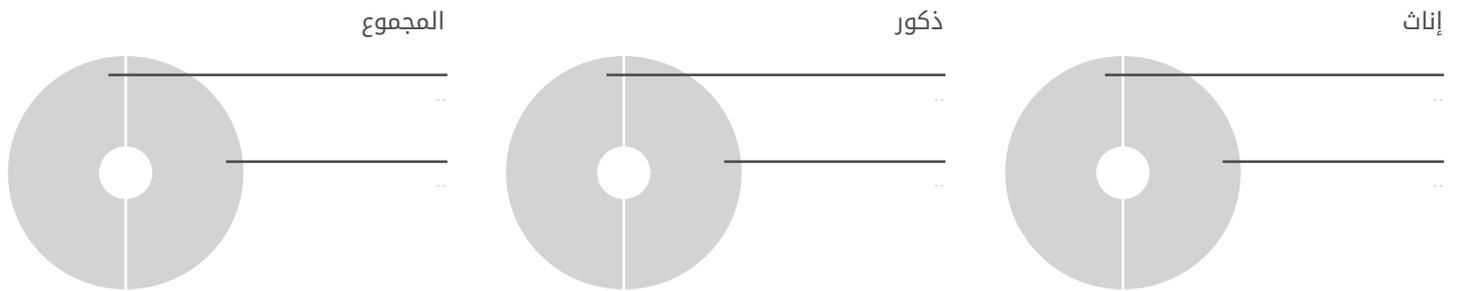
15 سنة وما فوق



الأشخاص ذوو الإعاقة (%)



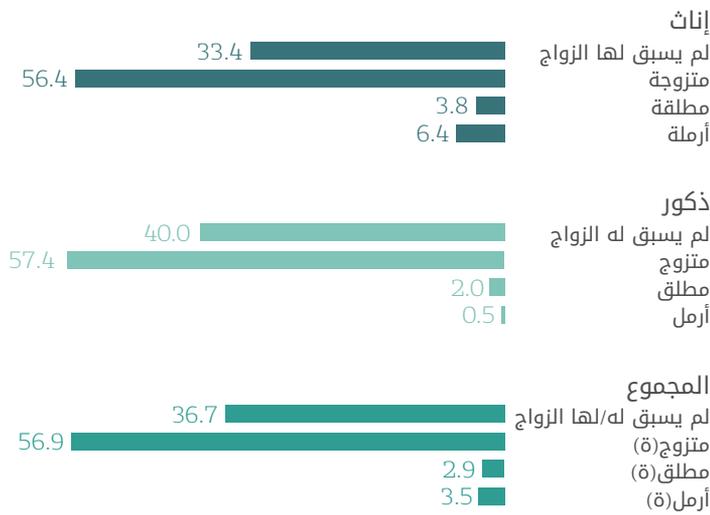
إجمالي السكان (%)



حسب الحالة الزوجية

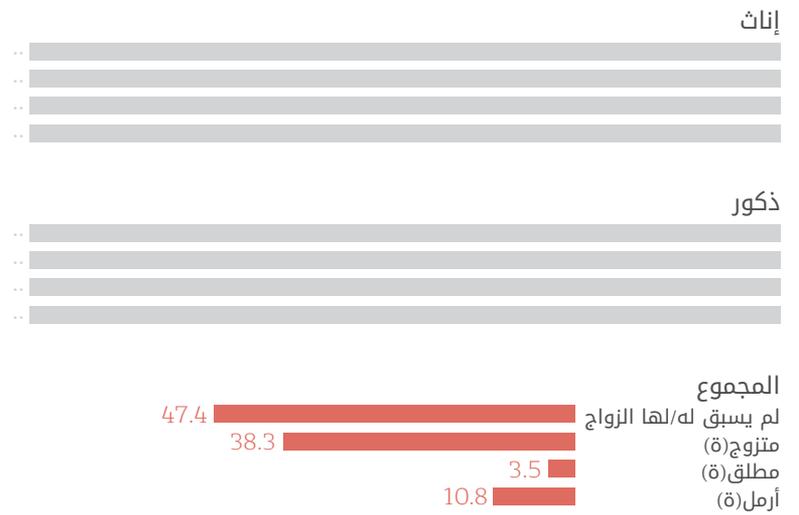
إجمالي السكان (%)

15 سنة وما فوق



الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

15 سنة وما فوق



المصدر

بيانات الأشخاص ذوي الإعاقة هي من الجهاز المركزي للمعلومات (2010ب)؛ بيانات السكان هي من الجهاز المركزي للمعلومات (2010أ).

الحواشي

- 1 جميع البيانات تتعلق بالمواطنين فقط.
- 2 بيانات عن مجموع الأشخاص ذوي الإعاقة غير متوفرة في المصدر. بيانات عن حجم العينة متوفرة في المصدر.

تم استخدام جميع فئات البيانات كما قُدمت من قبل البحرين.

التوقيع/التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

البروتوكول الاختياري

تاريخ التوقيع
2007.6.25



تاريخ التصديق/الانضمام
2011.9.22



تاريخ التوقيع



تاريخ التصديق/الانضمام

المصدر:
UN (2014)

الإطار المؤسسي الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة

آلية تنسيق وطنية

الاسم

اللجنة العليا لرعاية شؤون ذوي الإعاقة

سنة التأسيس

2007

الرئيس

وزيرة التنمية الاجتماعية

هل الاشخاص ذوو الإعاقة مُمَثَّلون؟

نعم

آليات تنسيق إضافية

نقاط الاتصال في المواضيع المتعلقة بالإعاقة في الوزارات أو المؤسسات الحكومية الأخرى

التعريف الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة

99 المعاق هو الشخص الذي يعاني من نقص في بعض قدراته الجسدية أو الحسية أو الذهنية نتيجة مرض أو حادث أو سبب خلقي أو عامل وراثي أدى لعجزه كلياً أو جزئياً عن العمل، أو الاستمرار به أو الترقى فيه، وأضعف قدرته على القيام بإحدى الوظائف الأساسية الأخرى في الحياة، ويحتاج إلى الرعاية والتأهيل من أجل دمج أو إعادة دمج في المجتمع. **66**

(قانون رقم 74 بشأن رعاية وتأهيل وتشغيل المعاقين، 2006)

الإطار التشريعي الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة (سنة الاعتماد)

إستراتيجية وطنية للإعاقة/خطة

الاستراتيجية الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة
والخطة التنفيذية لها (2012-2016)

قانون عام/شامل عن الإعاقة

قانون رقم 74 بشأن رعاية وتأهيل وتشغيل
المعاقين (2006)¹

مواد تتعلق بالإعاقة في الدستور؟

نعم

الحواشي:

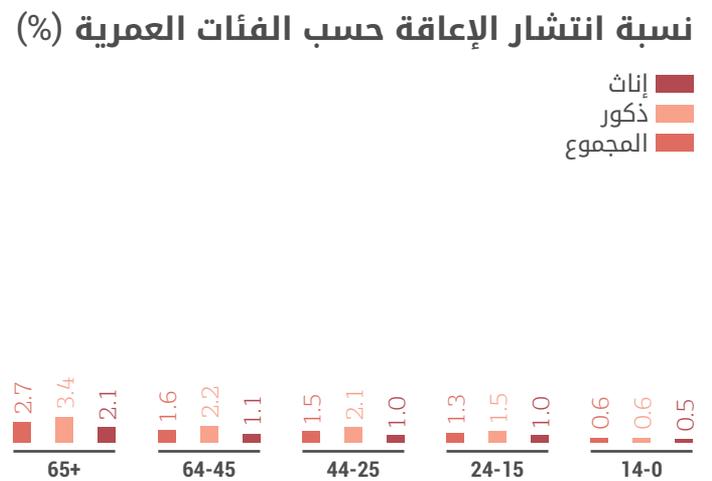
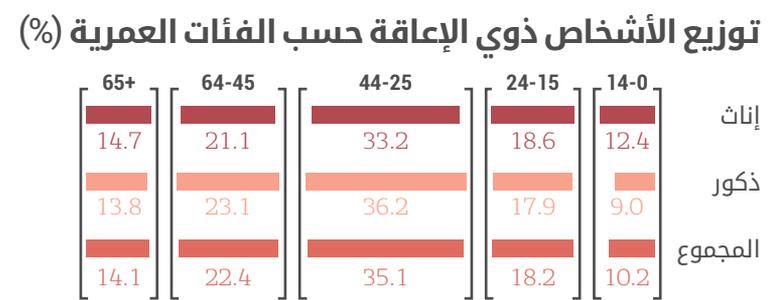
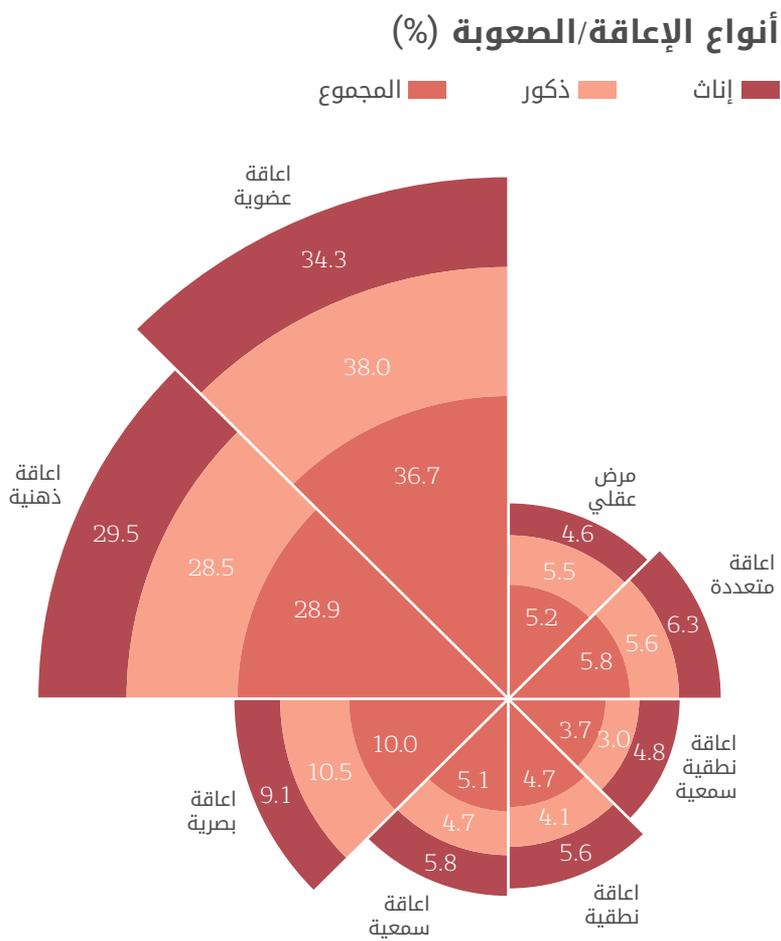
1 يجري تعديل القانون حالياً.

المصدر:

الاسكوا، بناء على بيانات جرى استيفاؤها من نقاط الاتصال الحكومية من خلال استبيان الإسكوا حول تنفيذ إتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة والعقد العربي للأشخاص ذوي الإعاقة (2013).



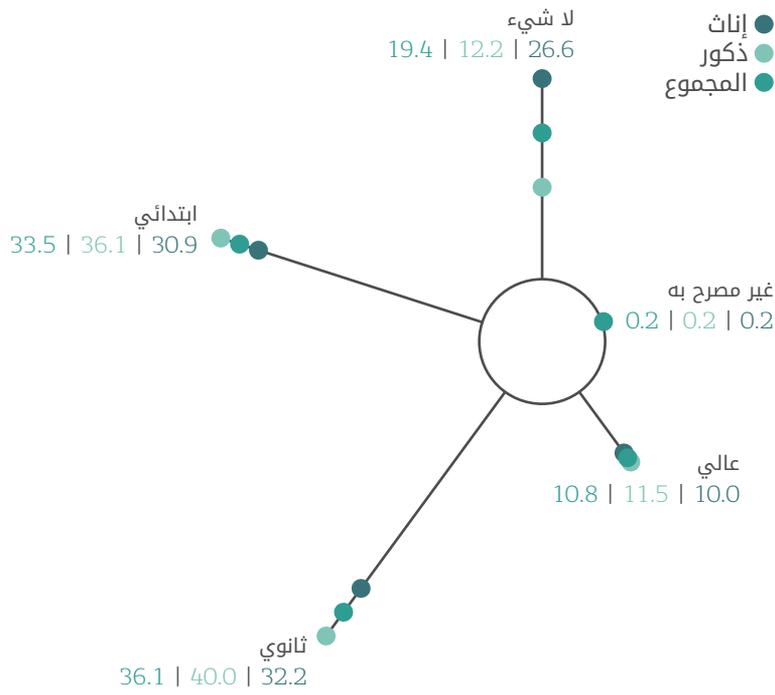
المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية	مؤشر التنمية البشرية	متوسط العمر المتوقع عند الولادة	الدخل القومي الإجمالي
المصدر: UNDP	0.705	74.2	7,920



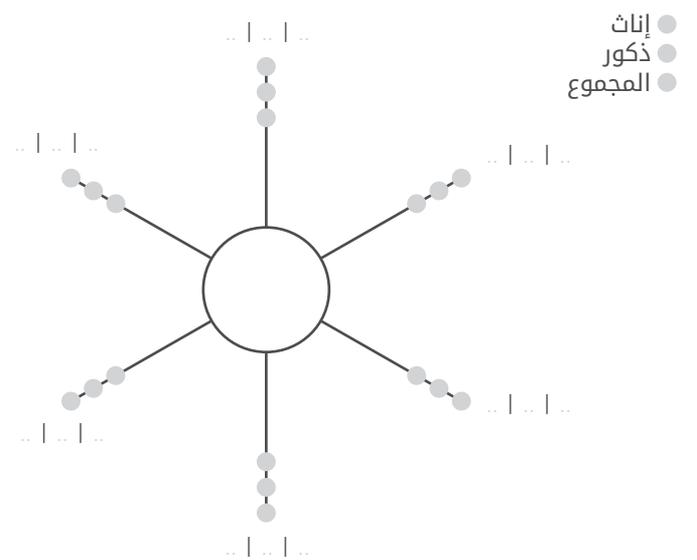
أسباب الإعاقة/الصعوبة (%)

السبب	المجموع (%)	ذكور (%)	إناث (%)
منذ الولادة	51.6	48.3	57.3
مرض مزمن	24.6	24.8	24.2
مرض مهني	1.2	1.7	0.4
حادث شغل	4.3	6.1	1.1
حادث مرور	3.7	4.7	1.8
حادث منزلي	3.5	3.1	4.1
حادث آخر	3.8	4.3	2.8
كبير السن	3.5	2.7	4.7
سبب آخر	3.8	4.1	3.4
غير مصرح به	0.2	0.2	0.2

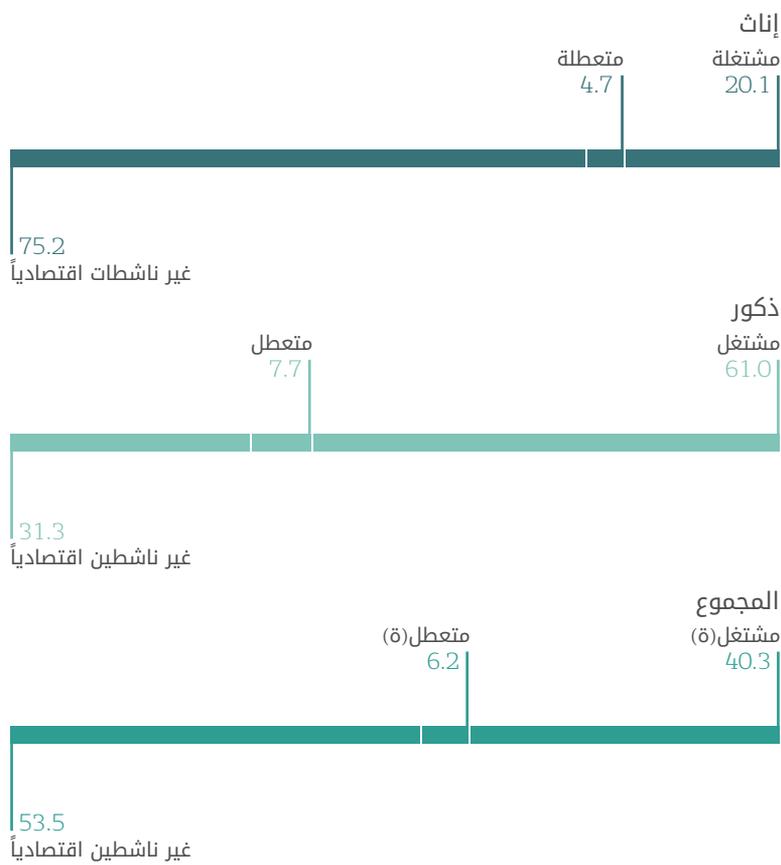
إجمالي السكان (%) 10 سنوات وما فوق



الأشخاص ذوو الإعاقة (%)



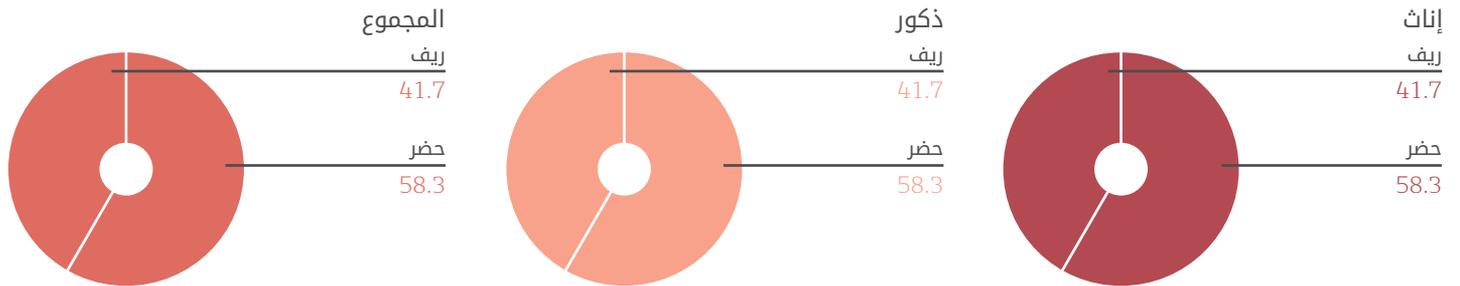
إجمالي السكان (%) 15 سنة وما فوق



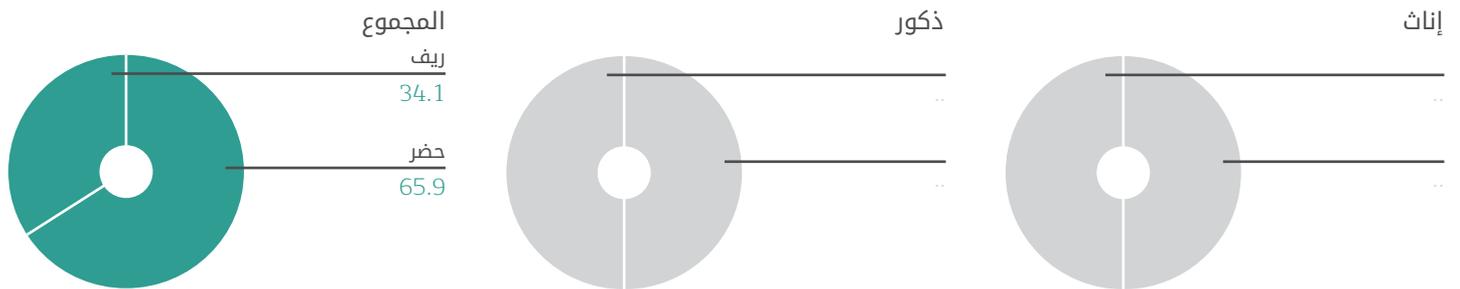
الأشخاص ذوو الإعاقة (%)



الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

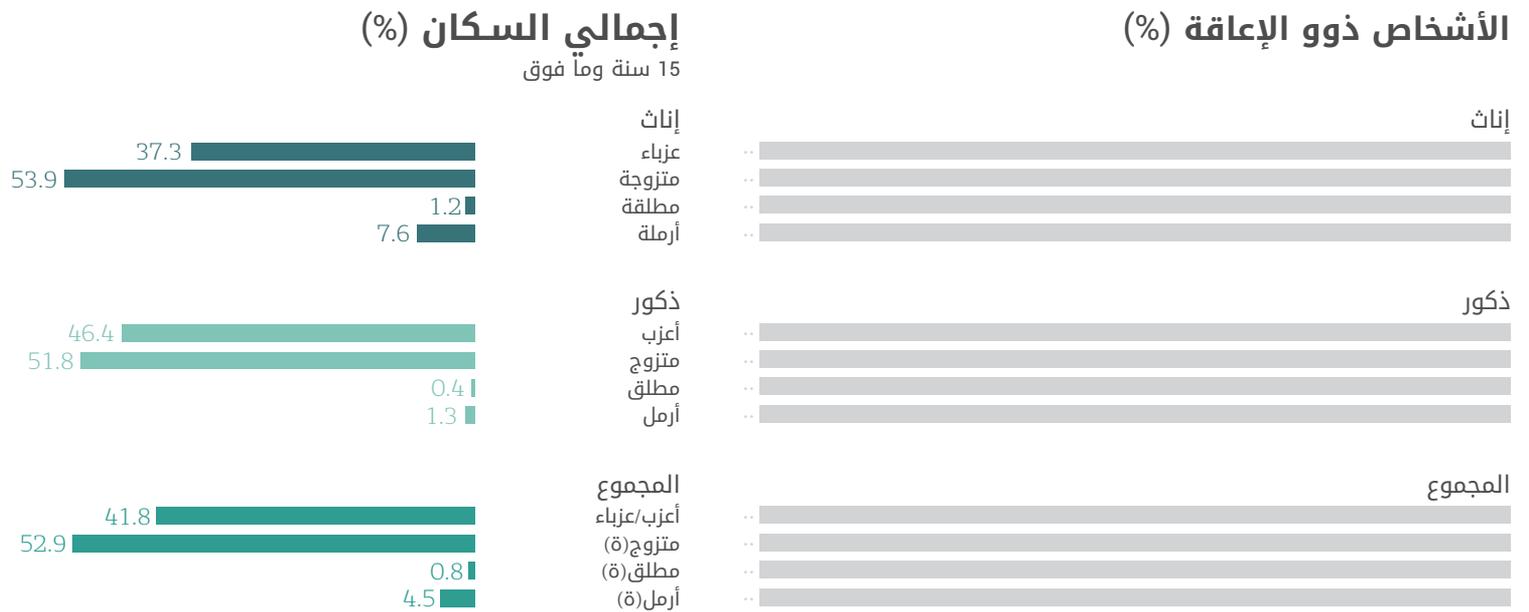


إجمالي السكان (%)



حسب الحالة الزوجية

الأشخاص ذوو الإعاقة (%)



المصدر

المعهد الوطني للإحصاء (2009).

تمّ استخدام جميع فئات البيانات كما قُدّمت من قبل تونس.

التوقيع/التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

البروتوكول الاختياري

تاريخ التوقيع
2007.3.30



تاريخ التصديق/الانضمام
2008.4.2



تاريخ التوقيع
2007.3.30



تاريخ التصديق/الانضمام
2008.4.2



المصدر:
UN (2014)

الإطار المؤسسي الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة

آلية تنسيق وطنية

الاسم

المجلس الأعلى للتنمية الاجتماعية ورعاية الأشخاص المعوقين

سنة التأسيس

2010

الرئيس

رئيس الحكومة

هل الاشخاص ذوو الإعاقة مُمَثَّلون؟

نعم

آليات تنسيق إضافية

نقاط الاتصال في المواضيع المتعلقة بالإعاقة في الوزارات أو المؤسسات الحكومية الأخرى

الهيئة العليا لحقوق الانسان والحريات الاساسية

التعريف الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة

99 يقصد بالشخص المعوق كل شخص له نقص دائم في القدرات والمؤهلات البدنية أو العقلية أو الحسية، ولد به أو لحق به بعد الولادة، يحدّ من قدرته على أداء نشاط أو أكثر من الأنشطة الأساسية اليومية الشخصية أو الاجتماعية ويقلّص من فرص إدماجه في المجتمع. **66**

(قانون توجيهي عدد 83 يتعلق بالنهوض بالأشخاص المعوقين وحمايتهم، 2005)

الإطار التشريعي الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة (سنة الاعتماد)

إستراتيجية وطنية للإعاقة/خطة

الاستراتيجيات القطاعية¹

قانون عام/شامل عن الإعاقة

قانون توجيهي عدد 83 يتعلق بالنهوض بالأشخاص المعوقين وحمايتهم (2005)

مواد تتعلق بالإعاقة في الدستور؟

يجري تطويرها حالياً

الحواشي:

1 الخطة الوطنية للوقاية من الإعاقة، الاستراتيجية الوطنية للإدماج المدرسي للأشخاص المعوقين، الخطة الوطنية لتشغيل المعوقين، الخطة الوطنية لتهيئة المحيط.

المصدر:

الاسكوا، بناء على بيانات جرى استيفاؤها من نقاط الاتصال الحكومية من خلال استبيان الإسكوا حول تنفيذ إتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة والعقد العربي للأشخاص ذوي الإعاقة (2013).

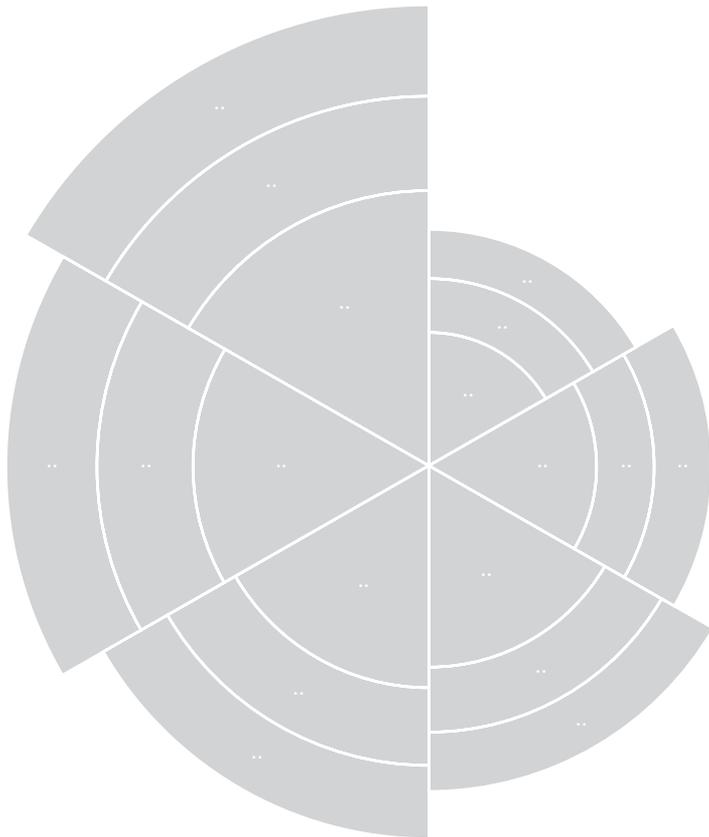


المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية	مؤشر التنمية البشرية	متوسط العمر المتوقع عند الولادة	الدخل القومي الإجمالي
المصدر: UNDP	0.685	72.0	6,927

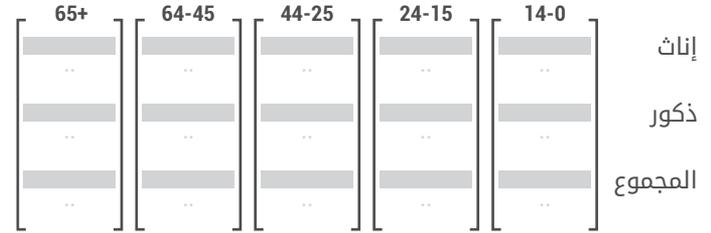


أنواع الإعاقة/الصعوبة (%)

المجموع ■ ذكور ■ إناث

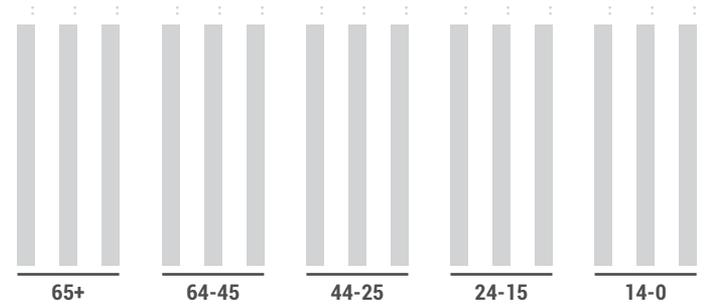


توزيع الأشخاص ذوي الإعاقة حسب الفئات العمرية (%)



نسبة انتشار الإعاقة حسب الفئات العمرية (%)

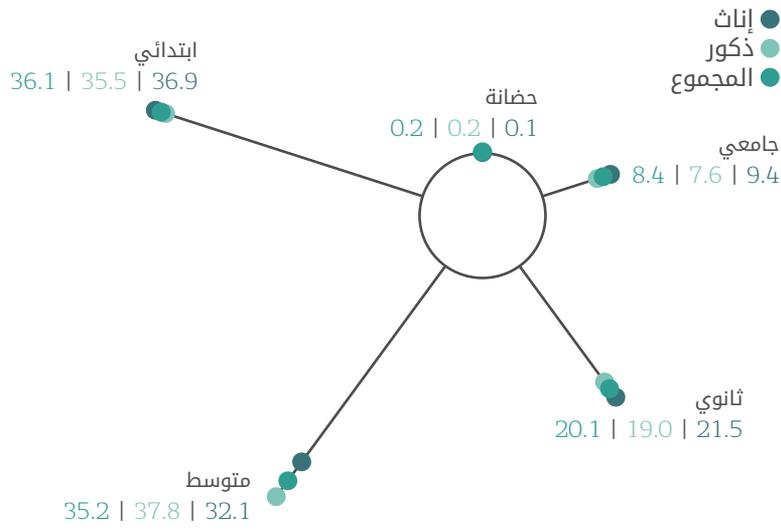
إناث ■ ذكور ■ المجموع



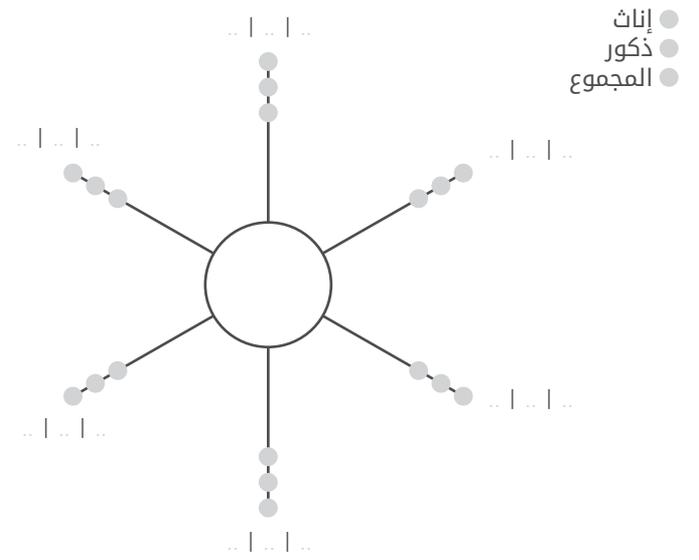
أسباب الإعاقة/الصعوبة (%)

السبب	المجموع (%)	ذكور (%)	إناث (%)
خلقي/وراثي	28.5
بسبب الولادة	2.0
مرض فيروسي/معدّي	14.2
عنف نفسي/جسدي	7.9
كبر السن	12.5
حادث	16.7
أخرى	12.7
غير مبيّن	5.6

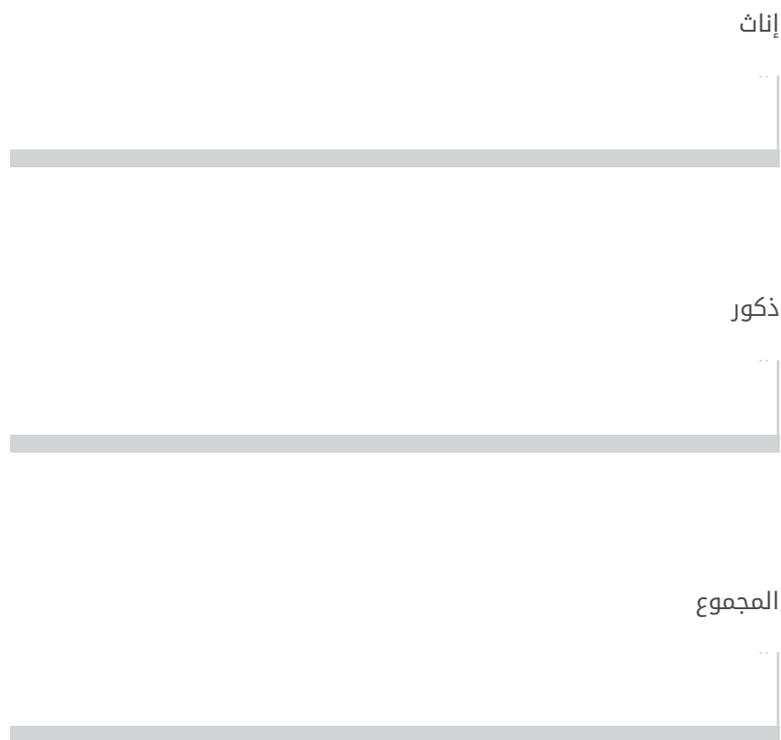
إجمالي السكان (%) 6 سنوات وما فوق



الأشخاص ذوو الإعاقة (%)



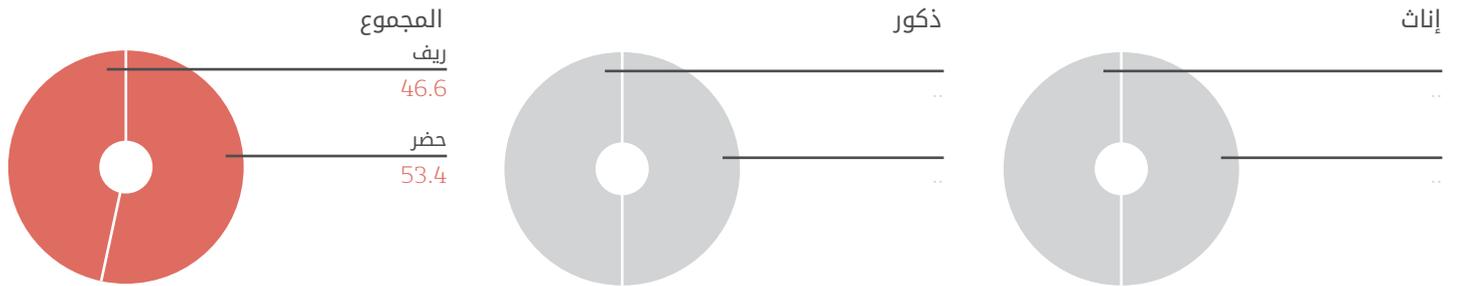
إجمالي السكان (%)



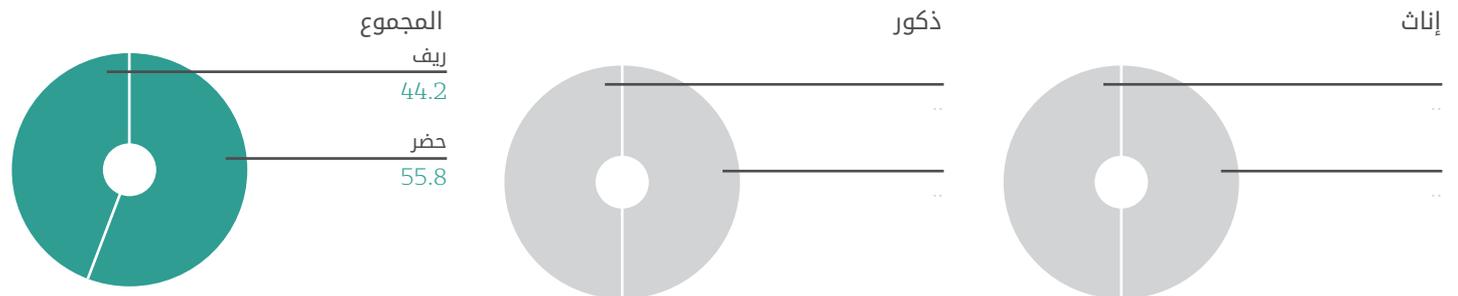
الأشخاص ذوو الإعاقة (%)



الأشخاص ذوو الإعاقة (%)



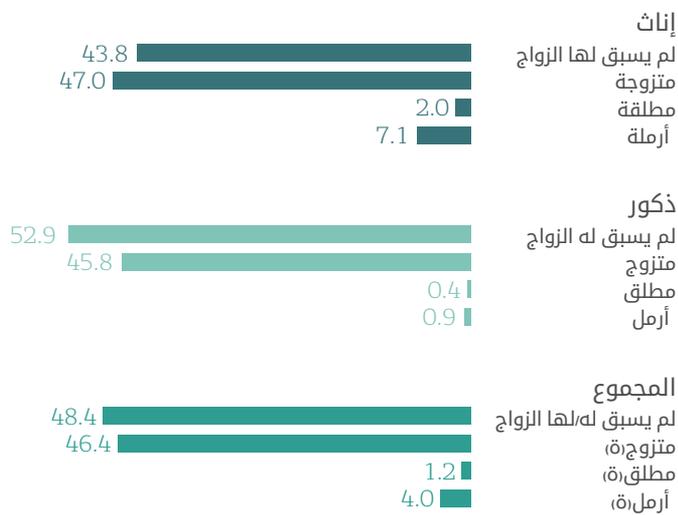
إجمالي السكان (%)



حسب الحالة الزوجية

إجمالي السكان (%)

15 سنة وما فوق



الأشخاص ذوو الإعاقة (%)



المصدر

الديوان الوطني للإحصائيات وآخرون (2006).

الحواشي

1 بيانات عن مجموع عدد الأشخاص ذوي الإعاقة وإجمالي عدد السكان غير متوفرة في المصدر. بيانات عن حجم العينة متوفرة من المصدر.

تم استخدام جميع فئات البيانات كما قُدمت من قبل الجزائر.

التوقيع/التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

البروتوكول الاختياري

تاريخ التوقيع
2007.3.30



تاريخ التصديق/الانضمام
2009.12.4

تاريخ التوقيع
2007.3.30



لا

تاريخ التصديق/الانضمام



المصدر:
UN (2014)

الإطار المؤسسي الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة

آليات تنسيق إضافية



آلية تنسيق وطنية

الاسم

المجلس الوطني للأشخاص المعوقين

سنة التأسيس

2006

الرئيس

وزير التضامن الوطني أو ممثله

هل الاشخاص ذوو الإعاقة مُمَثَّلون؟

نعم

التعريف الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة

99 كل شخص مهما كان سنّه وجنسه يعاني من إعاقة أو أكثر، وراثية أو خلقية أو مكتسبة، تُحدّ من قدرته على ممارسة نشاط أو عدة نشاطات أولية في حياته اليومية الشخصية والاجتماعية، نتيجة لإصابة وظائفه الذهنية و/أو الحركية و/أو العضوية-الحسية. **66**

(قانون رقم 09-02 المتعلق بحماية الأشخاص المعوقين وترقيتهم، 2002)

الإطار التشريعي الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة (سنة الاعتماد)

إستراتيجية وطنية للإعاقة/خطة

..

قانون عام/شامل عن الإعاقة

قانون رقم 09-02 يتعلق بحماية الأشخاص المعوقين وترقيتهم (2002)

مواد تتعلق بالإعاقة في الدستور؟

نعم

المصدر:

الاسكوا، بناء على بيانات جرى استيفاؤها من نقاط الاتصال الحكومية من خلال استبيان الإسكوا حول تنفيذ إتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والعقد العربي للأشخاص ذوي الإعاقة (2013).

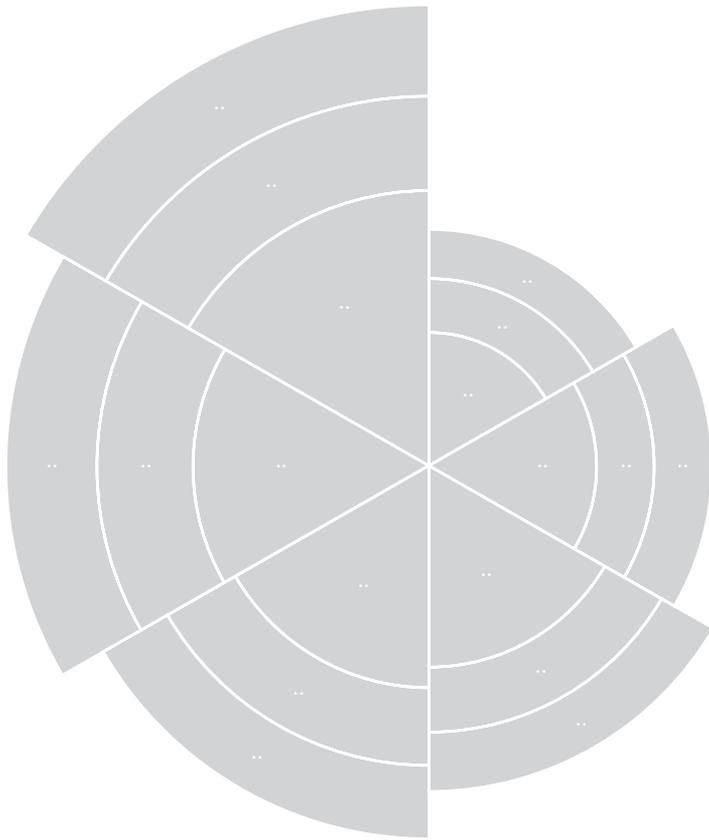


الدخل القومي الإجمالي	متوسط العمر المتوقع عند الولادة	مؤشر التنمية البشرية	المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ¹
986	61.5	0.429	المصدر: UNDP

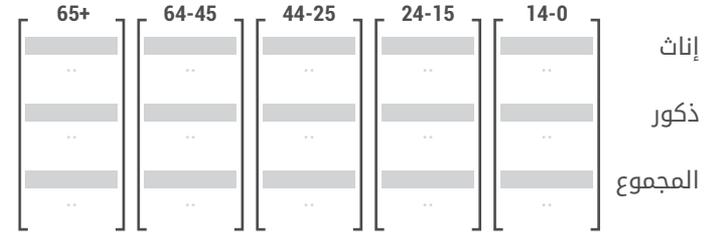


أنواع الإعاقة/الصعوبة (%)

المجموع ■ ذكور ■ إناث

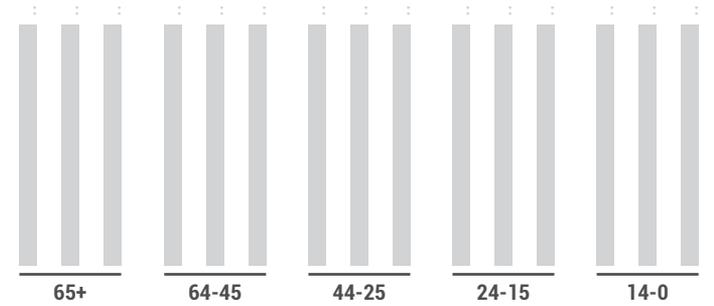


توزيع الأشخاص ذوي الإعاقة حسب الفئات العمرية (%)

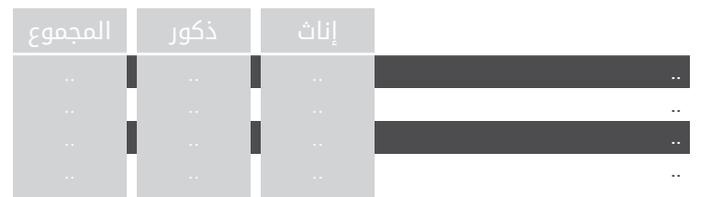


نسبة انتشار الإعاقة حسب الفئات العمرية (%)

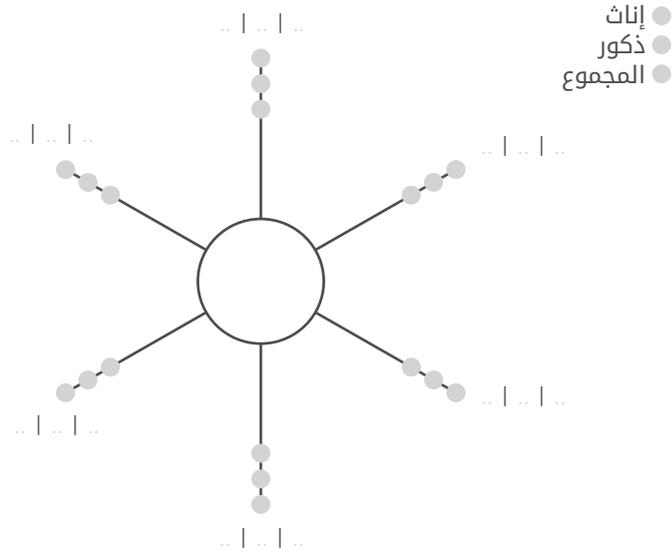
إناث ■
ذكور ■
المجموع ■



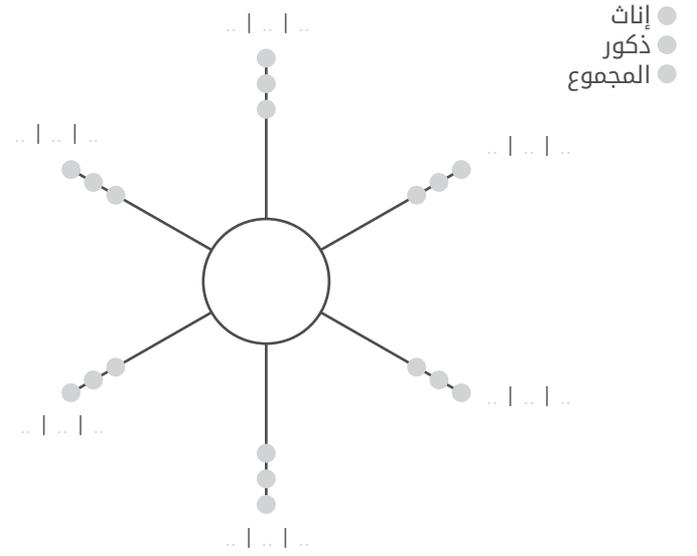
أسباب الإعاقة/الصعوبة (%)



إجمالي السكان (%)



الأشخاص ذوو الإعاقة (%)



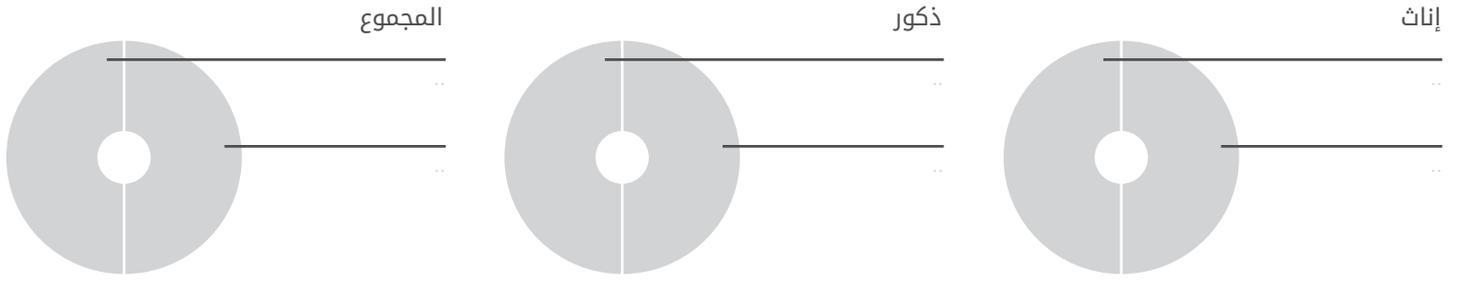
إجمالي السكان (%)



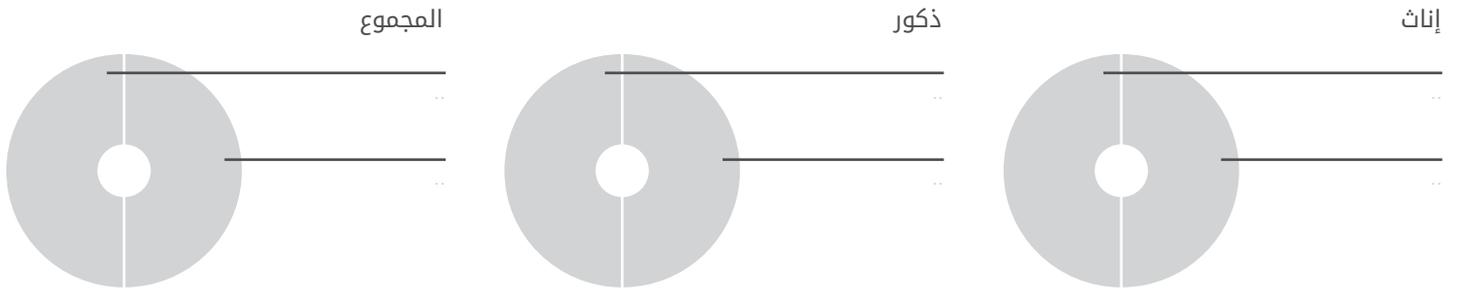
الأشخاص ذوو الإعاقة (%)



الأشخاص ذوو الإعاقة (%)



إجمالي السكان (%)



إجمالي السكان (%)

الأشخاص ذوو الإعاقة (%)



التوقيع/التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

البروتوكول الاختياري

تاريخ التوقيع
2007.9.26

تاريخ التصديق/الانضمام

تاريخ التوقيع

تاريخ التصديق/الانضمام

المصدر:
UN (2014)

الإطار المؤسسي الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة

آليات تنسيق إضافية

آلية تنسيق وطنية

الاسم

..

سنة التأسيس

..

الرئيس

..

هل الاشخاص ذوو الإعاقة مُمَثَّلون؟

..

التعريف الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة

66 .. 99

الإطار التشريعي الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة (سنة الاعتماد)

إستراتيجية وطنية للإعاقة/خطة

قانون عام/شامل عن الإعاقة

مواد تتعلق بالإعاقة في الدستور؟

..

..

..

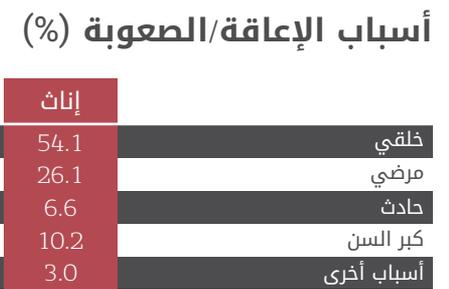
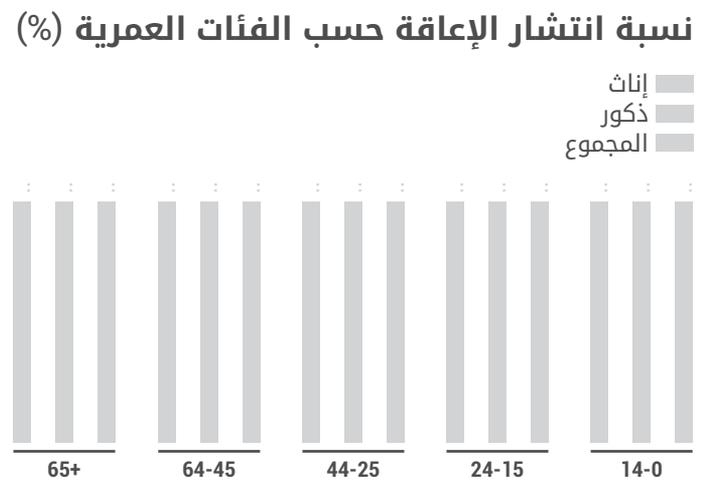
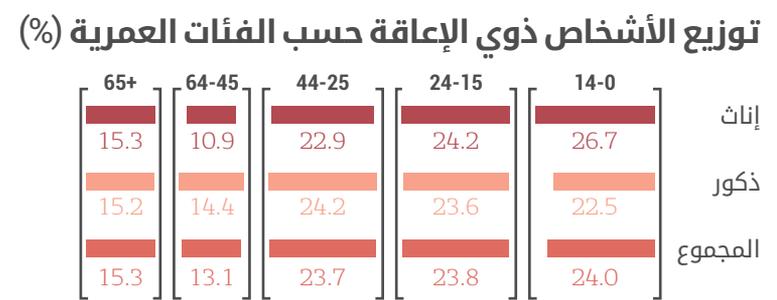
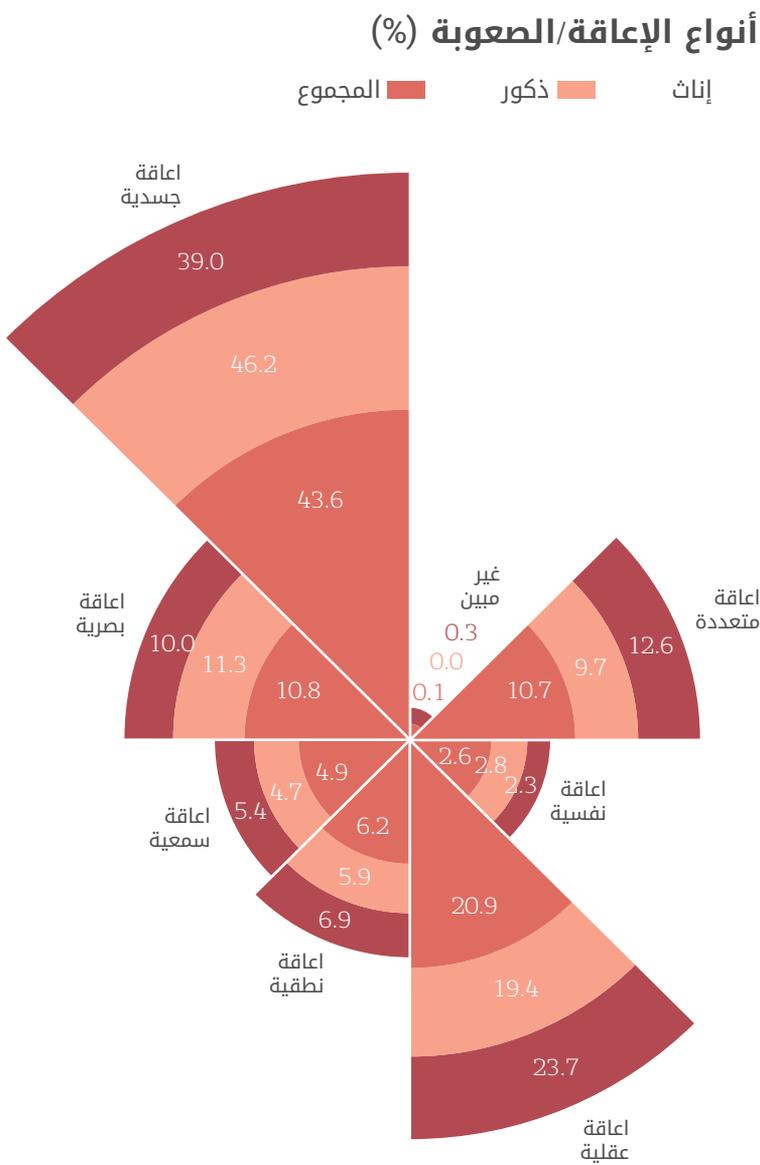
المصدر:

..



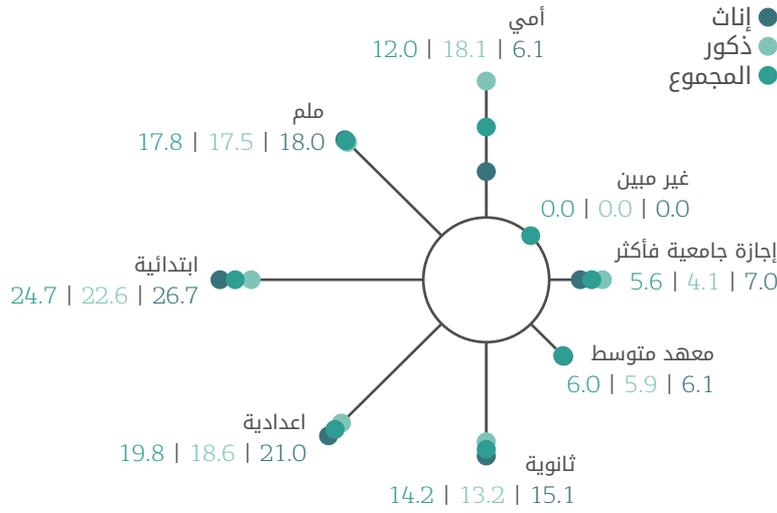
الجمهورية العربية السورية 2007

المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية	مؤشر التنمية البشرية	متوسط العمر المتوقع عند الولادة	الدخل القومي الإجمالي
المصدر: UNDP	0.623	75.3	4,331



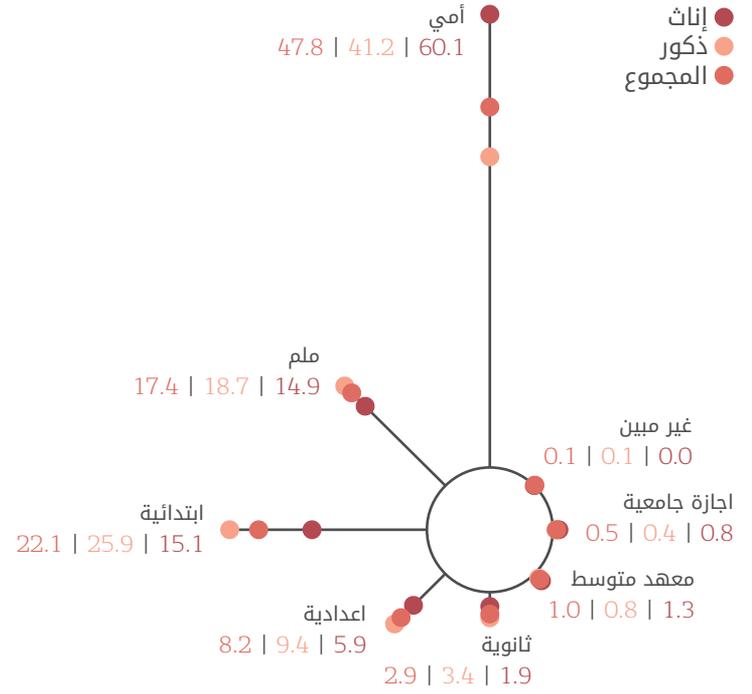
إجمالي السكان (%)¹

15 سنة وما فوق



الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

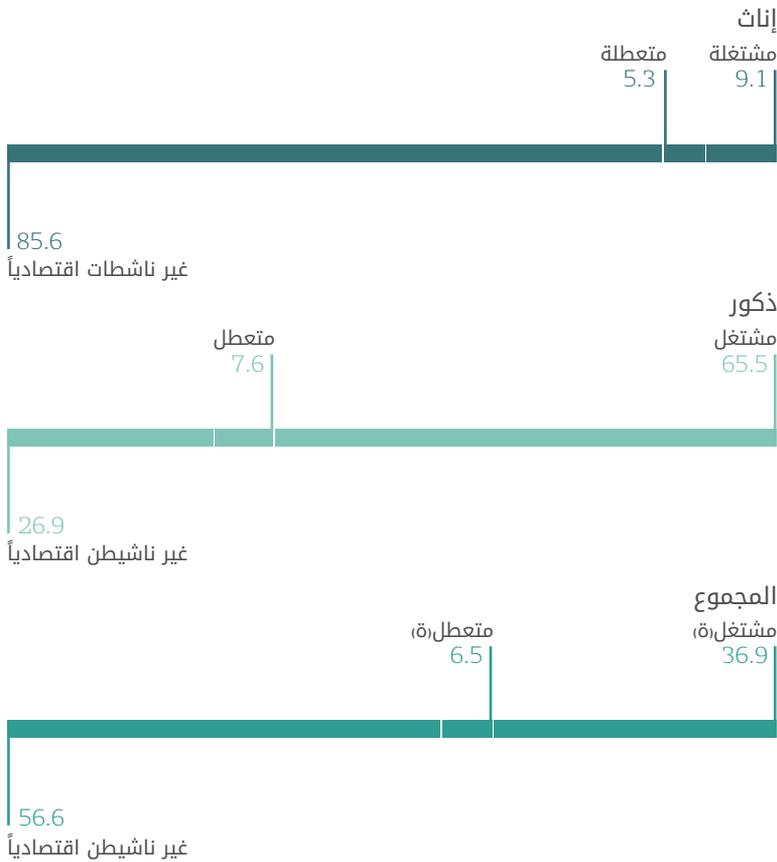
10 سنوات وما فوق



حسب النشاط الاقتصادي

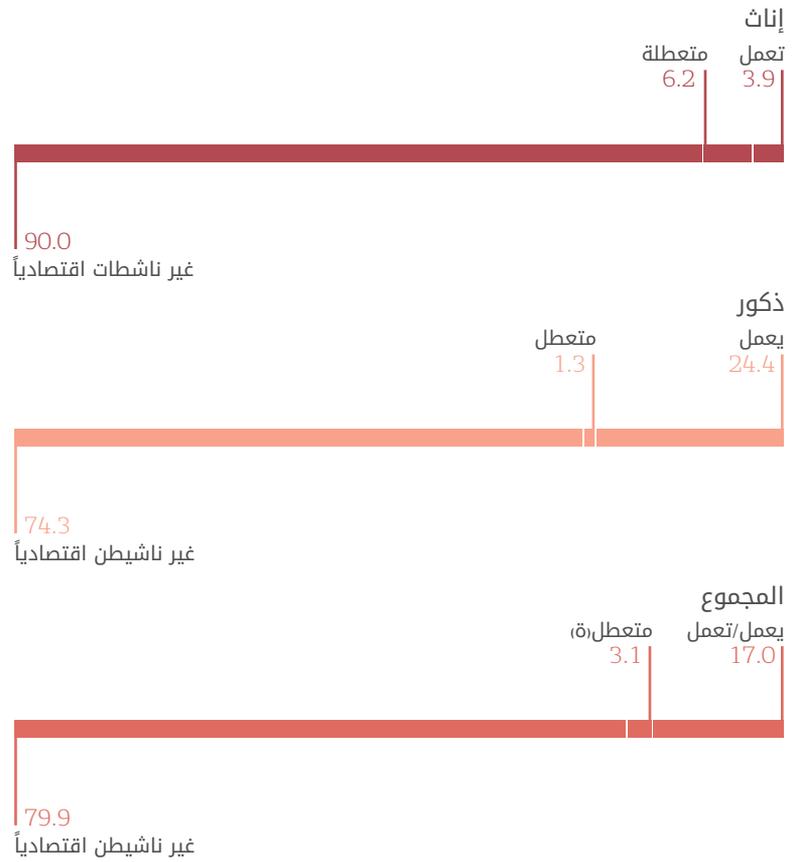
إجمالي السكان (%)¹

15 سنة وما فوق

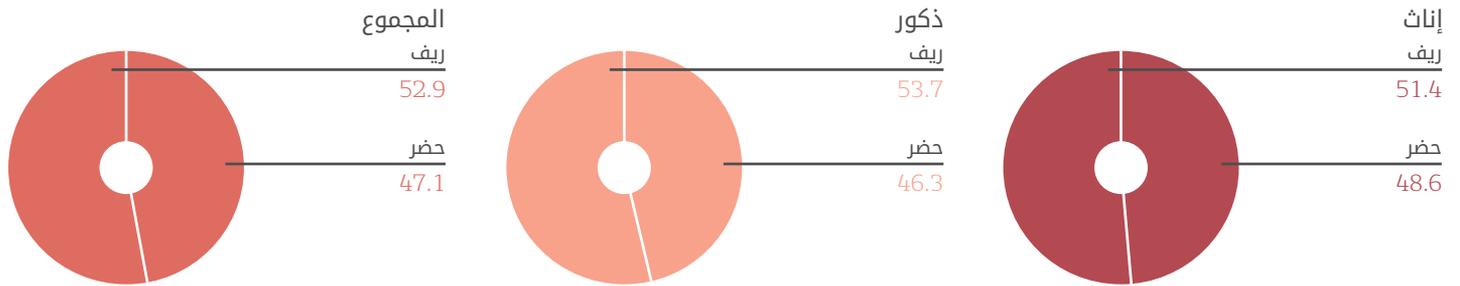


الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

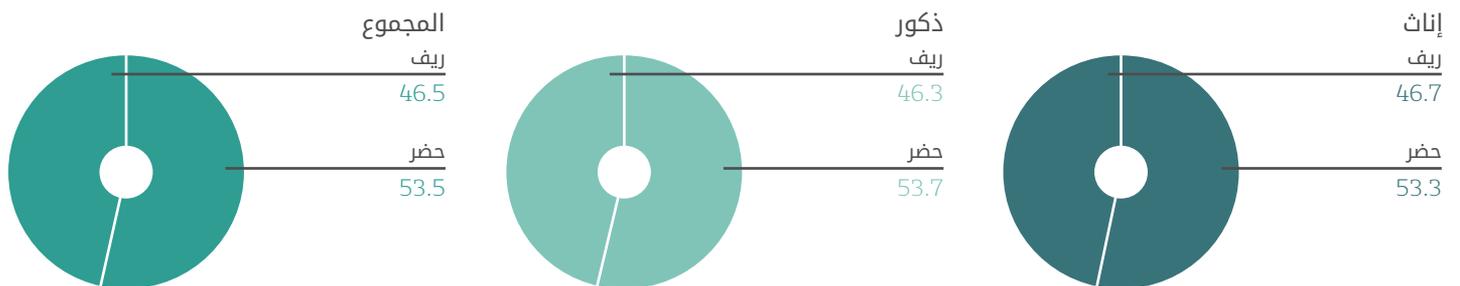
15 سنة وما فوق



الأشخاص ذوو الإعاقة (%)



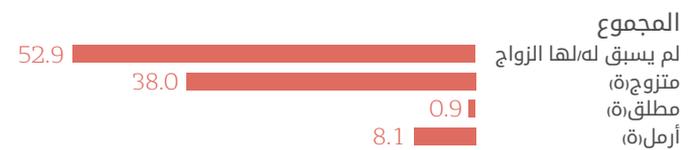
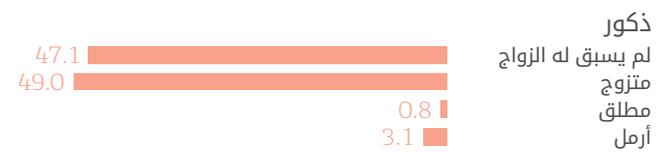
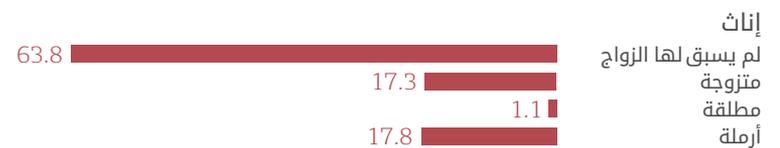
إجمالي السكان (%)¹



حسب الحالة الزوجية

الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

15 سنة وما فوق



إجمالي السكان (%)¹

15 سنة وما فوق



الحواشي

1 بيانات السكان تختلف من حيث المصدر عن بيانات الأشخاص ذوي الإعاقة، مما يجد من إمكانية المقارنة بينهما. البيانات الخاصة بالمؤشرات "إجمالي السكان حسب الجنس" و"إجمالي السكان حسب التوزيع الجغرافي" تعود إلى كتاب الإحصاء السنوي (المكتب المركزي للإحصاء (2011أ))؛ البيانات الخاصة بالمؤشرات

تم استخدام جميع فئات البيانات كما قُدمت من قبل الجمهورية العربية السورية.

المصدر

بيانات الأشخاص ذوي الإعاقة تعود إلى المكتب المركزي للإحصاء (2007)؛ بيانات السكان تعود إلى المكتب المركزي للإحصاء (2011أ) والمكتب المركزي للإحصاء (2011ب).

"إجمالي السكان حسب الحالة الزوجية"، "إجمالي السكان حسب التحصيل التعليمي" و"إجمالي السكان حسب النشاط الاقتصادي" تعود إلى الدراسة الاستقصائية للقوى العاملة (المكتب المركزي للإحصاء (2011ب)).

التوقيع/التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

البروتوكول الاختياري

تاريخ التوقيع
2007.3.30



تاريخ التصديق/الانضمام
2009.7.10



تاريخ التوقيع
لا



تاريخ التصديق/الانضمام
2009.7.10



المصدر:
UN (2014)

الإطار المؤسسي الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة

آليات تنسيق إضافية



آلية تنسيق وطنية

الاسم

..

سنة التأسيس

..

الرئيس

..

هل الاشخاص ذوو الإعاقة مُمَثَّلون؟

..

التعريف الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة

66 .. 99

الإطار التشريعي الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة (سنة الاعتماد)

إستراتيجية وطنية للإعاقة/خطة

..

قانون عام/شامل عن الإعاقة

..

مواد تتعلق بالإعاقة في الدستور؟

..

المصدر:

..

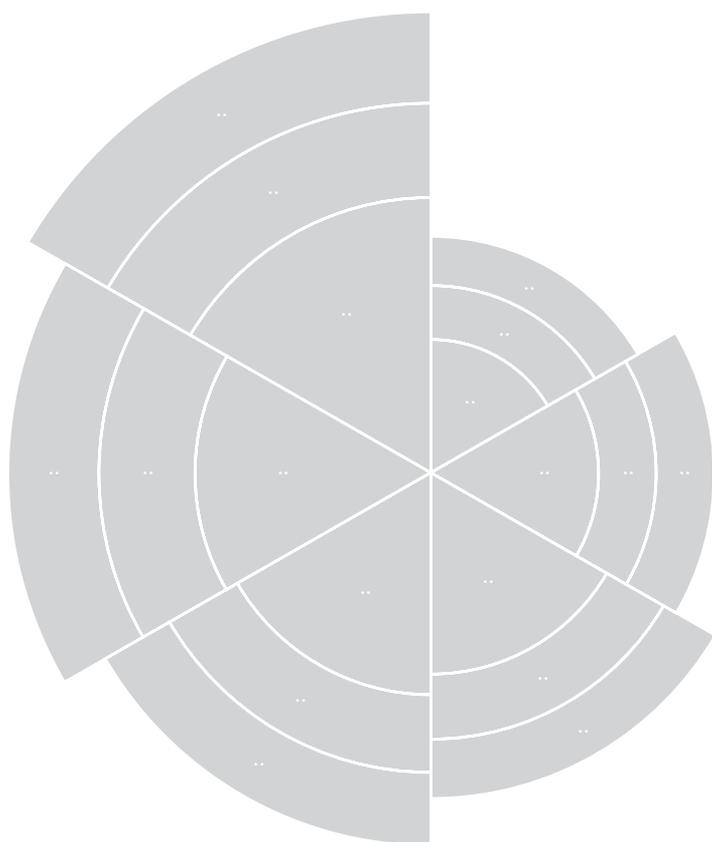


المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ¹			
الدخل القومي الإجمالي	متوسط العمر المتوقع عند الولادة	مؤشر التنمية البشرية	المصدر: UNDP
2,350	58.3	0.445	

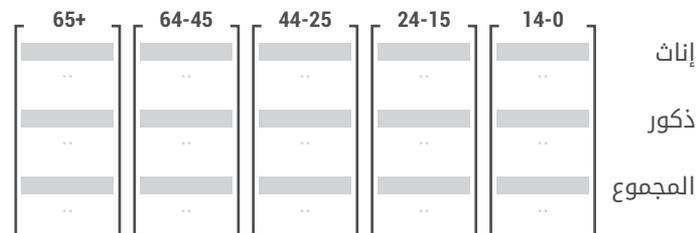


أنواع الإعاقة/الصعوبة (%)

المجموع ■ ذكور ■ إناث ■

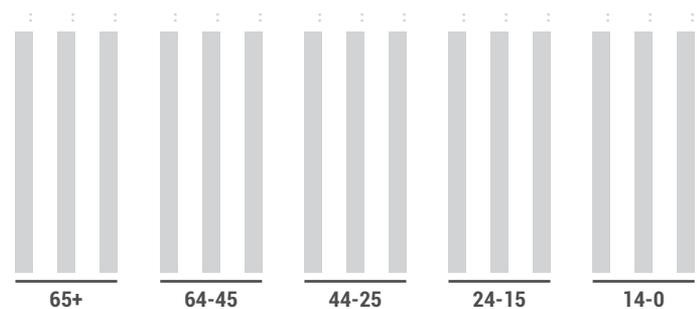


توزيع الأشخاص ذوي الإعاقة حسب الفئات العمرية (%)

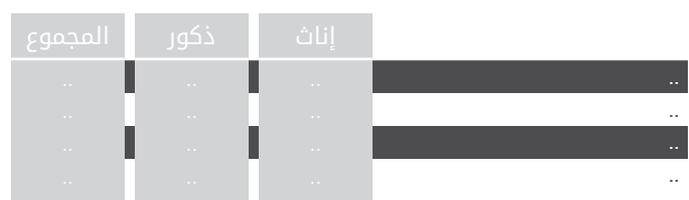


نسبة انتشار الإعاقة حسب الفئات العمرية (%)

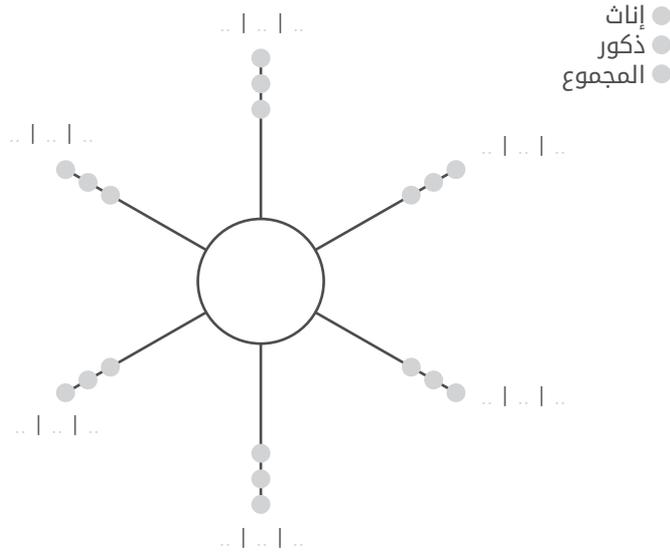
إناث ■
ذكور ■
المجموع ■



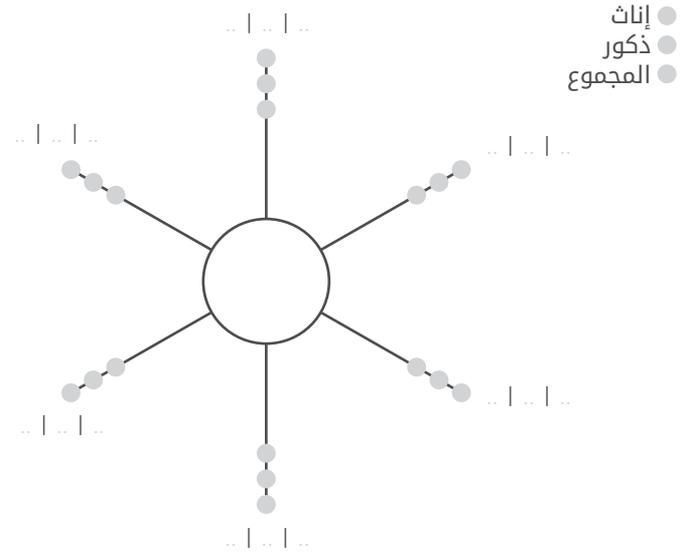
أسباب الإعاقة/الصعوبة (%)



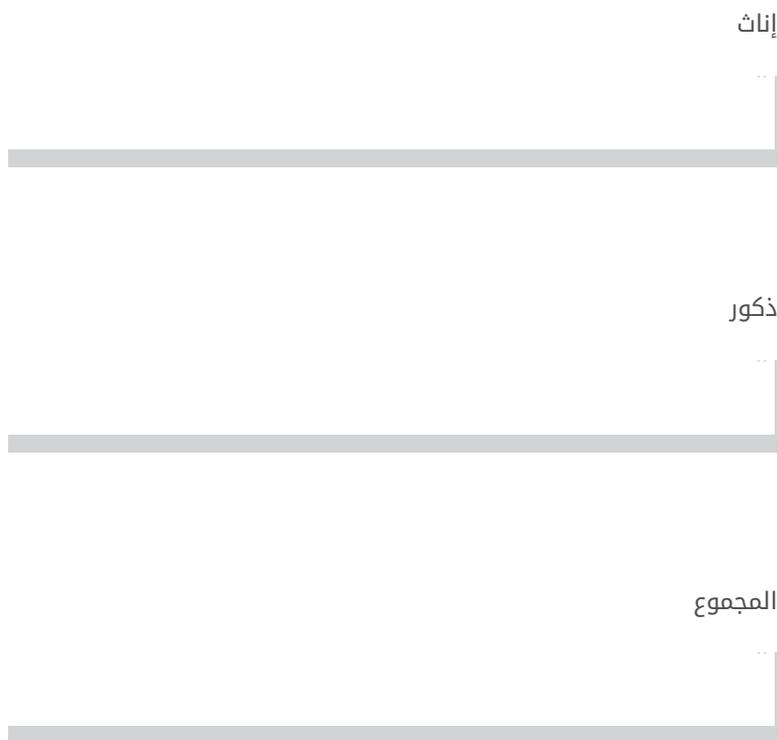
إجمالي السكان (%)



الأشخاص ذوو الإعاقة (%)



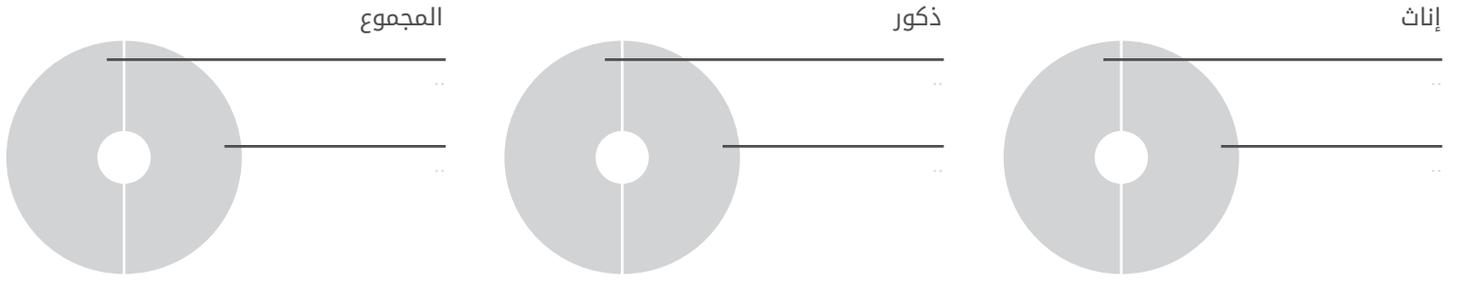
إجمالي السكان (%)



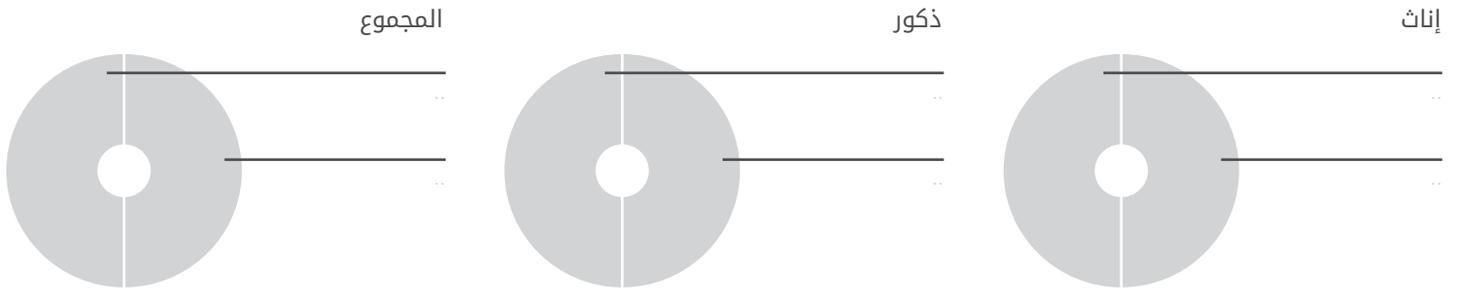
الأشخاص ذوو الإعاقة (%)



الأشخاص ذوو الإعاقة (%)



إجمالي السكان (%)



إجمالي السكان (%)

الأشخاص ذوو الإعاقة (%)



التوقيع/التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

البروتوكول الاختياري

تاريخ التوقيع

لا



تاريخ التصديق/الانضمام

تاريخ التصديق/الانضمام

تاريخ التوقيع

لا



تاريخ التصديق/الانضمام

2012.6.18

المصدر:

.UN (2014)

الإطار المؤسسي الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة

آليات تنسيق إضافية



آلية تنسيق وطنية

الاسم

..

سنة التأسيس

..

الرئيس

..

هل الاشخاص ذوو الإعاقة مُمَثَّلون؟

..

التعريف الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة

66 .. 99

الإطار التشريعي الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة (سنة الاعتماد)

إستراتيجية وطنية للإعاقة/خطة

..

قانون عام/شامل عن الإعاقة

..

مواد تتعلق بالإعاقة في الدستور؟

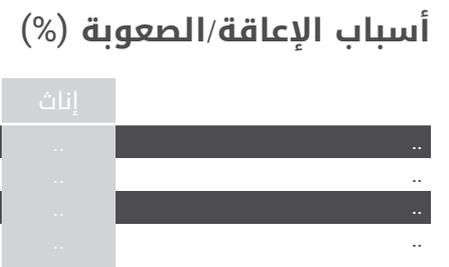
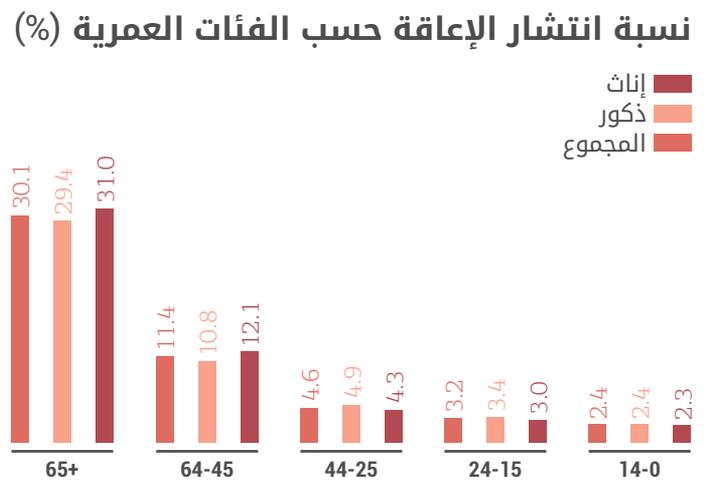
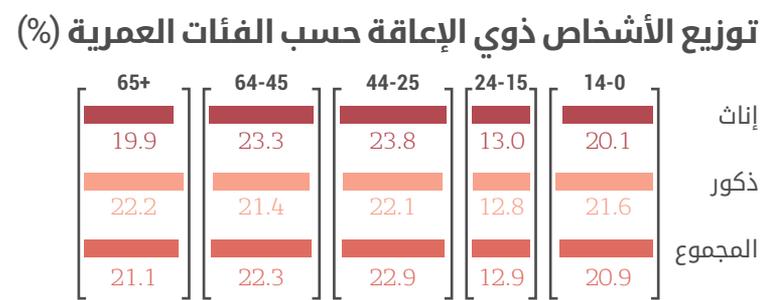
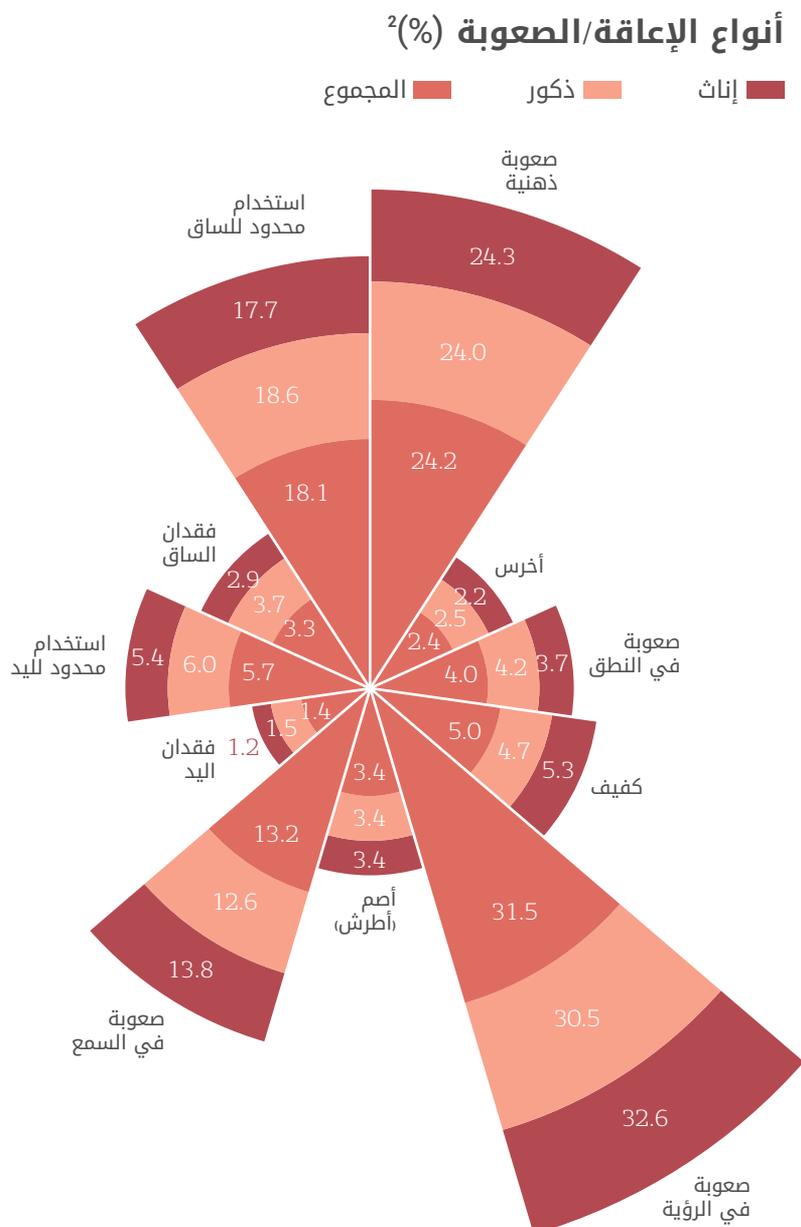
..

المصدر:

..

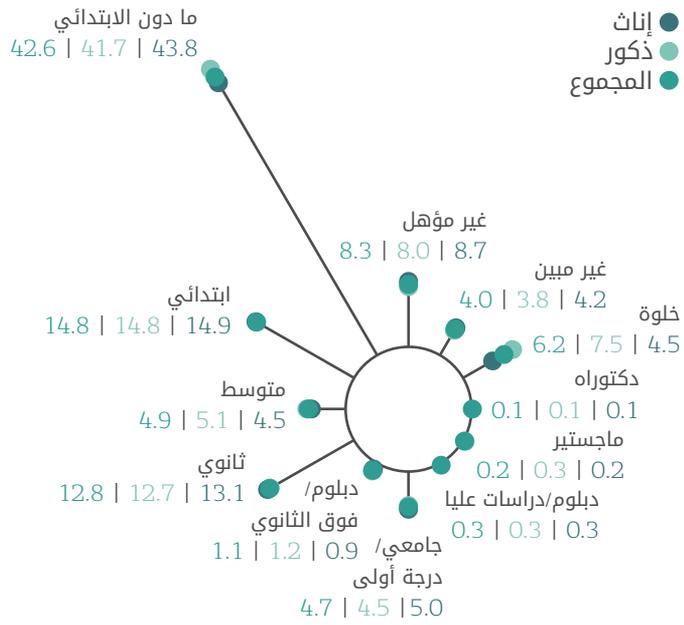


المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية	مؤشر التنمية البشرية	متوسط العمر المتوقع عند الولادة	الدخل القومي الإجمالي
المصدر: UNDP	0.405	60.5	1,796



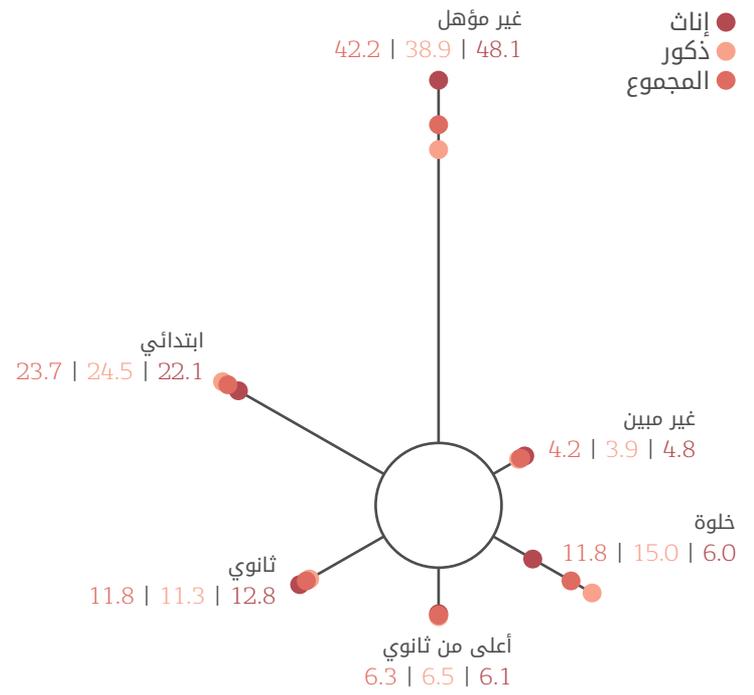
إجمالي السكان (%)

6 سنوات وما فوق



الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

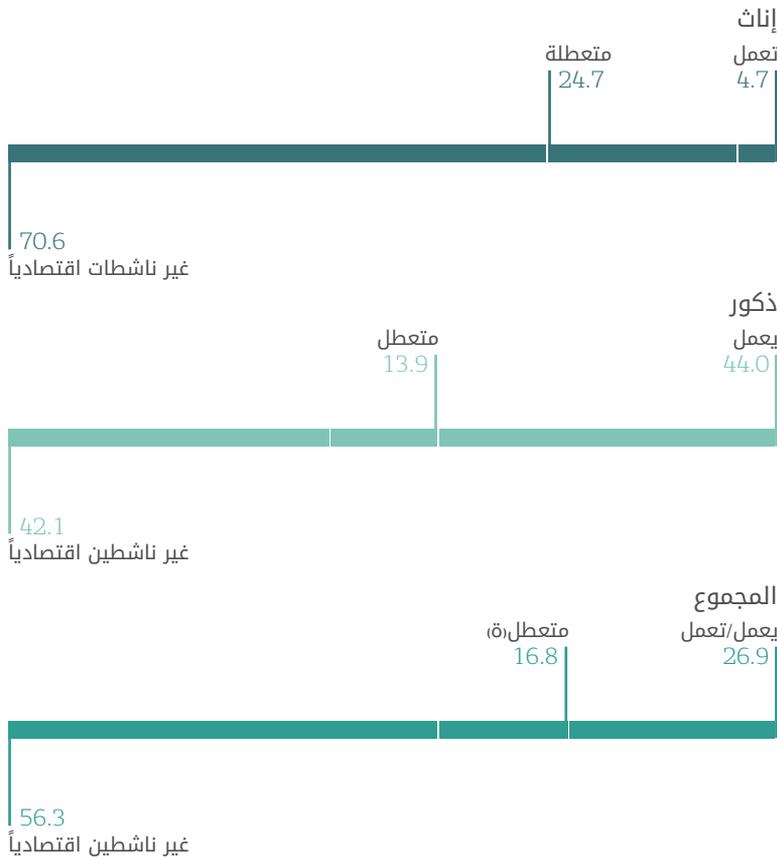
6 سنوات وما فوق



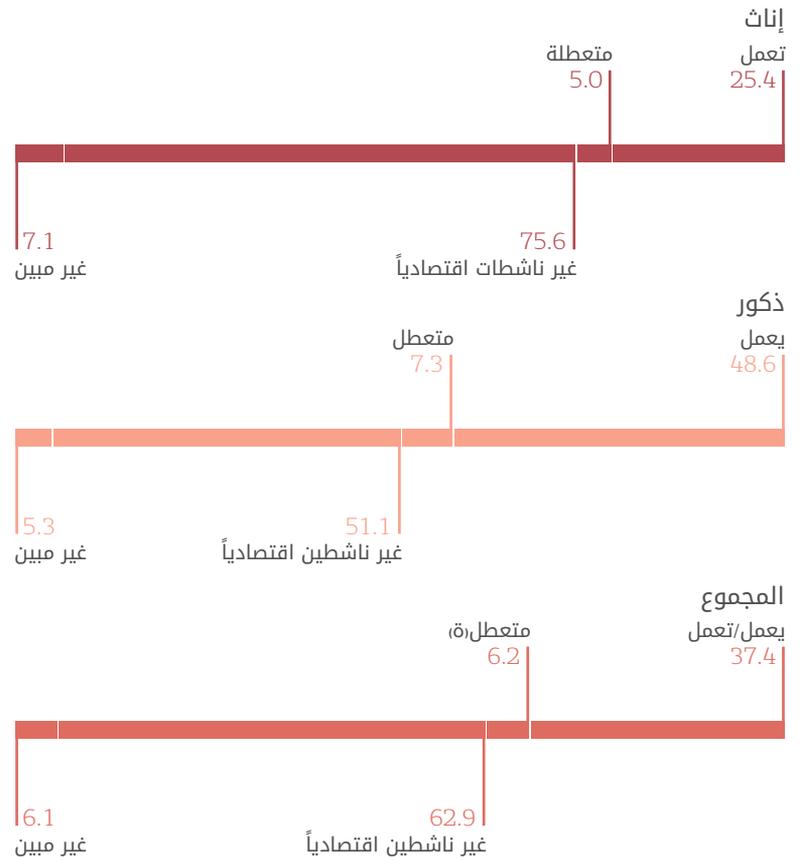
حسب النشاط الاقتصادي

إجمالي السكان (%)

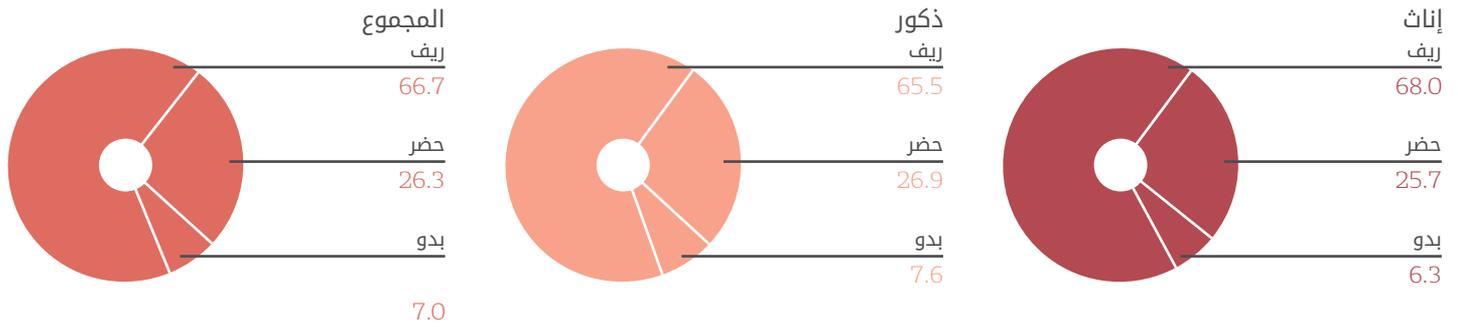
10 سنوات وما فوق

الأشخاص ذوو الإعاقة (%)²

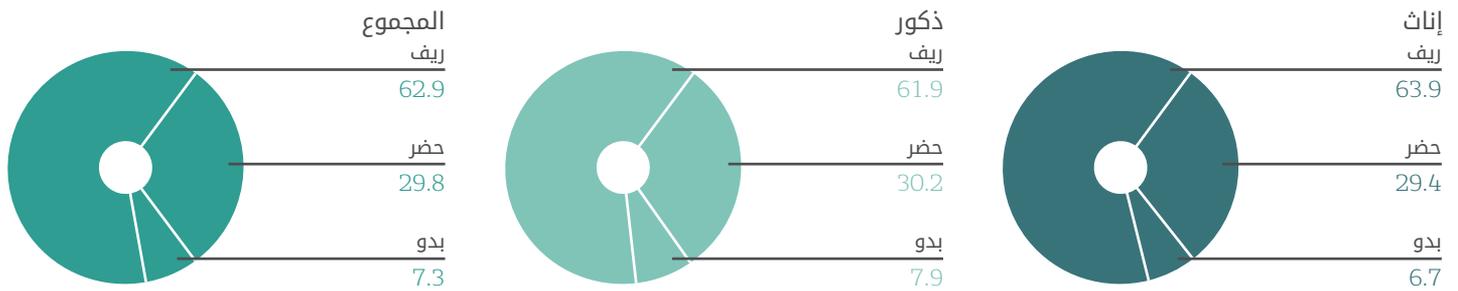
10 سنوات وما فوق



الأشخاص ذوي الإعاقة (%)



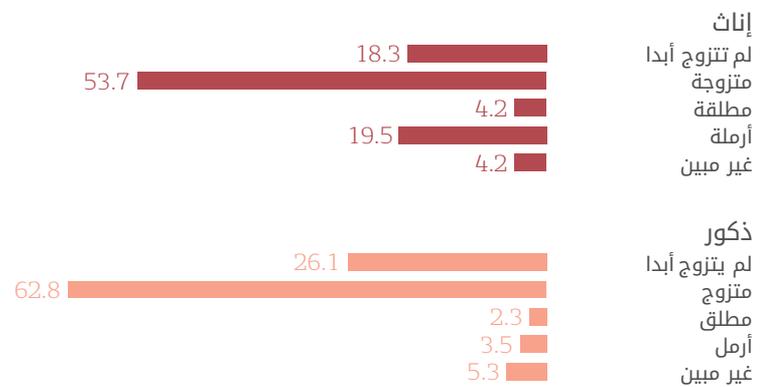
إجمالي السكان (%)



حسب الحالة الزوجية

الأشخاص ذوي الإعاقة (%)

12 سنة وما فوق

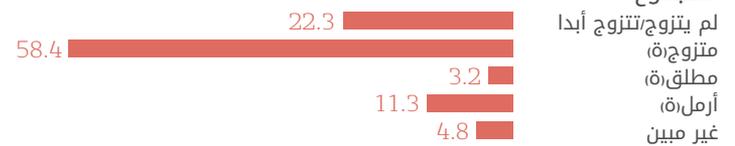


إجمالي السكان (%)

12 سنة وما فوق



المجموع



المصدر

الجهاز المركزي للإحصاء (2008).

الحواشي

1 البيانات تتضمن بيانات عن جنوب السودان، إذ أنه تم أخذ البيانات من التعداد الذي جرى قبل التقسيم.
2 قد يصحح الأشخاص عن وجود أكثر من نوع من الإعاقة. بالنسبة لهذا المؤشر، تم احتساب الأشخاص في كل فئة من الفئات. مثلاً، جرى احتساب الأشخاص الذين صرحوا عن نوعين من الإعاقة

1 البيانات تتضمن بيانات عن جنوب السودان، إذ أنه تم أخذ البيانات من التعداد الذي جرى قبل التقسيم.
2 قد يصحح الأشخاص عن وجود أكثر من نوع من الإعاقة. بالنسبة لهذا المؤشر، تم احتساب الأشخاص في كل فئة من الفئات. مثلاً، جرى احتساب الأشخاص الذين صرحوا عن نوعين من الإعاقة

تم استخدام جميع فئات البيانات كما قدمت من قبل السودان.

التوقيع/التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

البروتوكول الاختياري

تاريخ التوقيع
2007.3.30



تاريخ التصديق/الانضمام
2009.4.24



تاريخ التوقيع
لا



تاريخ التصديق/الانضمام
2009.4.24



المصدر:
UN (2014)

الإطار المؤسسي الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة

آلية تنسيق وطنية

الاسم

المجلس القومي للمعاقين

سنة التأسيس

2010

الرئيس

وزير الرعاية والضمان الاجتماعي

هل الاشخاص ذوو الإعاقة مُمَثَّلون؟

نعم

آليات تنسيق إضافية

نقاط الاتصال في المواضيع المتعلقة بالإعاقة في الوزارات أو المؤسسات الحكومية الأخرى

الهيئة القومية للأطراف الصناعية

التعريف الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة

66 .. 99

الإطار التشريعي الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة (سنة الاعتماد)

إستراتيجية وطنية للإعاقة/خطة

المجلس القومي للمعاقين، الخطة الخمسية
(2016-2012)

قانون عام/شامل عن الإعاقة

القانون القومي للمعاقين (2009)

مواد تتعلق بالإعاقة في الدستور؟

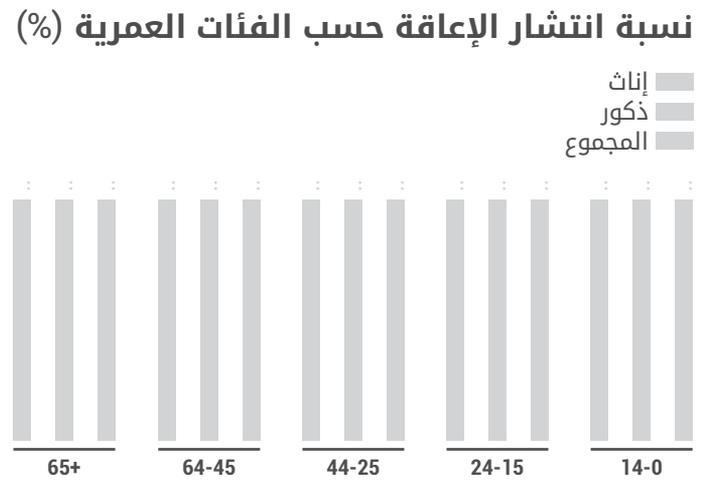
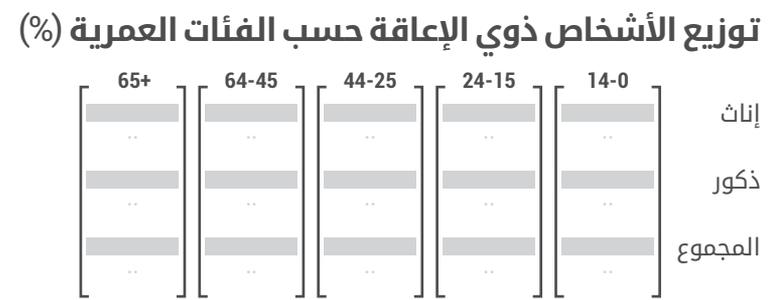
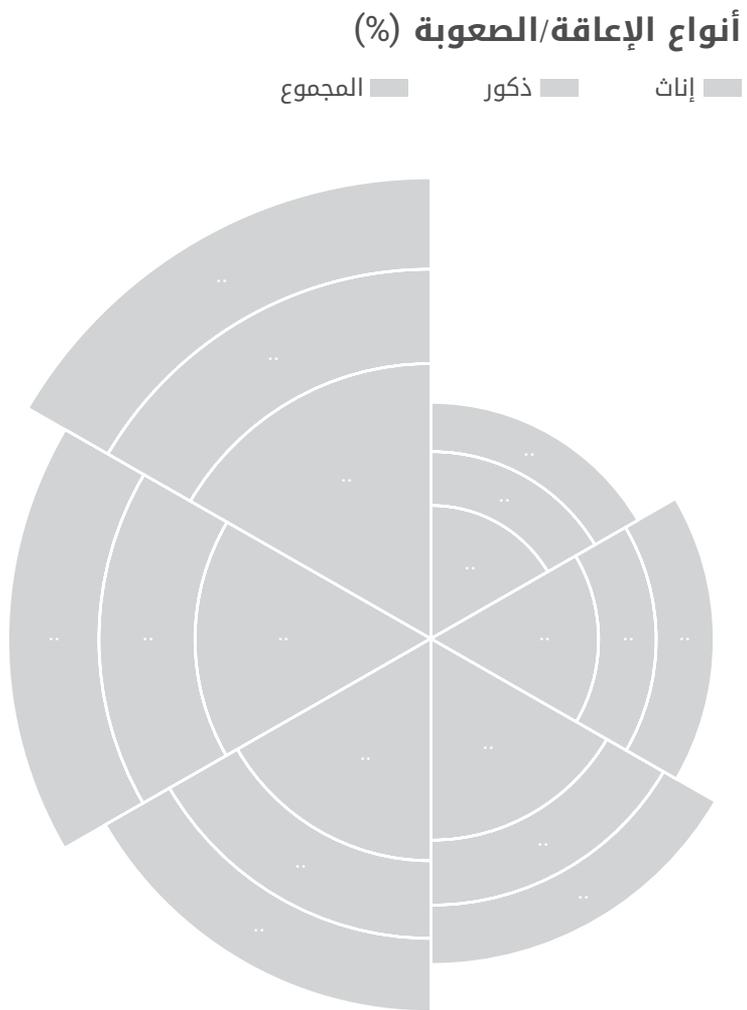
نعم

المصدر:

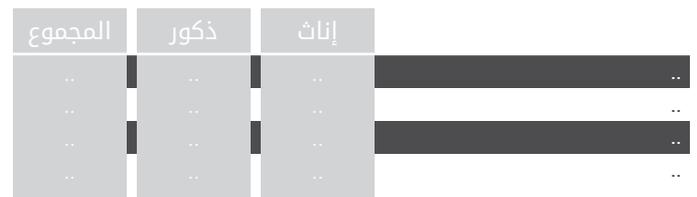
الاسكوا، بناء على بيانات جرى استيفاؤها من نقاط الاتصال الحكومية من خلال استبيان الإسكوا حول تنفيذ اتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة والعقد العربي للأشخاص ذوي الإعاقة (2013).



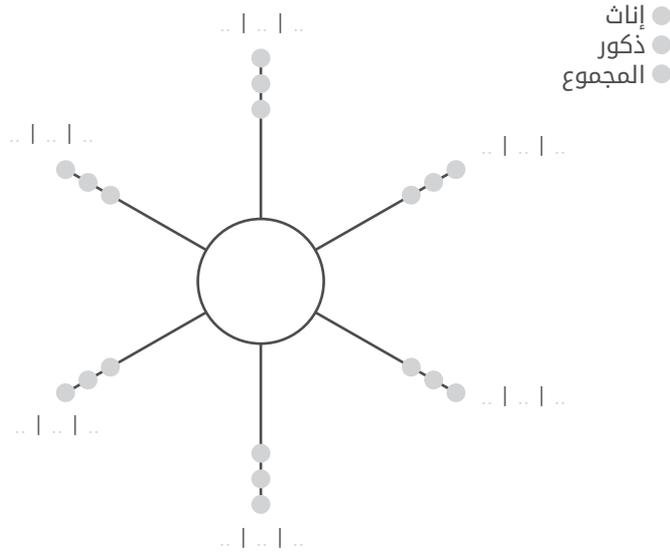
الدخل القومي الإجمالي	متوسط العمر المتوقع عند الولادة	مؤشر التنمية البشرية	المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ¹
..	51.5	..	المصدر: UNDP



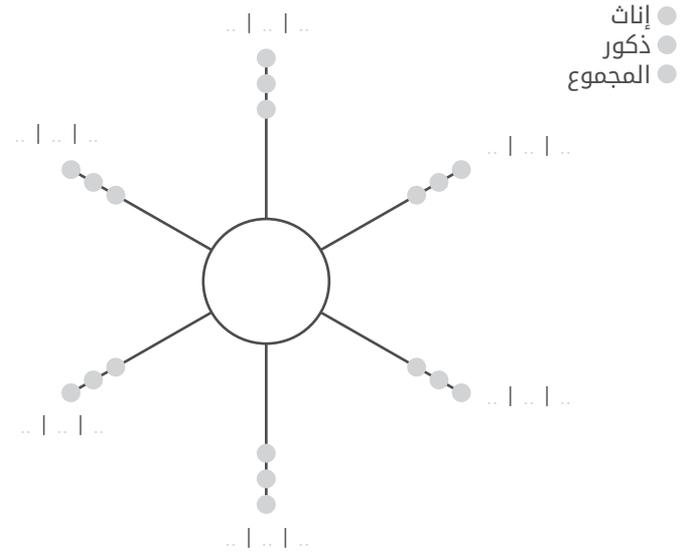
أسباب الإعاقة/الصعوبة (%)



إجمالي السكان (%)



الأشخاص ذوو الإعاقة (%)



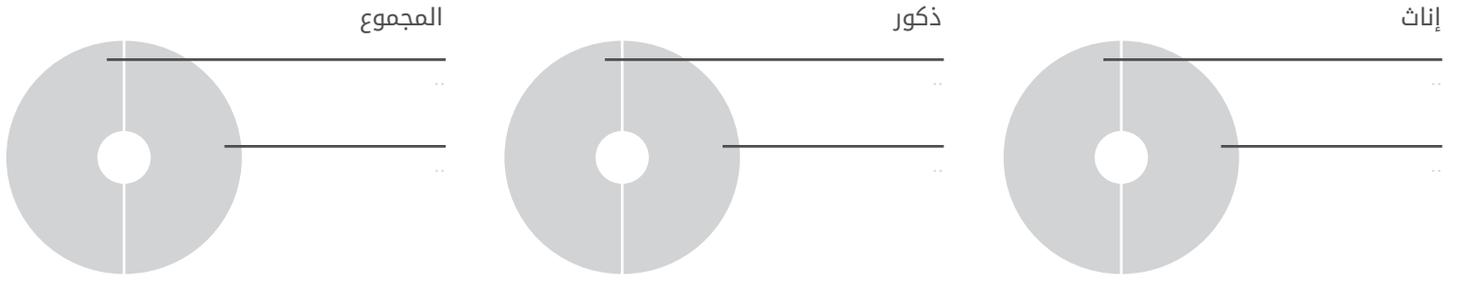
إجمالي السكان (%)



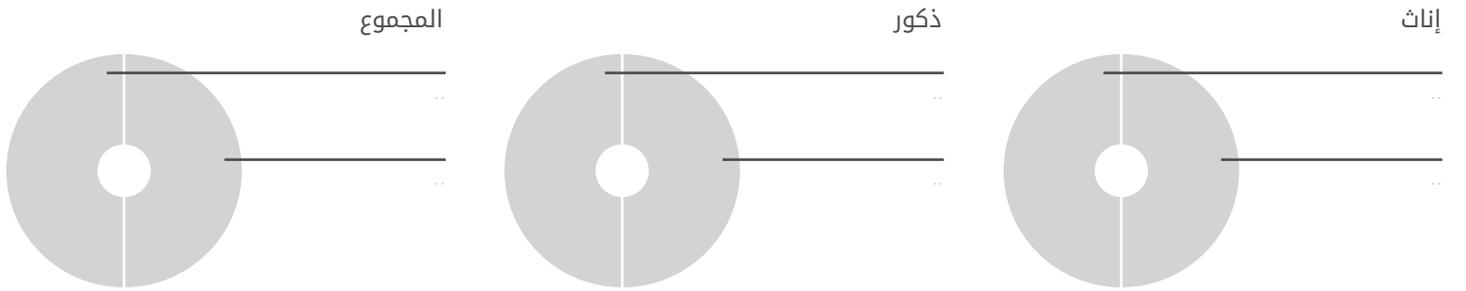
الأشخاص ذوو الإعاقة (%)



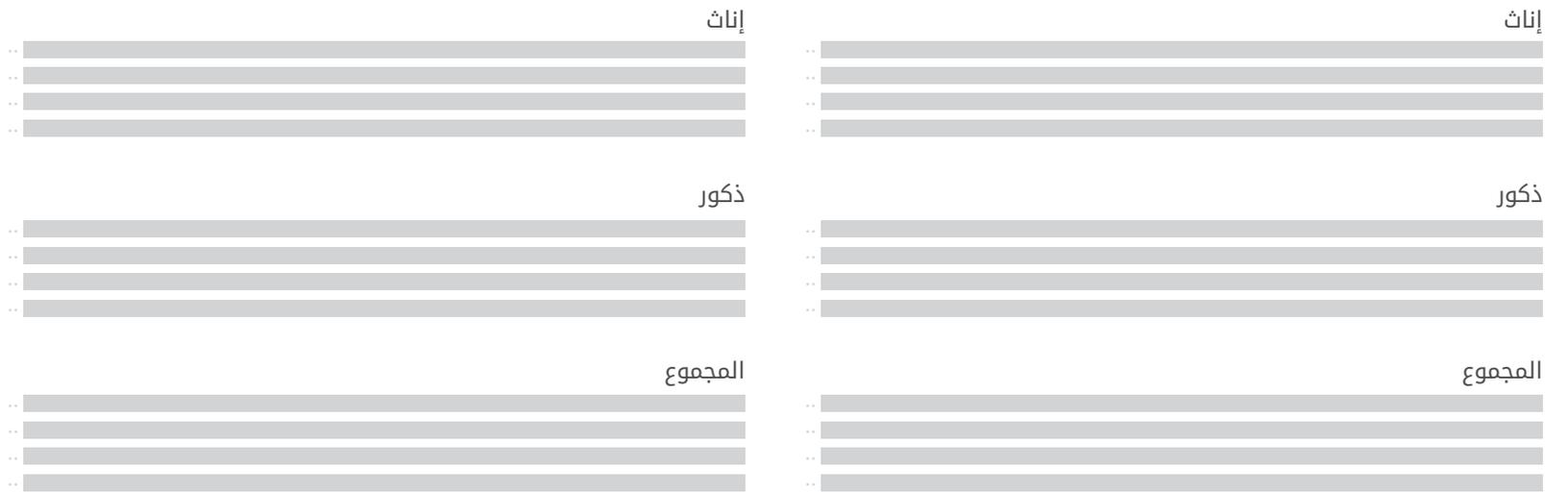
الأشخاص ذوو الإعاقة (%)



إجمالي السكان (%)



الأشخاص ذوو الإعاقة (%)



التوقيع/التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

البروتوكول الاختياري

تاريخ التوقيع

لا



لا



تاريخ التصديق/الانضمام

تاريخ التوقيع

لا



لا



تاريخ التصديق/الانضمام

المصدر:

.UN (2014)

الإطار المؤسسي الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة

آلية تنسيق وطنية

الاسم

..

سنة التأسيس

..

الرئيس

..

هل الاشخاص ذوو الإعاقة مُمَثَّلون؟

..

آليات تنسيق إضافية



..

التعريف الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة

66 .. 99

الإطار التشريعي الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة (سنة الاعتماد)

إستراتيجية وطنية للإعاقة/خطة

..

قانون عام/شامل عن الإعاقة

..

مواد تتعلق بالإعاقة في الدستور؟

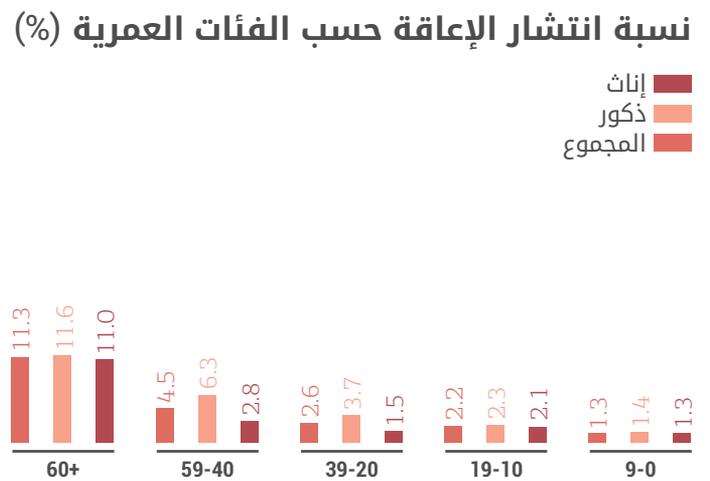
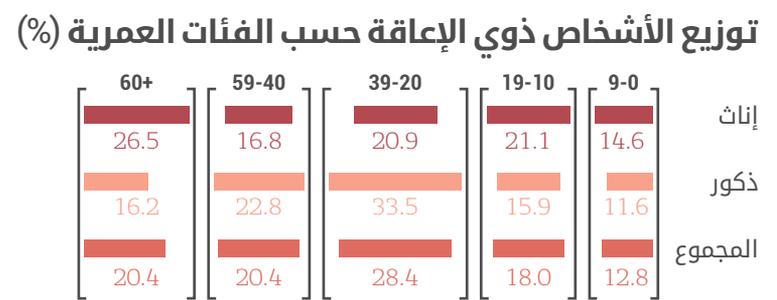
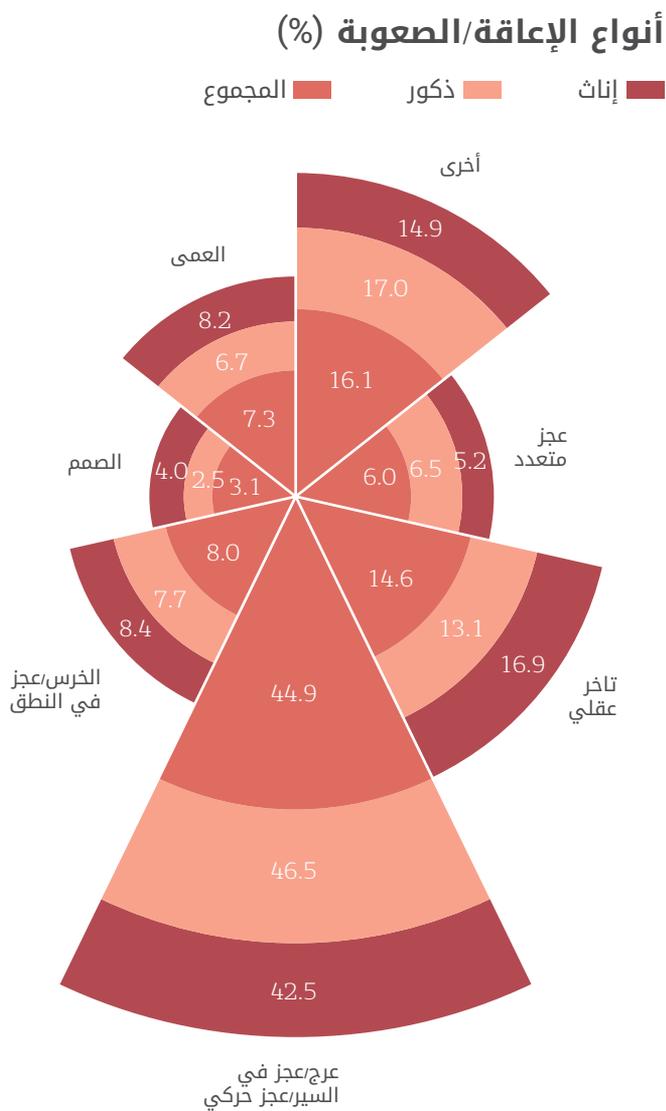
..

المصدر:

..



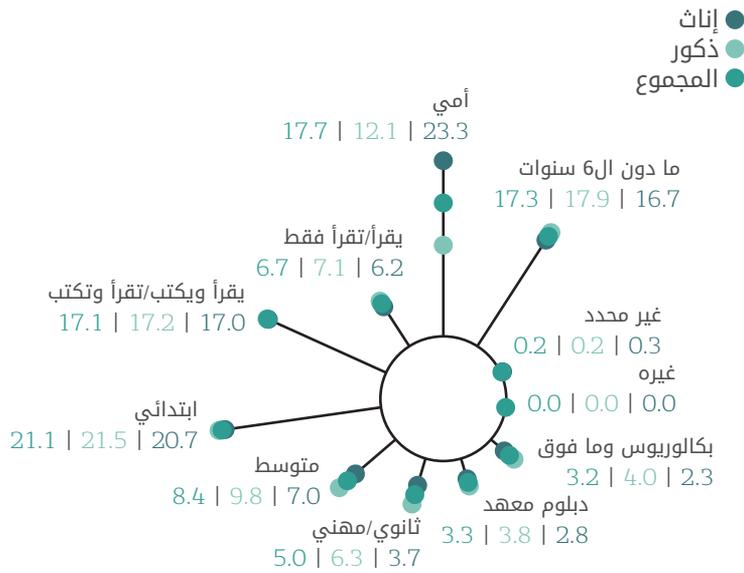
الدخل القومي الإجمالي	متوسط العمر المتوقع عند الولادة	مؤشر التنمية البشرية	المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية
2,853	67.8	0.567	المصدر: UNDP



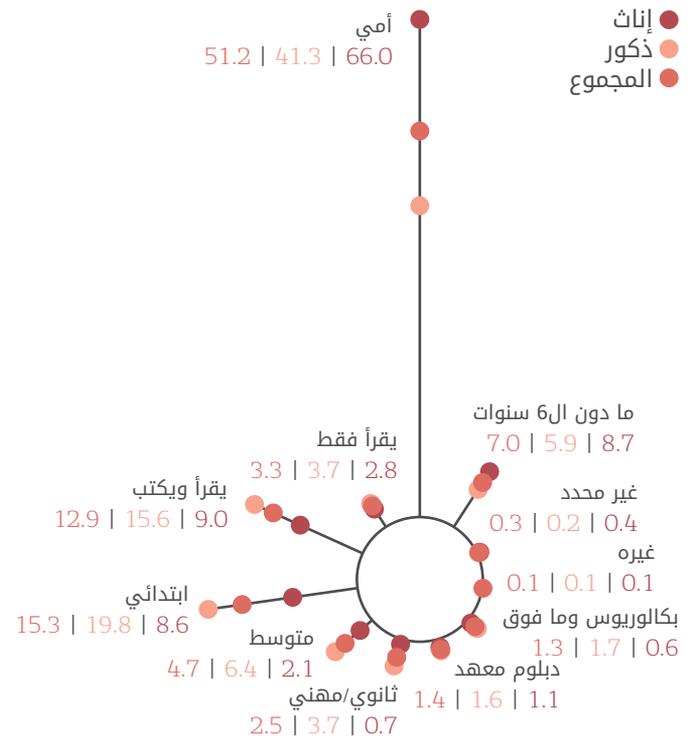
أسباب الإعاقة/الصعوبة (%)

السبب	المجموع (%)	ذكور (%)	إناث (%)
منذ الولادة	45.6	42.2	51.0
إصابة جراء العمل	3.7	5.0	1.6
مرض جراء العمل	1.5	1.8	1.0
ضربة كيميائية/بيوراينوم منضوب	0.2	0.0	0.4
الغام أرضية	1.1	1.8	0.2
اضطرابات مدنية مسلحة	2.0	2.8	0.6
بسبب الحروب	11.0	16.3	2.7
بسبب مرض لا يتعلق بالعمل	14.0	11.3	18.2
حادث مروري	4.7	5.9	2.7
أخرى	16.2	12.8	21.5

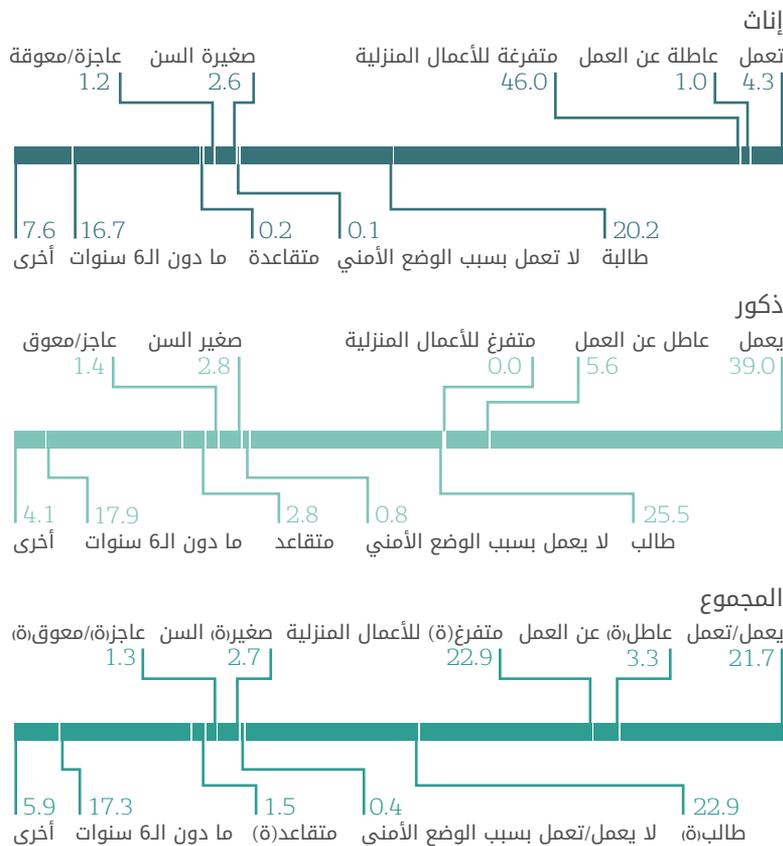
إجمالي السكان (%)



الأشخاص ذوو الإعاقة (%)



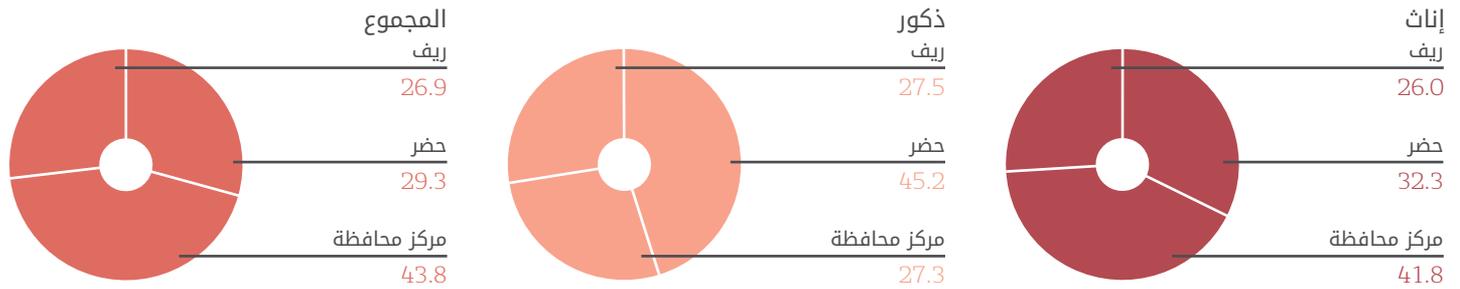
إجمالي السكان (%)



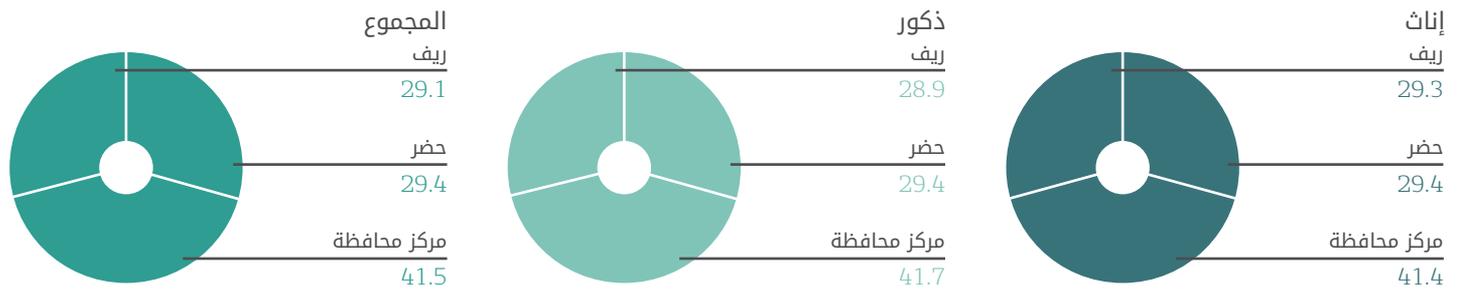
الأشخاص ذوو الإعاقة (%)



الأشخاص ذوو الإعاقة (%)



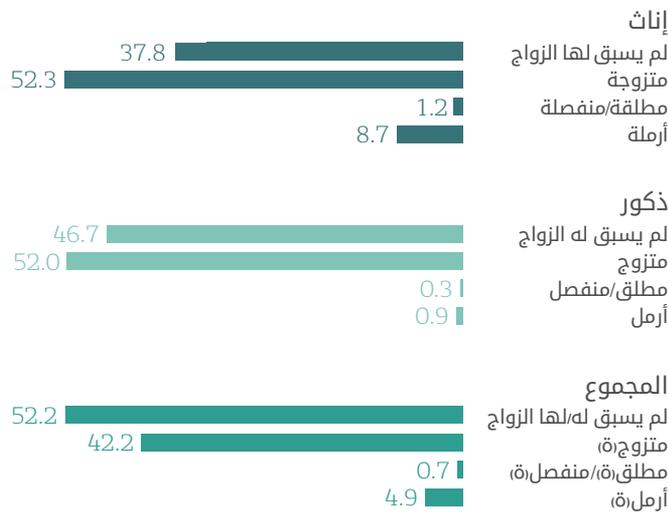
إجمالي السكان (%)



حسب الحالة الزوجية

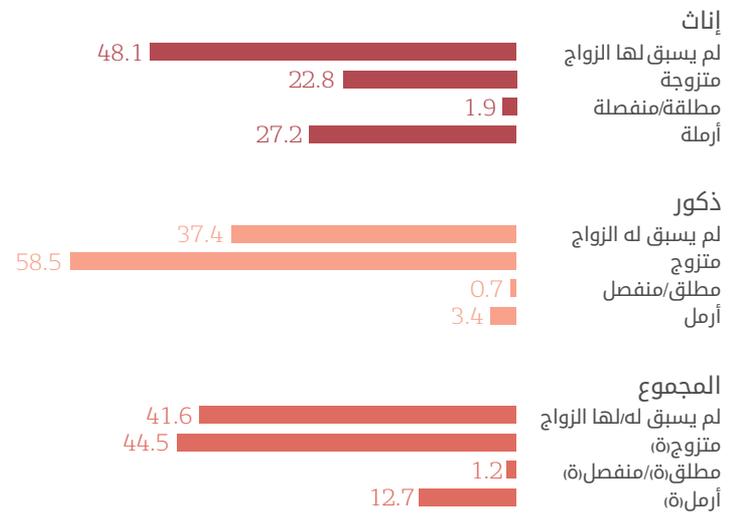
إجمالي السكان (%)

12 سنة وما فوق



الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

12 سنة وما فوق



المصدر

الجهاز المركزي للإحصاء وآخرون (2007).

تم استخدام جميع فئات البيانات كما قُدمت من قبل العراق.

التوقيع/التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

البروتوكول الاختياري

تاريخ التوقيع

لا



تاريخ التصديق/الانضمام

2013.3.20

تاريخ التوقيع

لا



لا

تاريخ التصديق/الانضمام



المصدر:
UN (2014)

الإطار المؤسسي الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة

آلية تنسيق وطنية

الاسم

-

سنة التأسيس

-

الرئيس

-

هل الاشخاص ذوو الإعاقة مُمَثَّلون؟

-

آليات تنسيق إضافية

نقاط الاتصال في المواضيع المتعلقة بالإعاقة في الوزارات أو المؤسسات الحكومية الأخرى

التعريف الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة

99 الإعاقة: أي تقييد أو انعدام قدرة الشخص بسبب عجز أو خلل بصورة مباشرة على أداء التفاعلات مع محيطه في حدود المدى الذي يعد فيه الانسان طبيعياً . ذو الإعاقة: كل من فقد القدرة كلياً أو جزئياً على المشاركة في حياة المجتمع أسوة بالآخرين نتيجة اصابته بعاهة بدنية أو ذهنية أو حسية أدى الى قصور في أدائه الوظيفي. **66**

(قانون رقم 38 بشأن رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة، 2013)

الإطار التشريعي الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة (سنة الاعتماد)

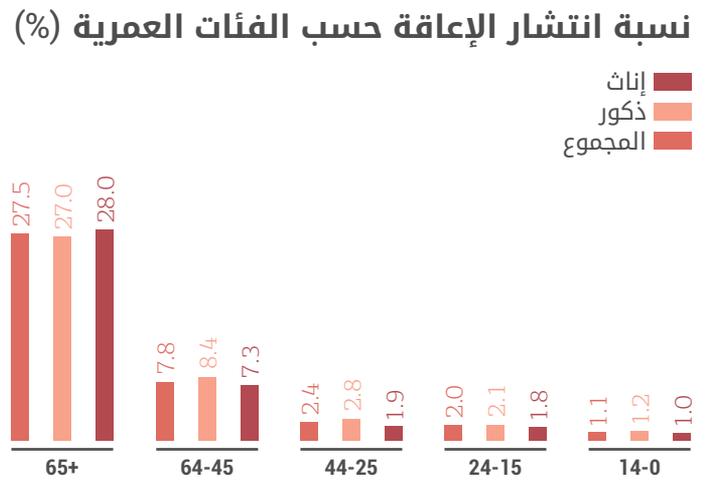
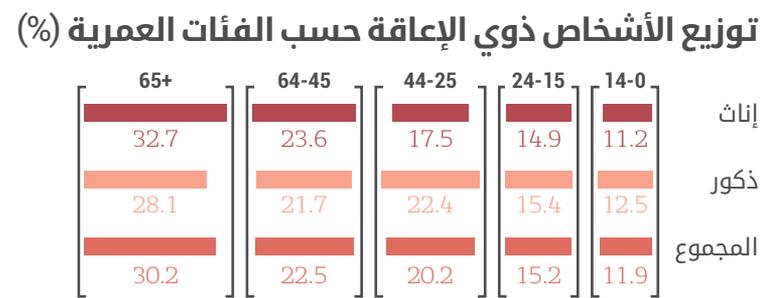
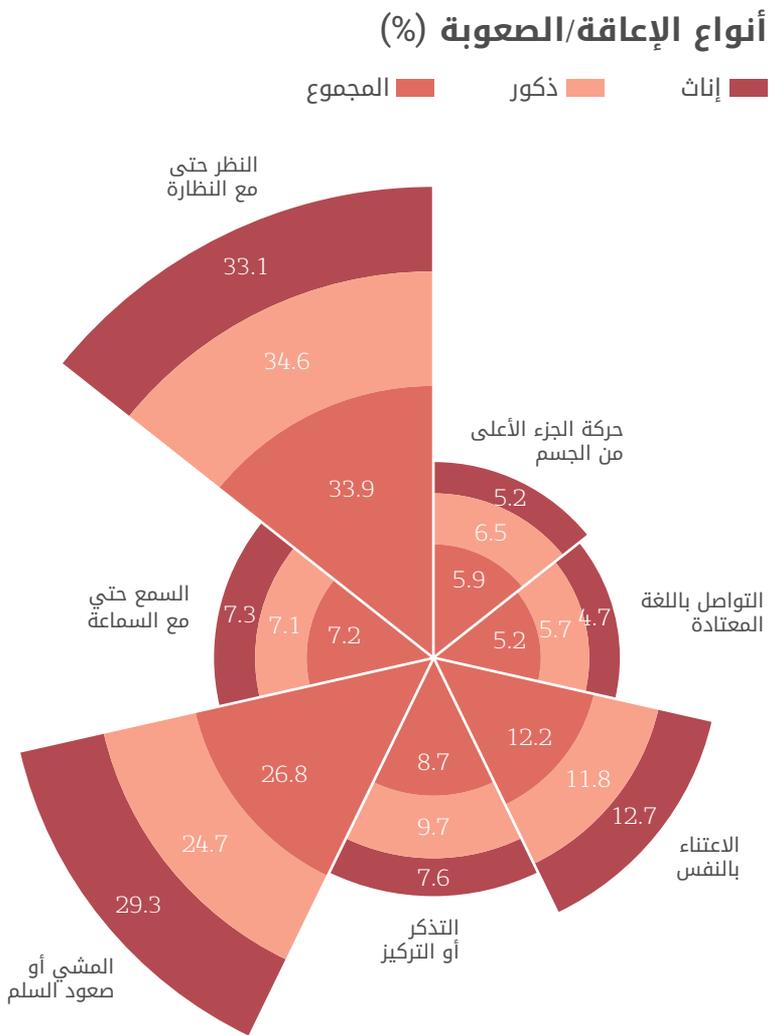
إستراتيجية وطنية للإعاقة/خطة	قانون عام/شامل عن الإعاقة	مواد تتعلق بالإعاقة في الدستور؟
لا	قانون رقم 38 بشأن رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة (2013)	نعم

المصدر:

الاسكوا، بناء على بيانات جرى استيفاؤها من نقاط الاتصال الحكومية من خلال استبيان الإسكوا حول تنفيذ إتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة والعقد العربي للأشخاص ذوي الإعاقة (2013).



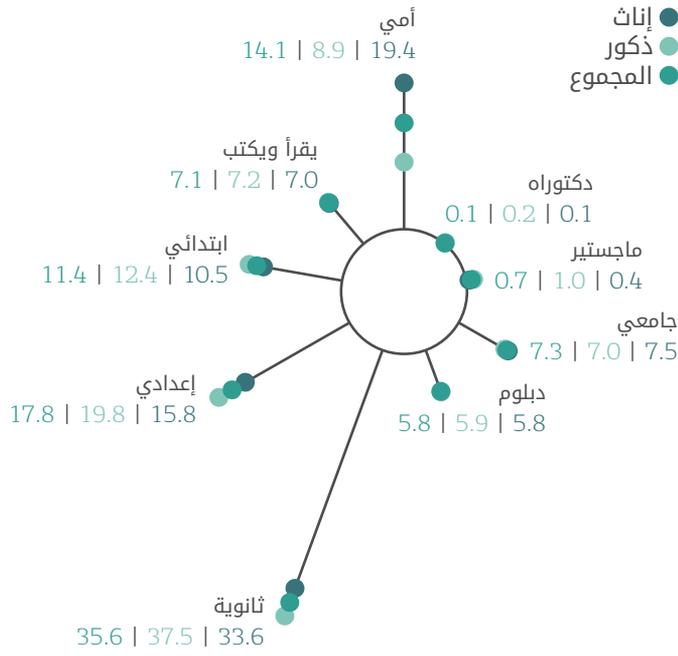
المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية	مؤشر التنمية البشرية	متوسط العمر المتوقع عند الولادة	الدخل القومي الإجمالي
المصدر: UNDP	0.728	72.8	23,219



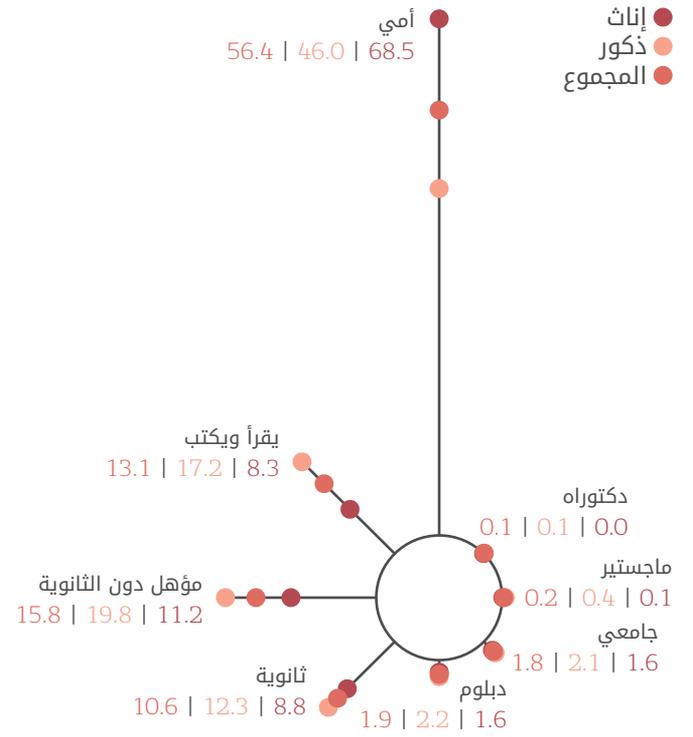
أسباب الإعاقة/الصعوبة (%)

السبب	إناث (%)	ذكور (%)	المجموع (%)
خلفي	29.4	33.1	31.4
مرض	28.5	27.6	28.0
حادث سير	2.1	7.1	4.8
إصابة عمل	0.7	2.6	1.7
كبر السن	35.3	25.5	30.0
أسباب أخرى	4.0	4.1	4.1

إجمالي السكان (%) 15 سنة وما فوق

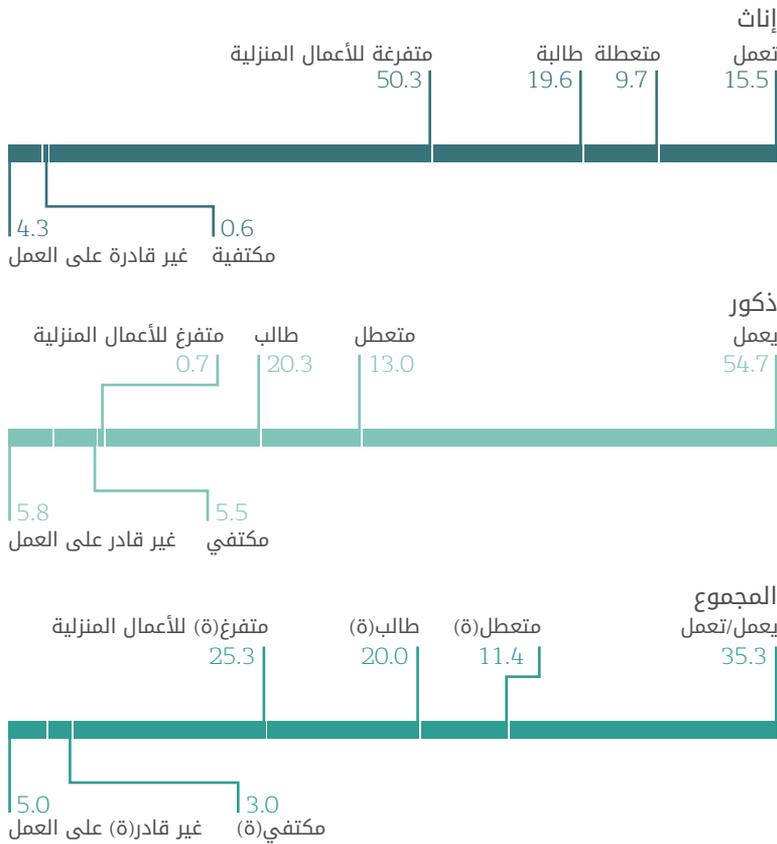


الأشخاص ذوو الإعاقة (%) 15 سنة وما فوق

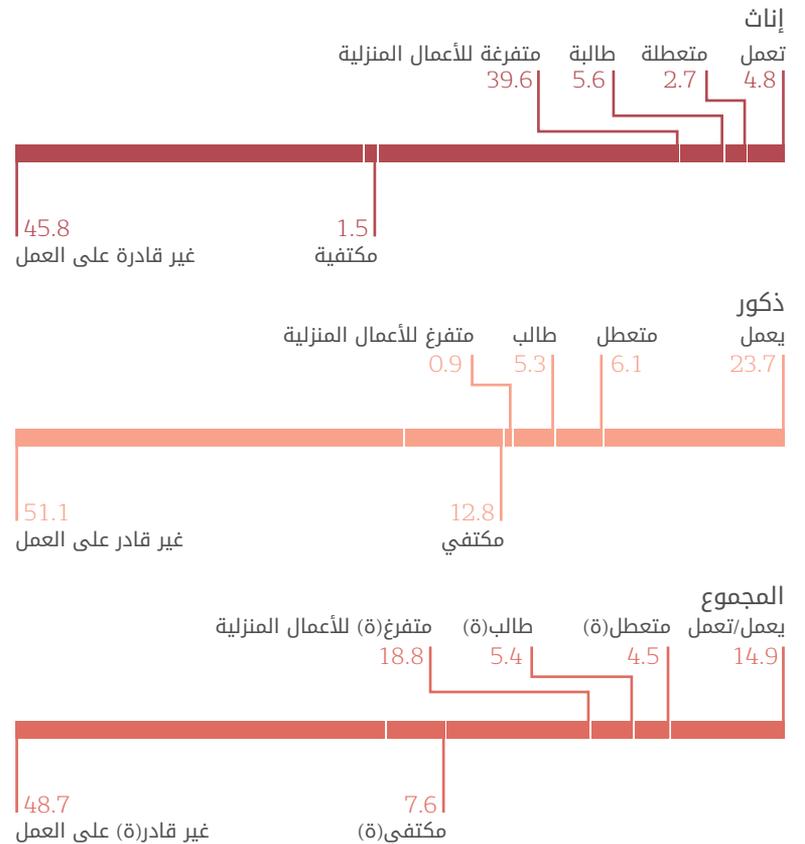


حسب النشاط الاقتصادي

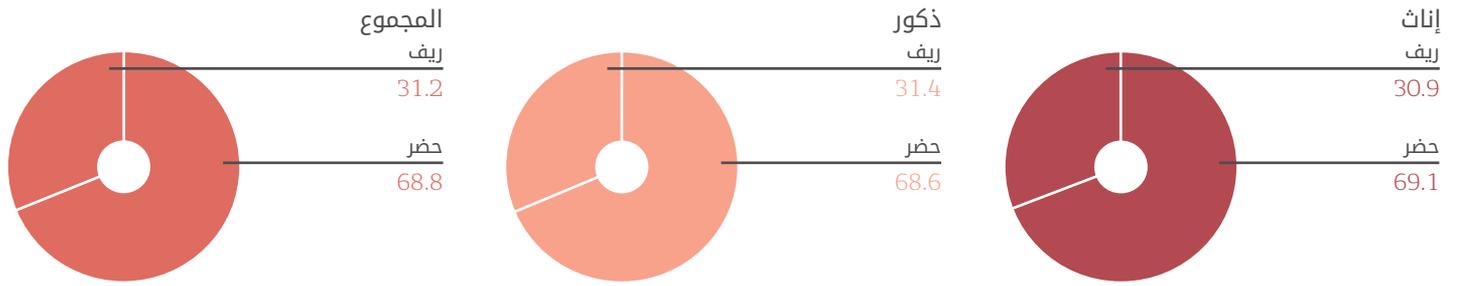
إجمالي السكان (%) 15 سنة وما فوق



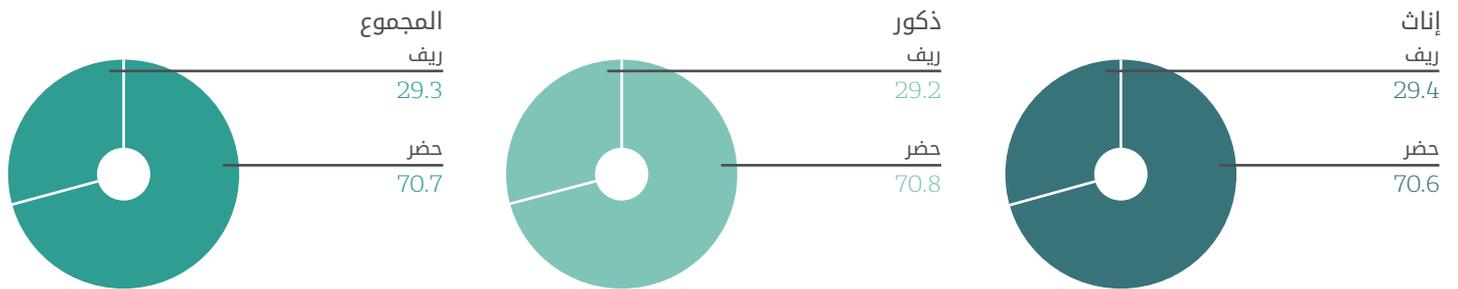
الأشخاص ذوو الإعاقة (%) 15 سنة وما فوق



الأشخاص ذوو الإعاقة (%)



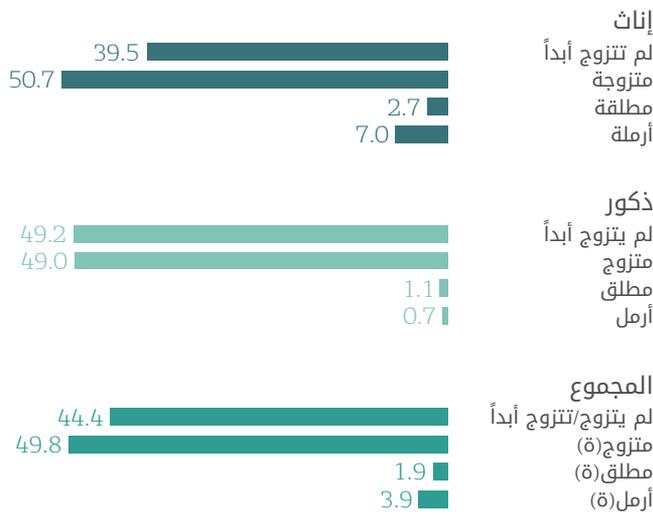
إجمالي السكان (%)



حسب الحالة الزوجية

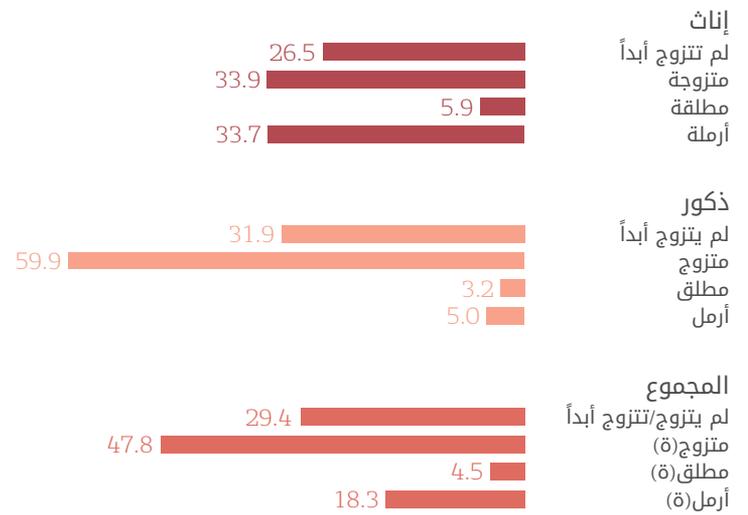
إجمالي السكان (%)

15 سنة وما فوق



الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

15 سنة وما فوق



المصدر

المركز الوطني للإحصاء والمعلومات (2010).

الحواشي

1 جميع البيانات تتعلق بالمواطنين فقط.

تم استخدام جميع فئات البيانات كما قُدمت من قبل عمان.

التوقيع/التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

البروتوكول الاختياري

تاريخ التوقيع
2008.3.17



تاريخ التصديق/الانضمام
2008.11.5



تاريخ التوقيع



تاريخ التصديق/الانضمام

المصدر:

UN (2014)؛ مرسوم سلطاني رقم 121 بشأن تصديق سلطنة عمان على الاتفاقية الدولية لحقوق الاشخاص ذوي الإعاقة (2008).

الإطار المؤسسي الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة

آلية تنسيق وطنية

الاسم

اللجنة الوطنية لرعاية المعوقين

سنة التأسيس

2008

الرئيس

وزير التنمية الاجتماعية

هل الاشخاص ذوو الإعاقة مُمَثَّلون؟

نعم

آليات تنسيق إضافية

نقاط الاتصال في المواضيع المتعلقة بالإعاقة في الوزارات أو المؤسسات الحكومية الأخرى

اللجنة الوطنية لرعاية المعوقين

التعريف الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة

99 المعاق: الشخص الذي يعاني من نقص في بعض قدراته الحسية او الجسدية او الذهنية خلقيا، او نتيجة عامل وراثي، او مرض، او حادث، مما يحد من قدرته على تادية دوره الطبيعي في الحياة قياسا على من هم في عمره، بما يحتاج معه الى الرعاية والتأهيل حتى يؤدي دوره في الحياة. **66**

(مرسوم سلطاني رقم 63 حول قانون رعاية وتأهيل المعاق، 2008)

الإطار التشريعي الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة (سنة الاعتماد)

إستراتيجية وطنية للإعاقة/خطة

يجري تطويرها حالياً

قانون عام/شامل عن الإعاقة

مرسوم سلطاني رقم 63 حول قانون رعاية وتأهيل المعاق (2008)

مواد تتعلق بالإعاقة في الدستور؟

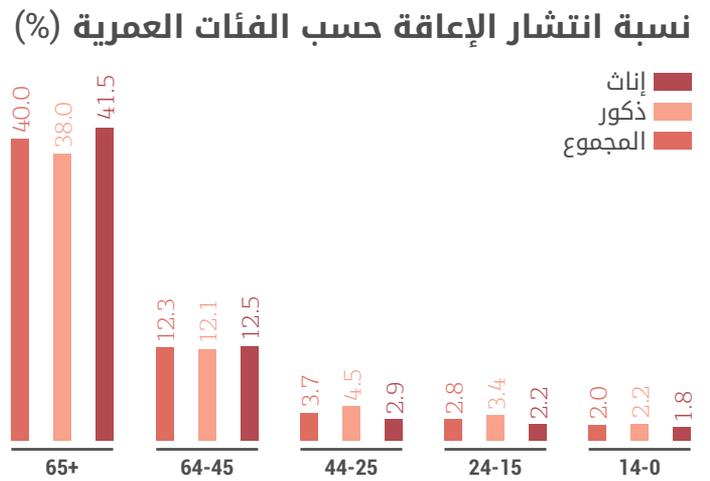
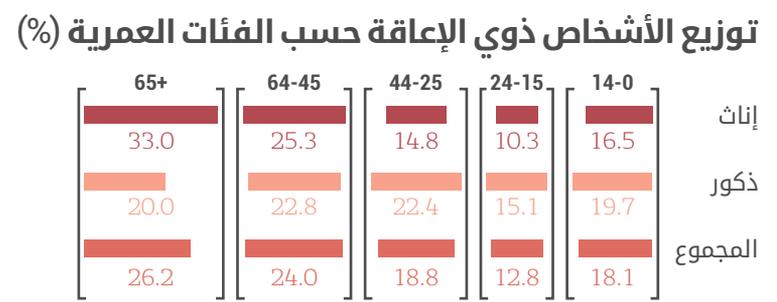
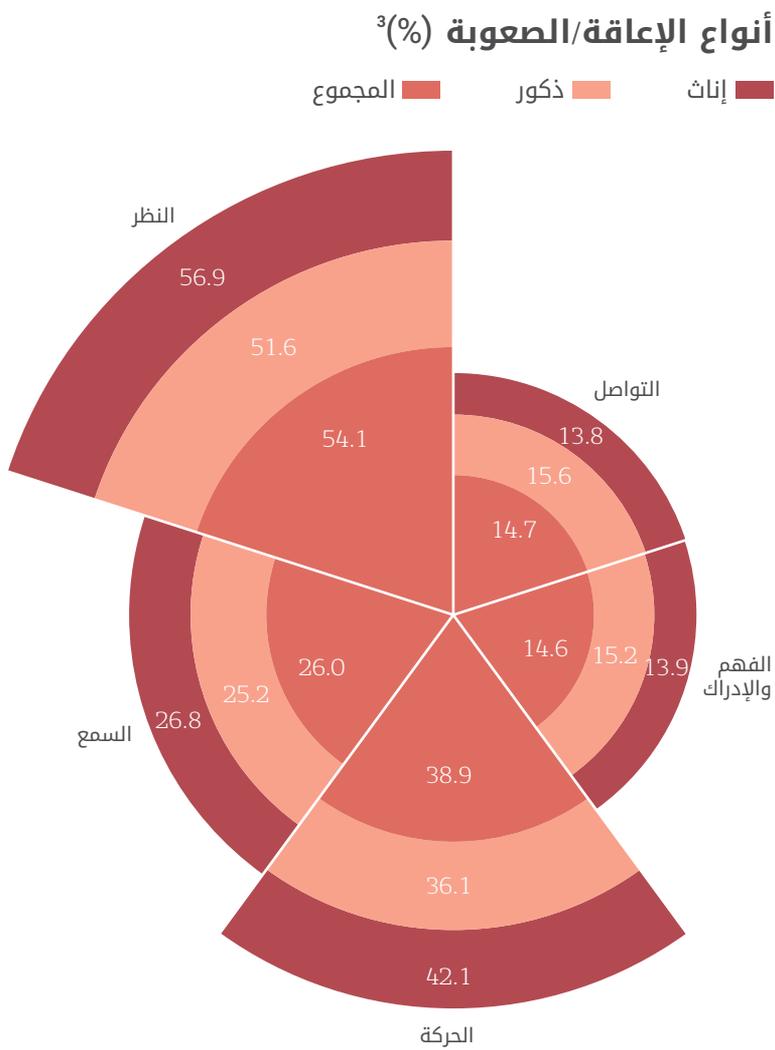
نعم

المصدر:

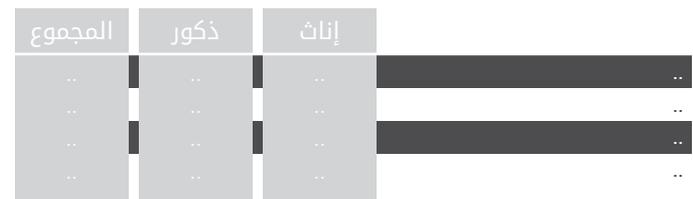
الاسكوا، بناء على بيانات جرى استيفاؤها من نقاط الاتصال الحكومية من خلال استبيان الإسكوا حول تنفيذ إتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة والعقد العربي للأشخاص ذوي الإعاقة (2013).



المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ¹	مؤشر التنمية البشرية	متوسط العمر المتوقع عند الولادة	الدخل القومي الإجمالي
المصدر: UNDP	0.662	72.1	2,630

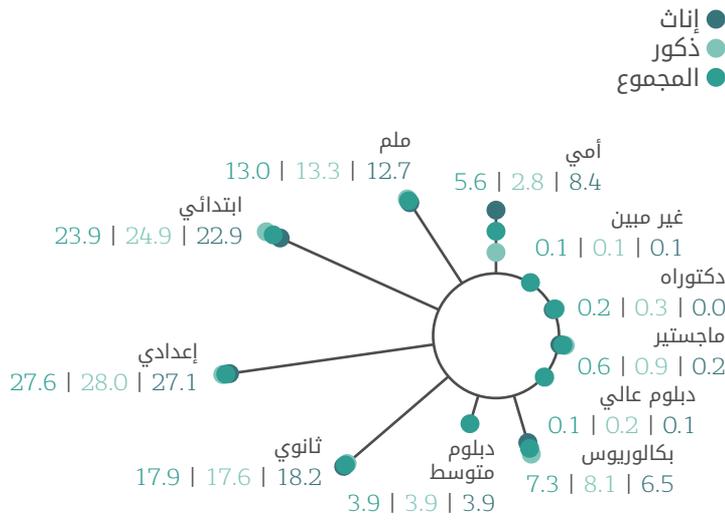


أسباب الإعاقة/الصعوبة (%)



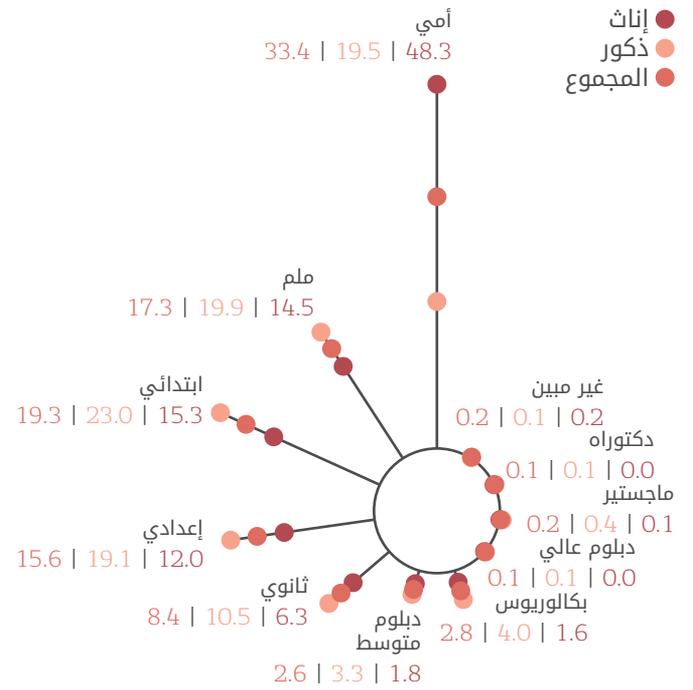
إجمالي السكان (%)

10 سنوات وما فوق



الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

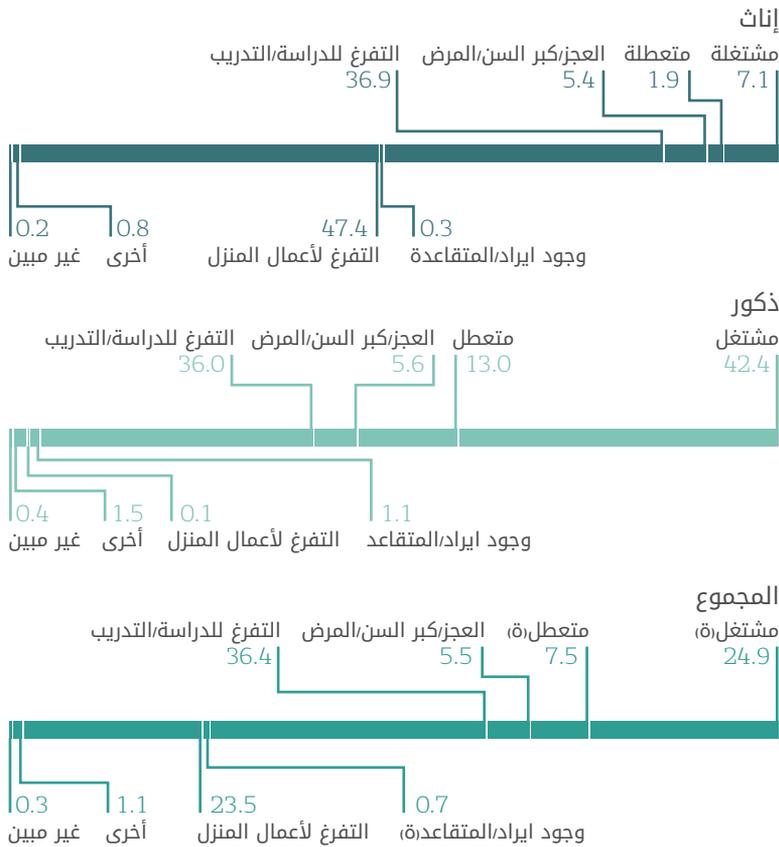
10 سنوات وما فوق



حسب النشاط الاقتصادي

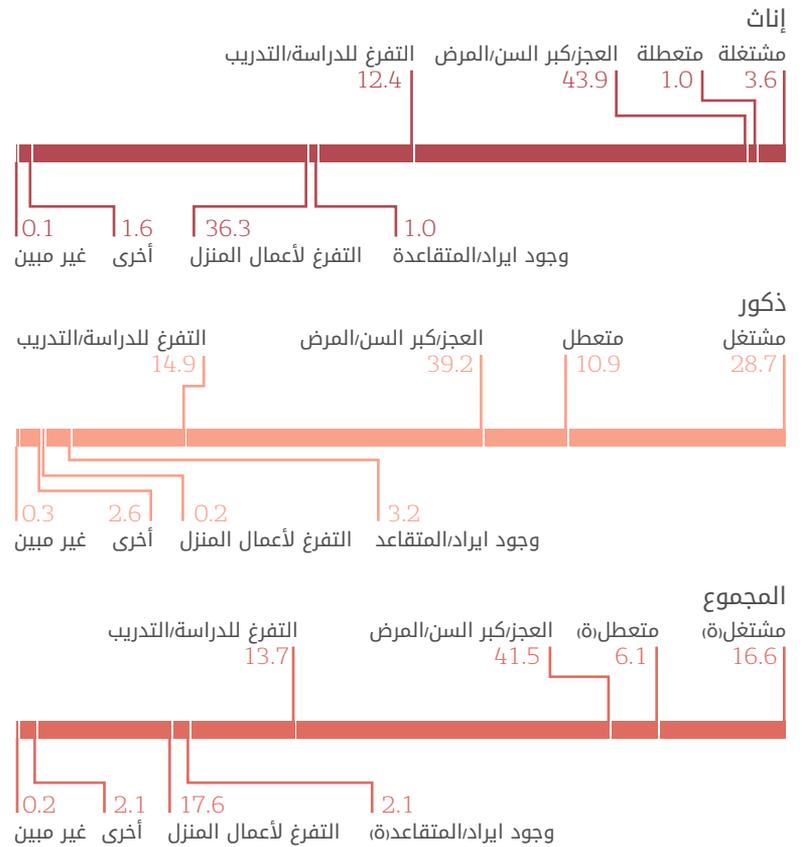
إجمالي السكان (%)

10 سنوات وما فوق

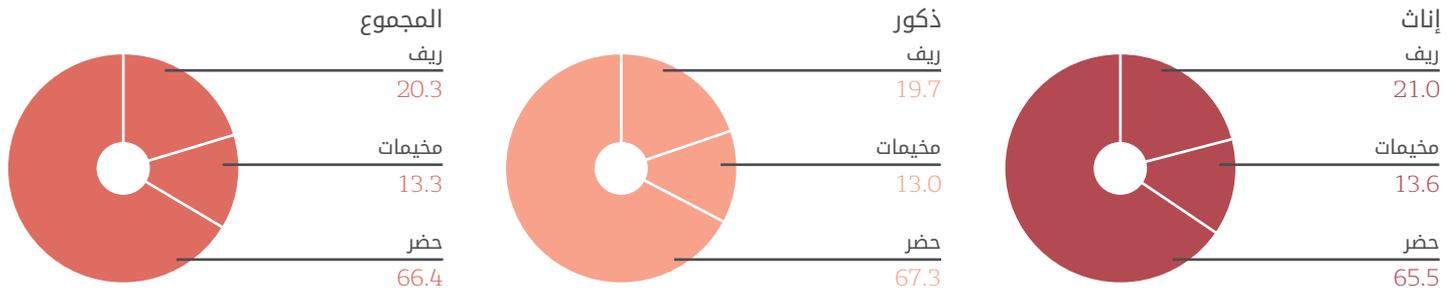


الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

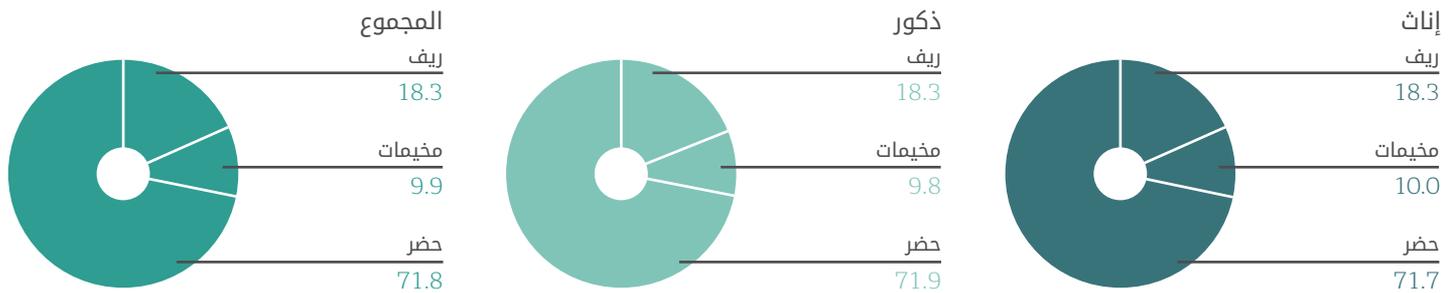
10 سنوات وما فوق



الأشخاص ذوو الإعاقة (%)



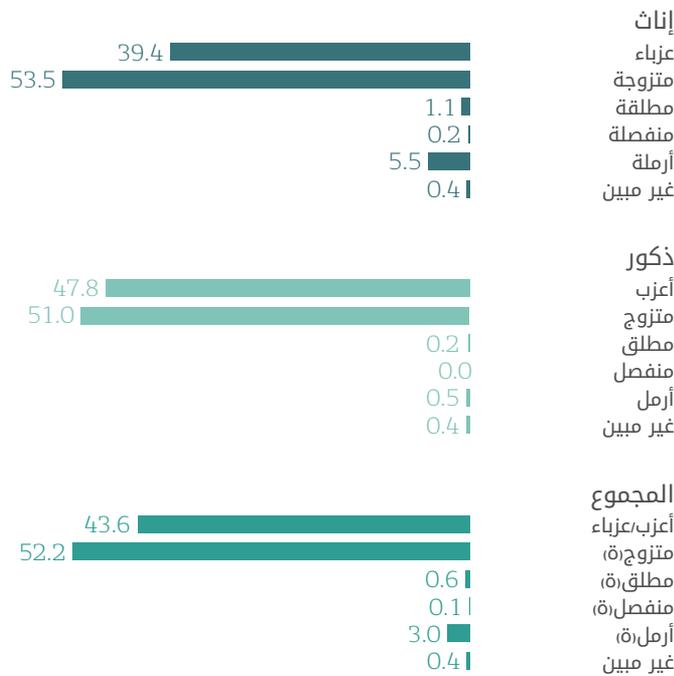
إجمالي السكان (%)



حسب الحالة الزوجية

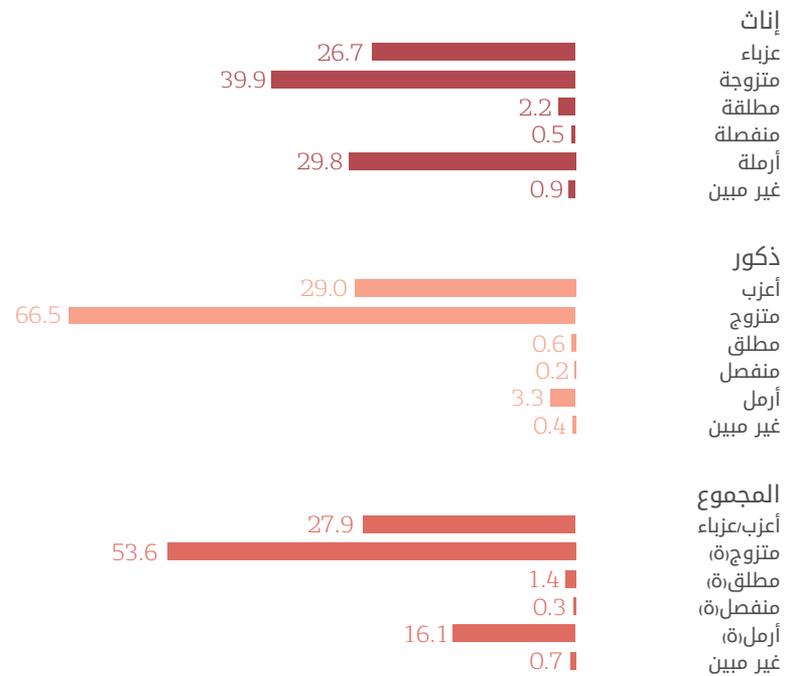
إجمالي السكان (%)

12 سنة وما فوق



الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

12 سنة وما فوق



المصدر

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2007)؛ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة الشؤون الاجتماعية (2011).

الحواشي

3 قد يصرح الأشخاص عن وجود أكثر من نوع من الإعاقة. بالنسبة لهذا المؤشر، تم احتساب الأشخاص في كل فئة من الفئات. مثلاً، جرى احتساب الأشخاص الذين صرّحوا عن نوعين من الإعاقة مرتين. كنتيجة لذلك، فإن مجموع النسب يتخطى المئة. تم احتساب النسب على النحو التالي: عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في كل فئة/مجموع عدد الأشخاص ذوي الإعاقة.

1 البيانات حول مؤشر التنمية البشرية تعود إلى العام 2010. البيانات حول متوسط العمر المتوقع والدخل القومي الإجمالي تعود إلى العام 2007.
2 نسبة انتشار الإعاقة هي 2.7 بالمائة حسب مسح الأفراد ذوي الإعاقة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة الشؤون الاجتماعية (2011)).

تم استخدام جميع فئات البيانات كما قُدمت من قبل فلسطين.

التوقيع/التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

البروتوكول الاختياري

تاريخ التوقيع

لا



تاريخ التصديق/الانضمام

2014.4.2

لا



تاريخ التوقيع

لا



تاريخ التصديق/الانضمام

المصدر:

.UN (2014)

الإطار المؤسسي الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة

آلية تنسيق وطنية

الاسم

المجلس الاعلى لشؤون الاشخاص ذوي الاعاقة

سنة التأسيس

2004

الرئيس

وزير الشؤون الاجتماعية

هل الاشخاص ذوو الإعاقة مُمَثَّلون؟

نعم

آليات تنسيق إضافية

نقاط الاتصال في المواضيع المتعلقة بالإعاقة في الوزارات أو المؤسسات الحكومية الأخرى

الاتحاد العام للمعاقين

التعريف الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة

66 .. 99

الإطار التشريعي الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة (سنة الاعتماد)

إستراتيجية وطنية للإعاقة/خطة

الخطة الاستراتيجية الوطنية لقطاع الاعاقة
(2012)

قانون عام/شامل عن الإعاقة

قانون رقم 4 بشأن حقوق المعوقين (1999)

مواد تتعلق بالإعاقة في الدستور؟

نعم

المصدر:

الاسكوا، بناء على بيانات جرى استيفاؤها من نقاط الاتصال الحكومية من خلال استبيان الإسكوا حول تنفيذ إتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة والعقد العربي للأشخاص ذوي الإعاقة (2013).

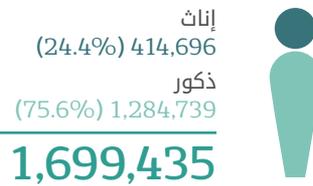


المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية	مؤشر التنمية البشرية	متوسط العمر المتوقع عند الولادة	الدخل القومي الإجمالي
المصدر: UNDP	0.827	78.2	77,269

نسبة انتشار الإعاقة (%)



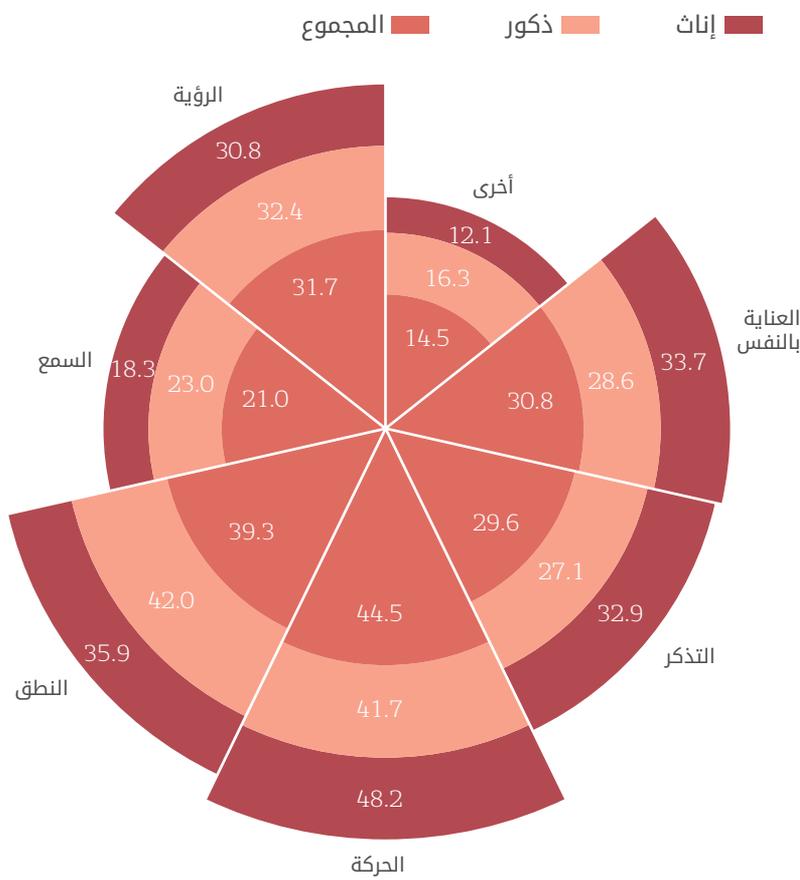
إجمالي السكان



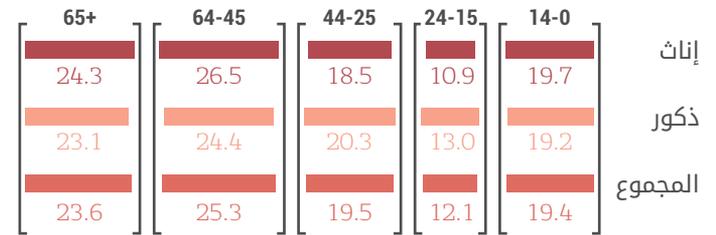
الأشخاص ذوو الإعاقة



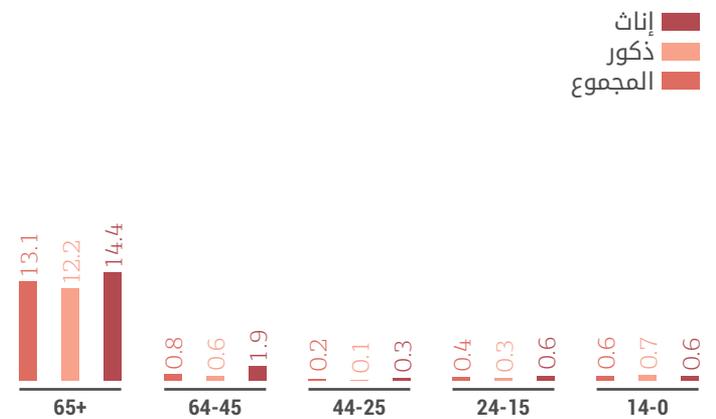
أنواع الإعاقة/الصعوبة (%)²



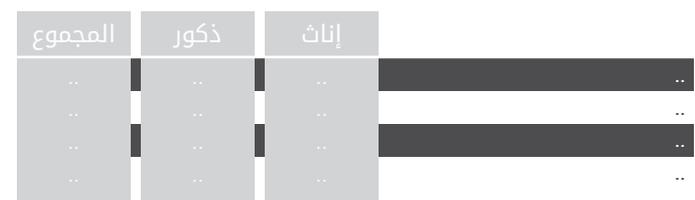
توزيع الأشخاص ذوي الإعاقة حسب الفئات العمرية (%)



نسبة انتشار الإعاقة حسب الفئات العمرية (%)



أسباب الإعاقة/الصعوبة (%)

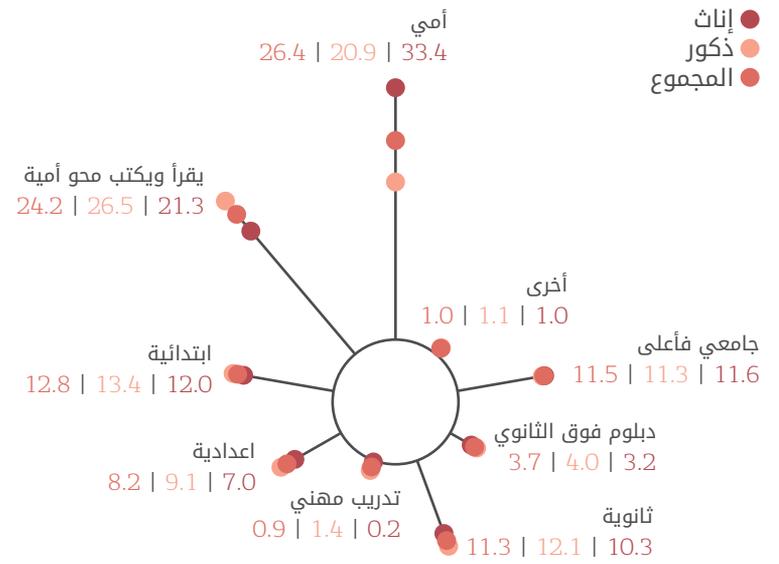
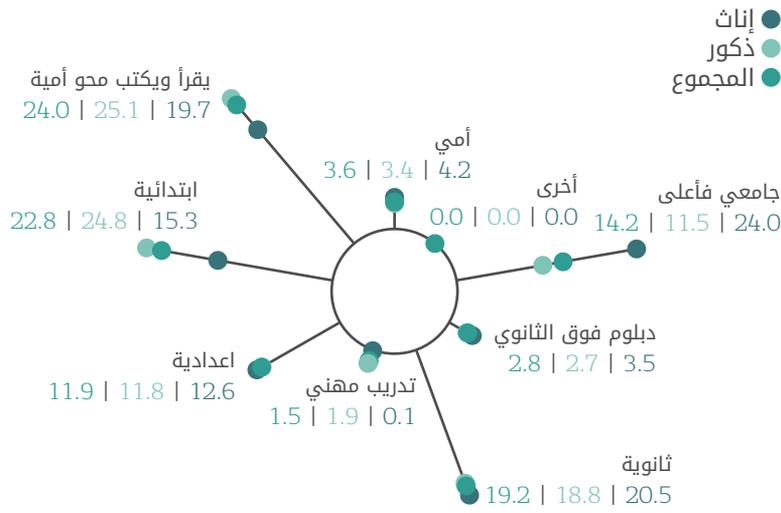


إجمالي السكان (%)

10 سنوات وما فوق

الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

10 سنوات وما فوق

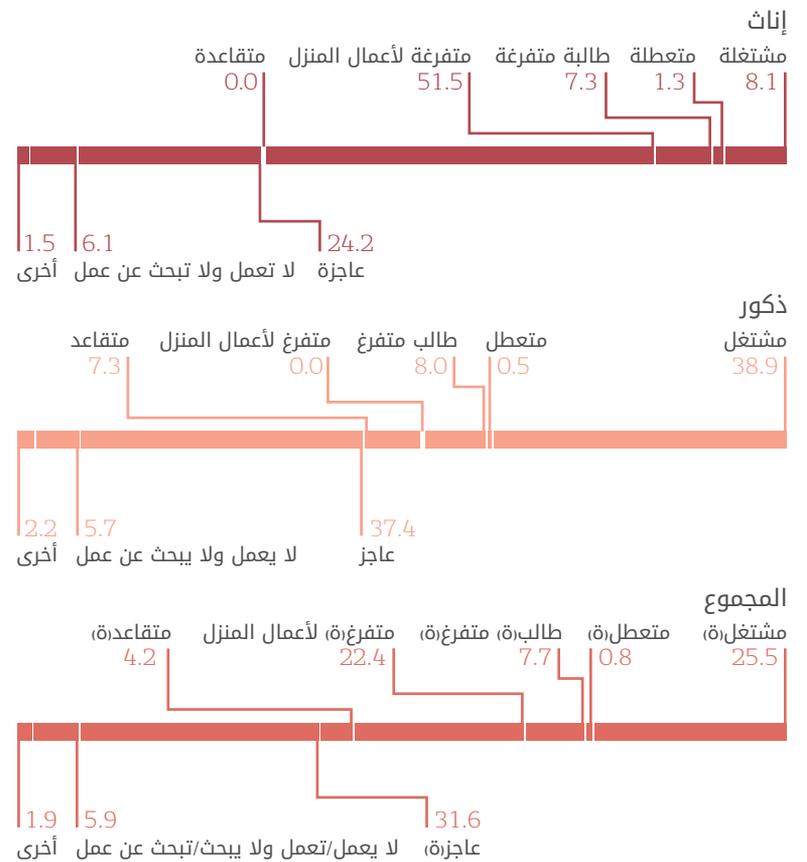


إجمالي السكان (%)

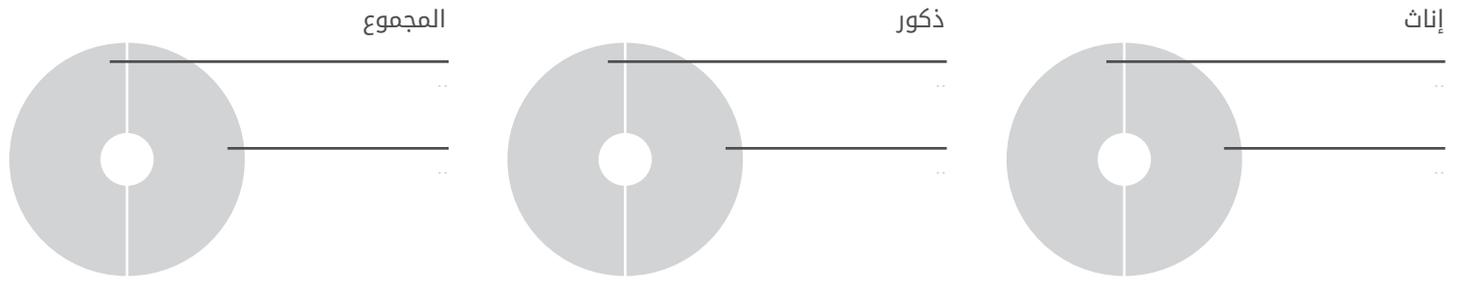
15 سنة وما فوق

الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

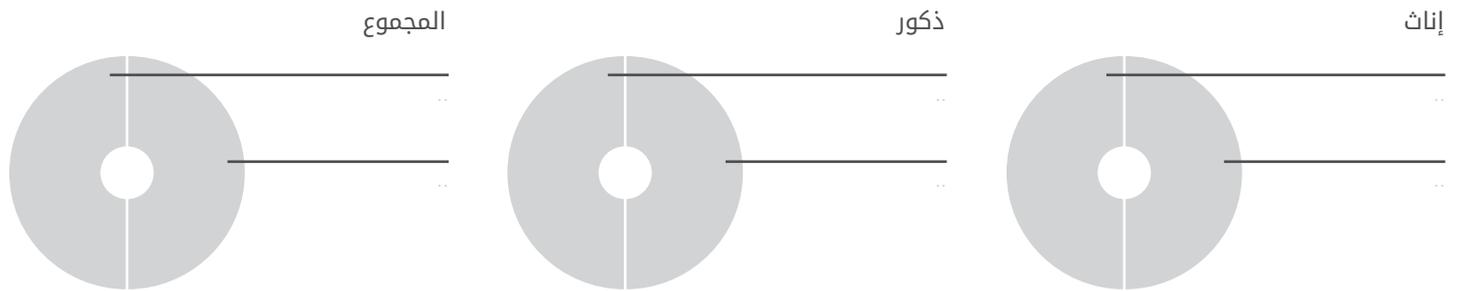
15 سنة وما فوق



الأشخاص ذوو الإعاقة (%)



إجمالي السكان (%)



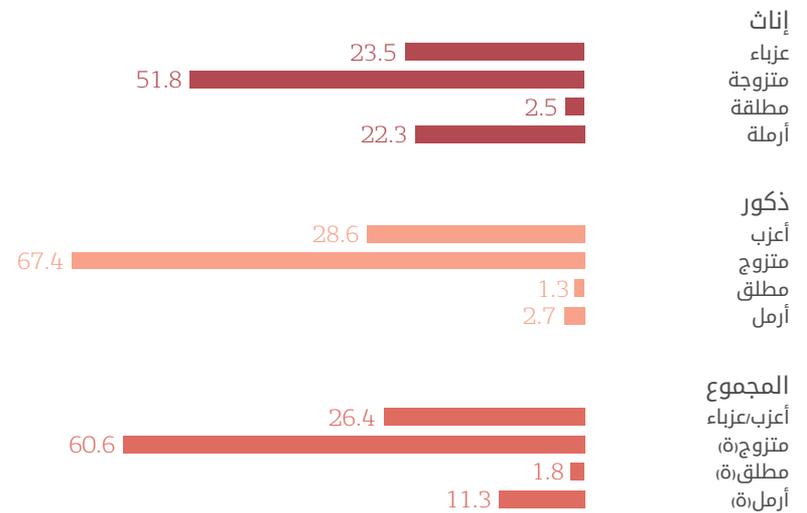
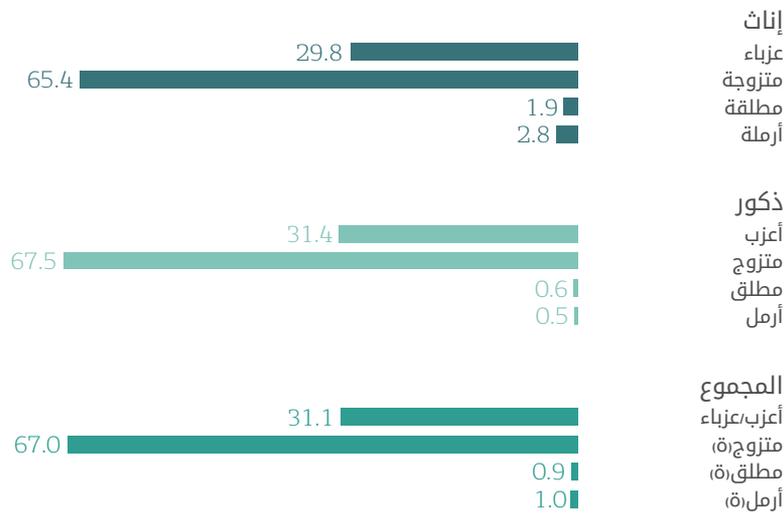
حسب الحالة الزوجية

إجمالي السكان (%)

15 سنة وما فوق

الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

15 سنة وما فوق



المصدر

جهاز الإحصاء القطري (2010).

فإن مجموع النسب يتخطى المئة. تم احتساب النسب على النحو التالي: عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في كل فئة/مجموع عدد الأشخاص ذوي الإعاقة.

الحواشي

- 1 جميع البيانات تتعلق بإجمالي السكان (مواطنون وغير مواطنين).
- 2 قد يصحح الأشخاص عن وجود أكثر من نوع من الإعاقة. بالنسبة لهذا المؤشر، تم احتساب الأشخاص في كل فئة من الفئات. مثلاً، جرى احتساب الأشخاص الذين صرّحوا عن نوعين من الإعاقة مرتين. كنتيجة لذلك،

تم استخدام جميع فئات البيانات كما قُدمت من قبل قطر.

التوقيع/التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

البروتوكول الاختياري

تاريخ التوقيع
2007.7.9

تاريخ التصديق/الانضمام
2008.5.13

تاريخ التوقيع
2007.7.9

تاريخ التصديق/الانضمام
لا

المصدر:
UN (2014)

الإطار المؤسسي الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة

آلية تنسيق وطنية

الاسم

-

سنة التأسيس

-

الرئيس

-

هل الاشخاص ذوو الإعاقة مُمَثَّلون؟

-

آليات تنسيق إضافية

نقاط الاتصال في المواضيع المتعلقة بالإعاقة في الوزارات أو المؤسسات الحكومية الأخرى

التعريف الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة

99 كل شخص مصاب بعجز كلي أو جزئي دائم في أي من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية الى المدى الذي يحد من امكانيته للتعلّم أو التأهيل أو العمل. 66

(قانون رقم 2 بشأن ذوي الاحتياجات الخاصة، 2004)

الإطار التشريعي الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة (سنة الاعتماد)

إستراتيجية وطنية للإعاقة/خطة

استراتيجية قطاع الحماية الاجتماعية؛
استراتيجية التماسك الاسري (2011)²

قانون عام/شامل عن الإعاقة

قانون رقم 2 بشأن ذوي الاحتياجات الخاصة
(2004)¹

مواد تتعلق بالإعاقة في الدستور؟

لا

الحواشي:

1 يجري حالياً تطوير قانون جديد.
2 هذه الاستراتيجيات تستهدف بشكل عام الفئات الضعيفة.

المصدر:

المصدر: الإسكوا، بناء على بيانات جرى استيفؤها من نقاط الاتصال الحكومية من خلال استبيان الإسكوا حول تنفيذ إتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة والعقد العربي للأشخاص ذوي الإعاقة (2013).

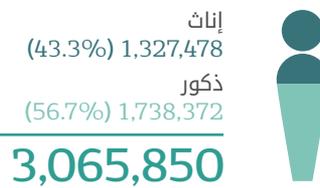


الدخل القومي الإجمالي	متوسط العمر المتوقع عند الولادة	مؤشر التنمية البشرية	المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية
51,026	74.6	0.788	المصدر: UNDP

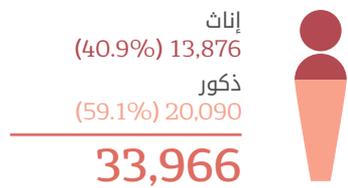
نسبة انتشار الإعاقة (%)



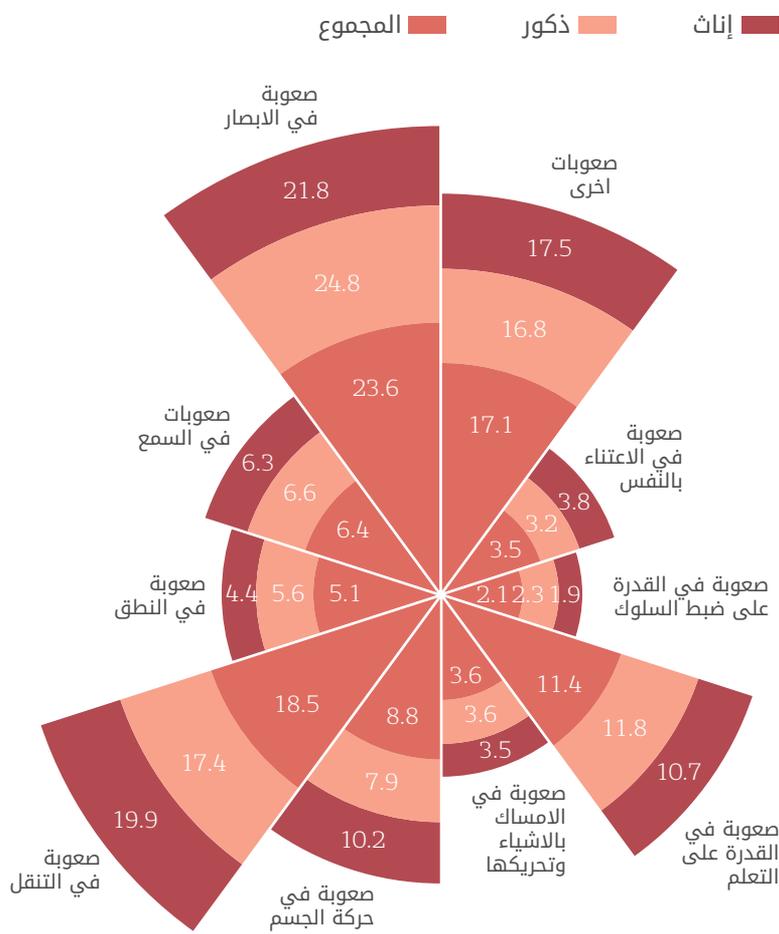
إجمالي السكان



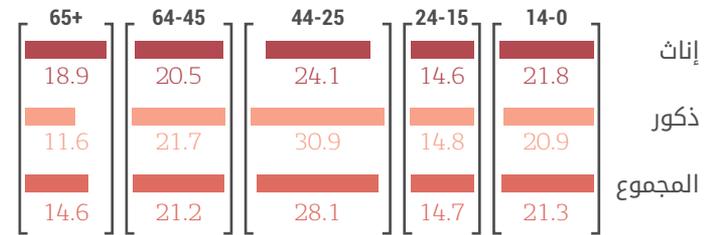
الأشخاص ذوو الإعاقة



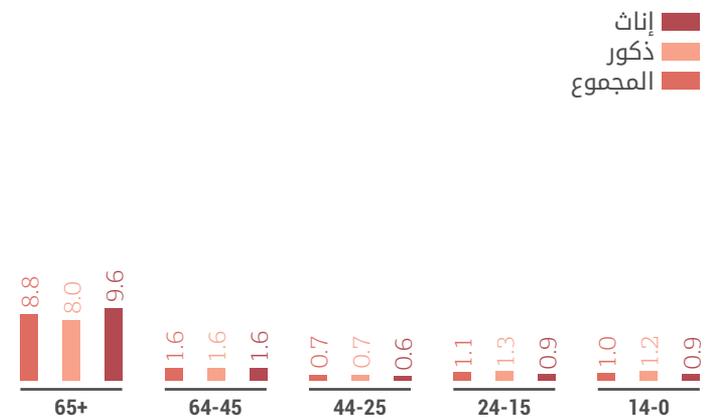
أنواع الإعاقة/الصعوبة (%)²



توزيع الأشخاص ذوي الإعاقة حسب الفئات العمرية (%)



نسبة انتشار الإعاقة حسب الفئات العمرية (%)

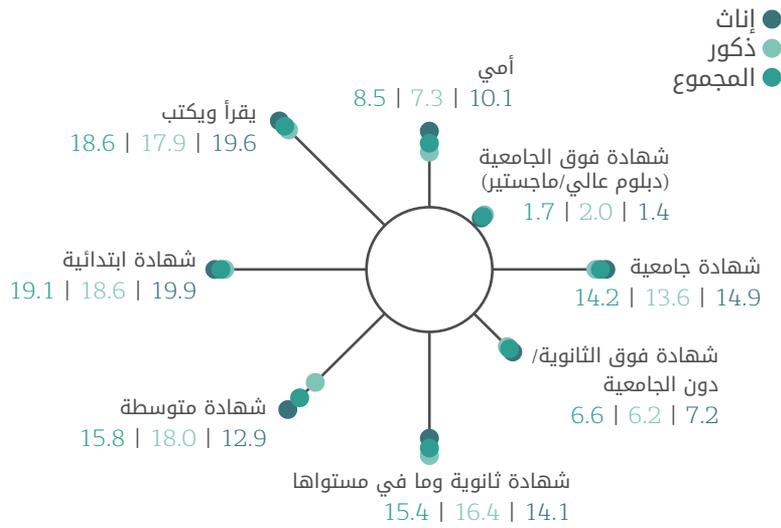


أسباب الإعاقة/الصعوبة (%)

المجموع	ذكور	إناث	السبب
39.5	39.4	39.5	أثناء الولادة
35.9	33.1	39.8	مرض
6.5	6.6	6.3	وراثة
6.9	7.8	5.7	إصابة أثناء العمل
3.3	4.5	1.7	حوادث طرق
7.9	8.6	7.1	حوادث أخرى

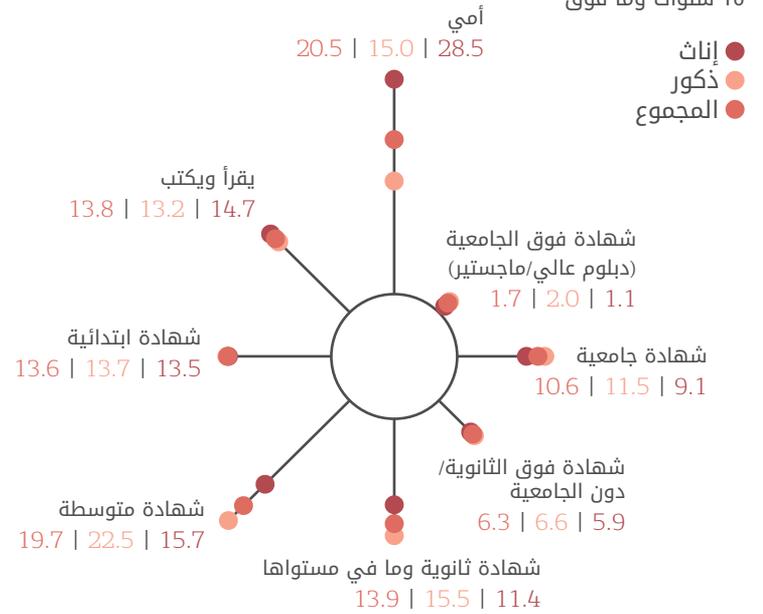
إجمالي السكان (%)

10 سنوات وما فوق



الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

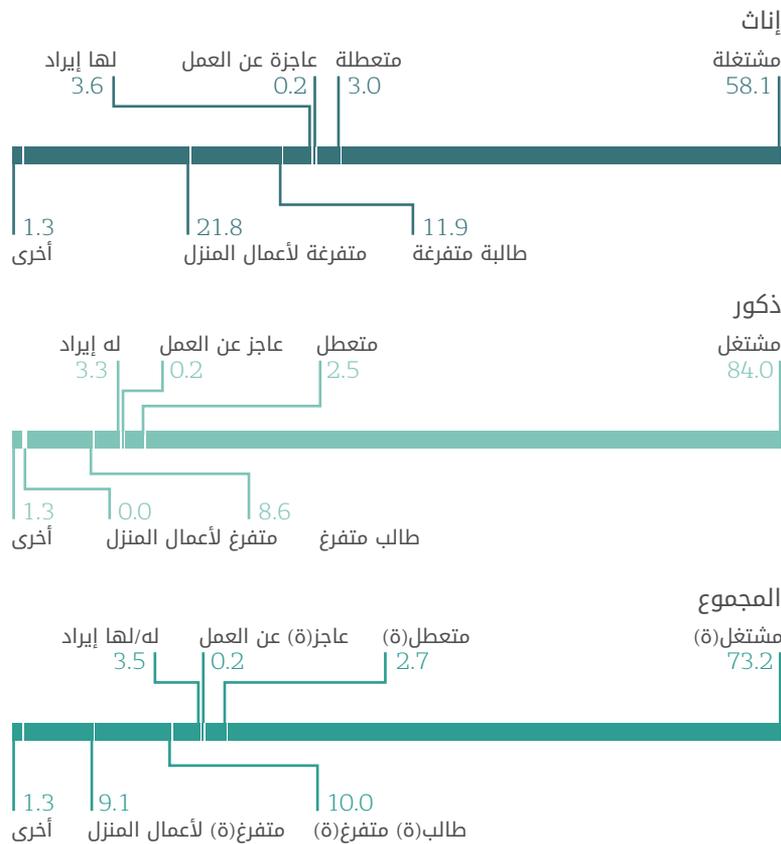
10 سنوات وما فوق



حسب النشاط الاقتصادي

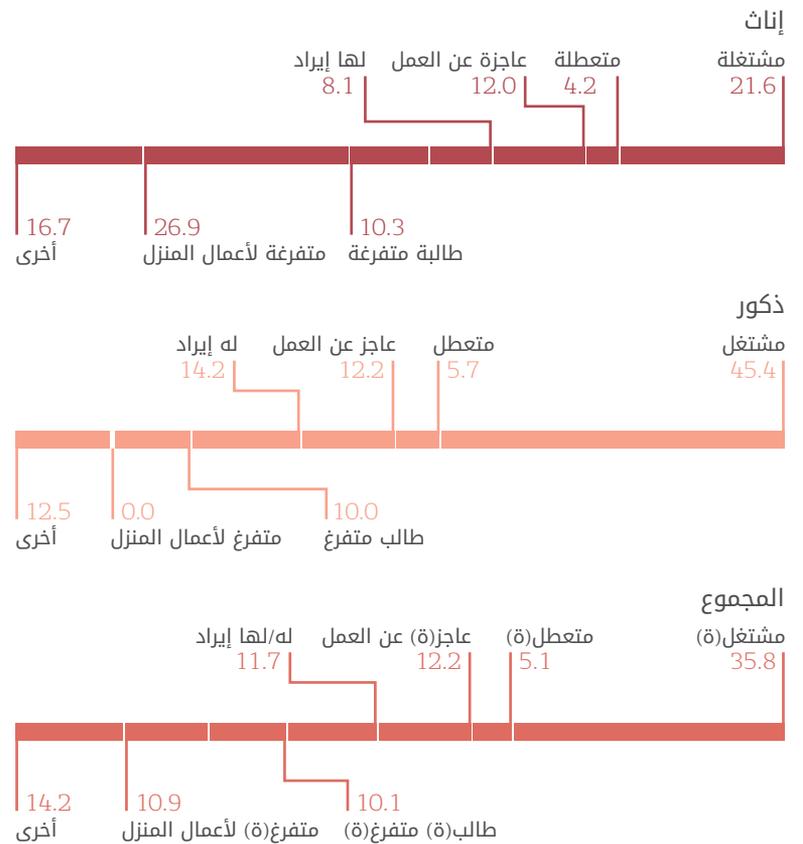
إجمالي السكان (%)³

15 سنة وما فوق

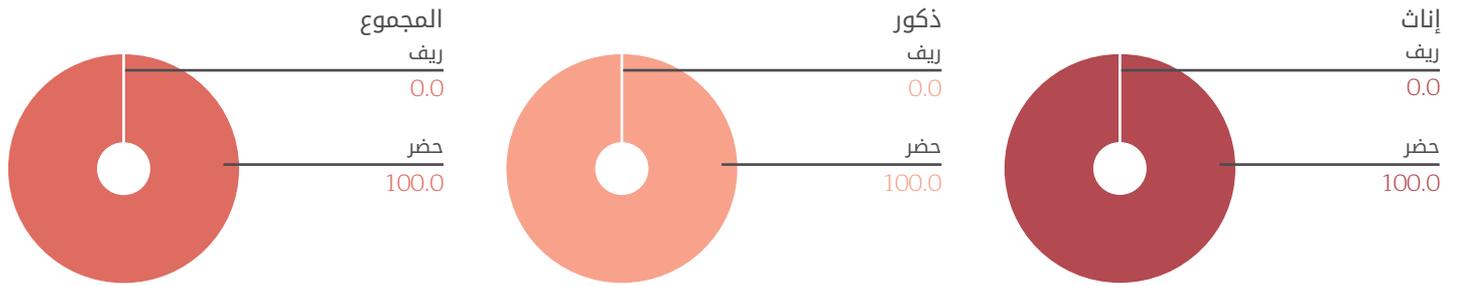


الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

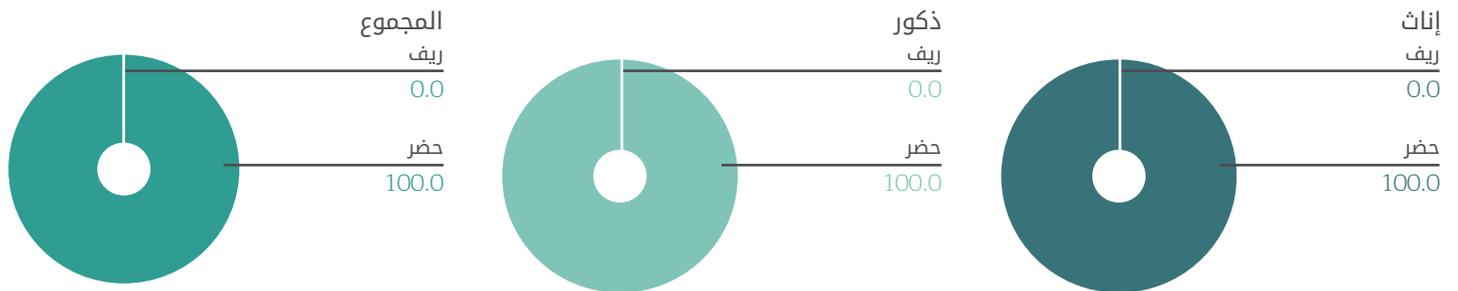
15 سنة وما فوق



الأشخاص ذوو الإعاقة (%)



إجمالي السكان (%)



حسب الحالة الزوجية

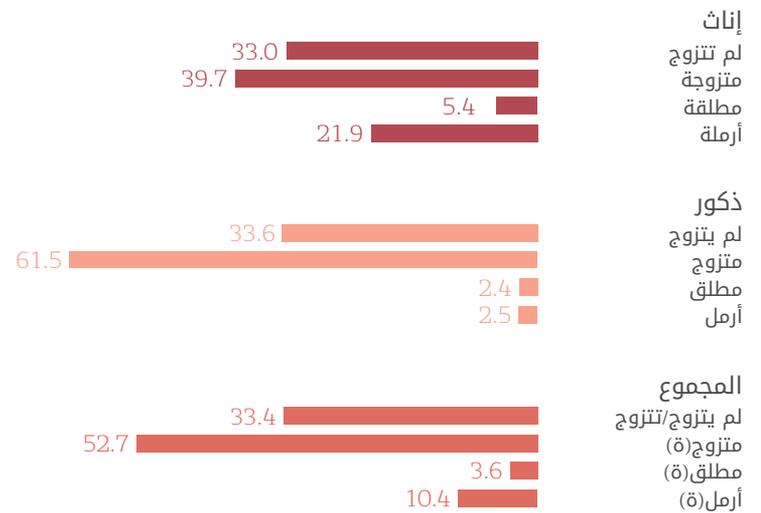
إجمالي السكان (%)

15 سنة وما فوق



الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

15 سنة وما فوق



المصدر

الإدارة المركزية للإحصاء (2011).

الحواشي

- جميع البيانات تتعلق بإجمالي السكان (مواطنون وغير مواطنين).
- في هذا الشكل، "التنقل" يشير إلى "الشيء، الوقوف"؛ "حركة الجسم" تشير إلى "الاحتماء، الركوع"؛ "القدرة على التعلم" يشير إلى "صعوبات ذهنية، تخلف عقلي"؛
- تشمل الفئة "أخرى" من هم فوق 65 سنة ولا يعملون.

تم استخدام جميع فئات البيانات كما قُدمت من قبل الكويت.

التوقيع/التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

البروتوكول الاختياري

تاريخ التصديق/الانضمام	تاريخ التوقيع	تاريخ التصديق/الانضمام	تاريخ التوقيع
لا	لا	2013.8.22	لا

المصدر:
UN (2014)

الإطار المؤسسي الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة

آلية تنسيق وطنية

الاسم

ادارة رعاية المعاقين/الهيئة العامة للأشخاص ذوي الإعاقة

سنة التأسيس

2010

الرئيس

..

هل الاشخاص ذوو الإعاقة مُمَثَّلون؟

لا

آليات تنسيق إضافية

نقاط الاتصال في المواضيع المتعلقة بالإعاقة في الوزارات أو المؤسسات الحكومية الأخرى

التعريف الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة

99 كل من يعاني اعتلالات دائمة كلية أو جزئية تؤدي إلى قصور في قدراته البدنية او العقلية أو الحسية تمنعه من تأمين مستلزمات حياته أو المشاركة بصورة فعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين. 66

(قانون رقم 8 بشأن حقوق الأشخاص المعوقين، 2010)

الإطار التشريعي الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة (سنة الاعتماد)

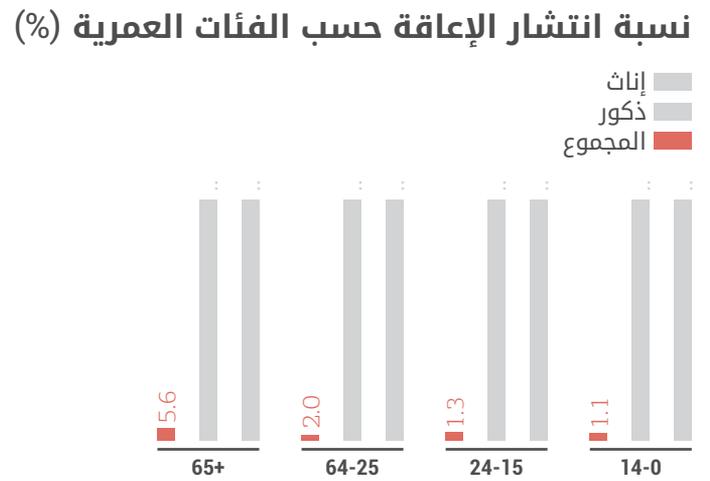
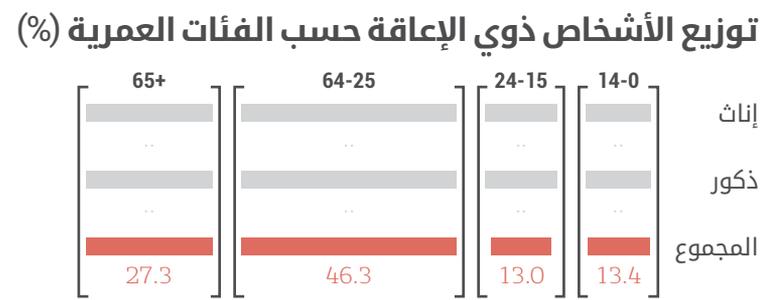
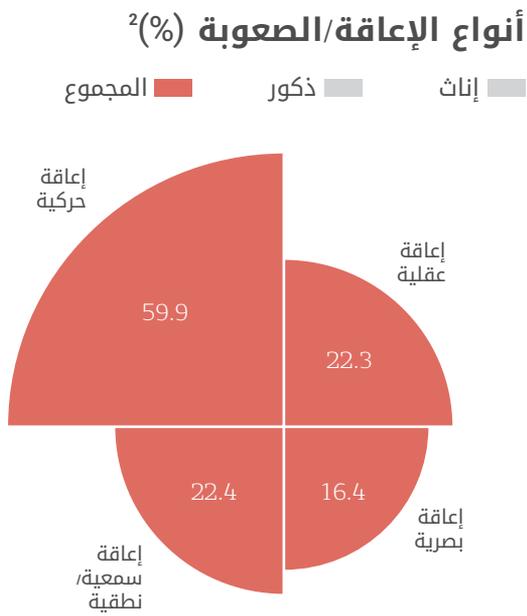
إستراتيجية وطنية للإعاقة/خطة	قانون عام/شامل عن الإعاقة	مواد تتعلق بالإعاقة في الدستور؟
..	قانون رقم 8 بشأن حقوق الأشخاص المعوقين (2010)	نعم

المصدر:

الاسكوا، بناء على بيانات جرى استيفاؤها من نقاط الاتصال الحكومية من خلال استبيان الإسكوا حول تنفيذ إتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة والعقد العربي للأشخاص ذوي الإعاقة (2013).



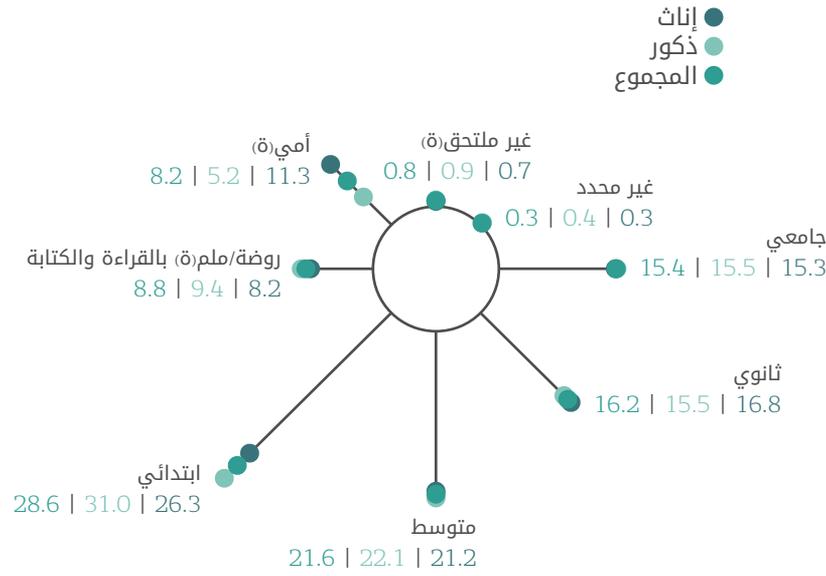
المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ¹	مؤشر التنمية البشرية	متوسط العمر المتوقع عند الولادة	الدخل القومي الإجمالي
المصدر: UNDP	0.714	71.5	9,510



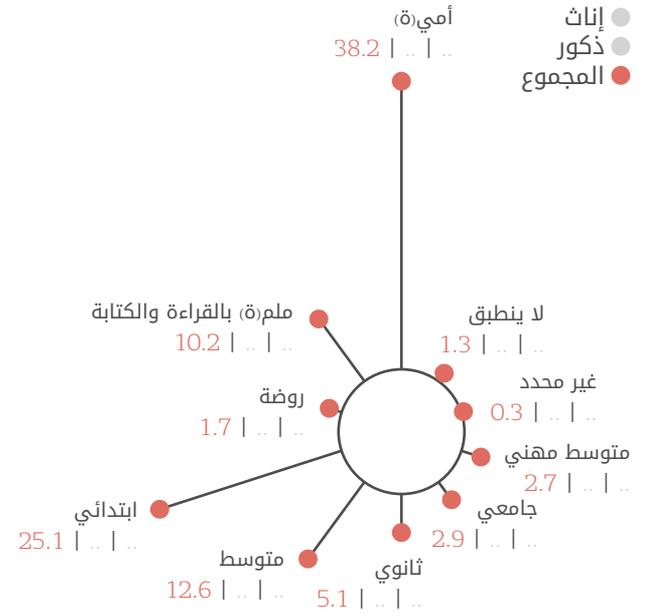
أسباب الإعاقة/الصعوبة (%)

السبب	المجموع (%)	ذكور (%)	إناث (%)
خلقي	30.7
ظروف متعلقة بالولادة	5.1
مرض وبائي	4.3
أمراض أخرى	12.7
سوء المعاملة الجسدية/النفسية	0.9
كبر السن	16.5
إصابة/حادث	17.7
الحرب	7.9
غيره	2.7
لا جواب	1.6

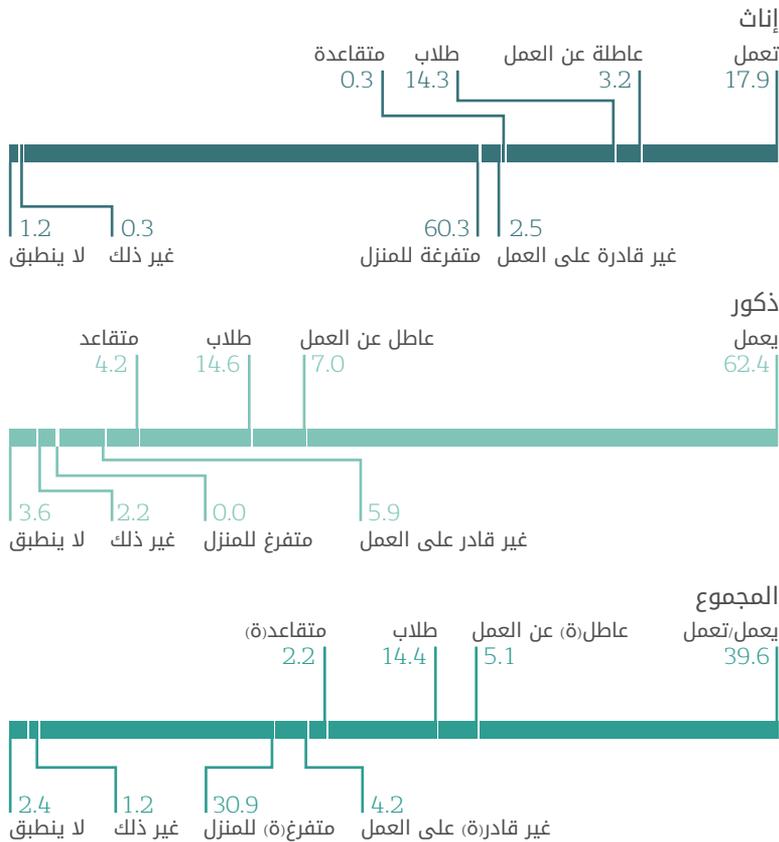
إجمالي السكان (%) 3 سنوات وما فوق



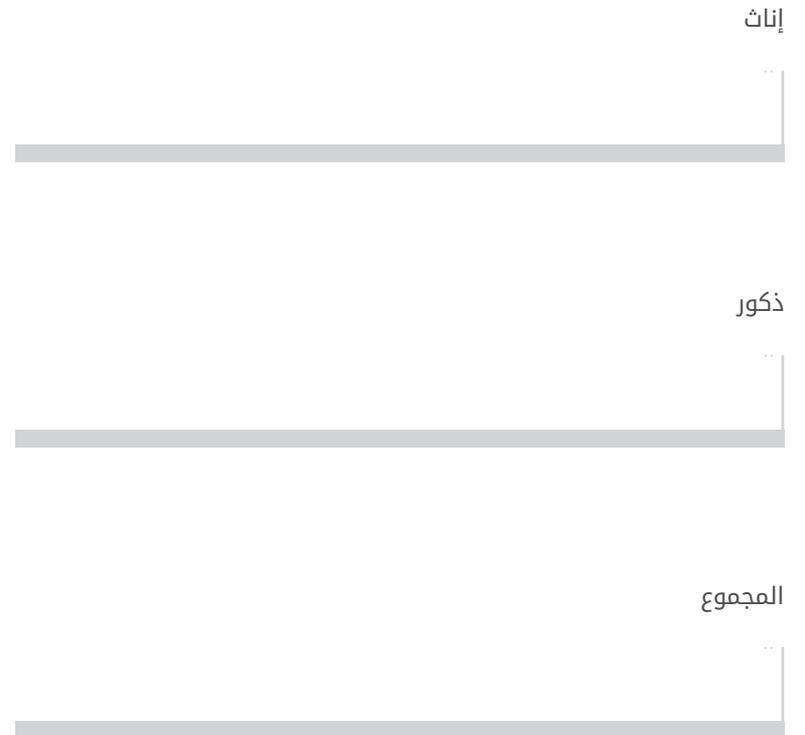
الأشخاص ذوو الإعاقة (%)



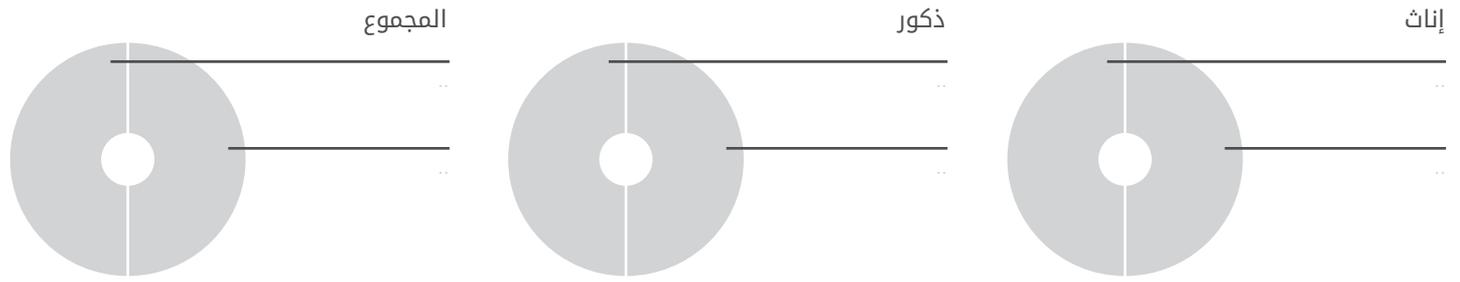
إجمالي السكان (%) 15 سنة وما فوق



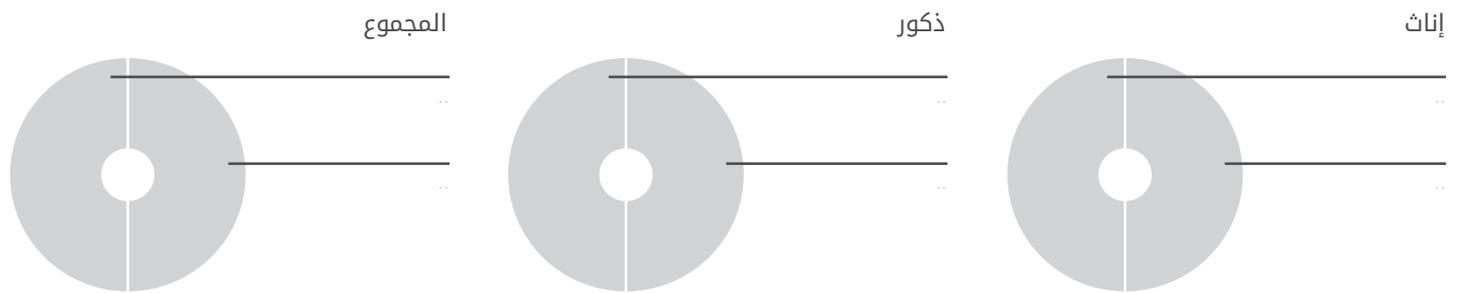
الأشخاص ذوو الإعاقة (%)



الأشخاص ذوو الإعاقة (%)



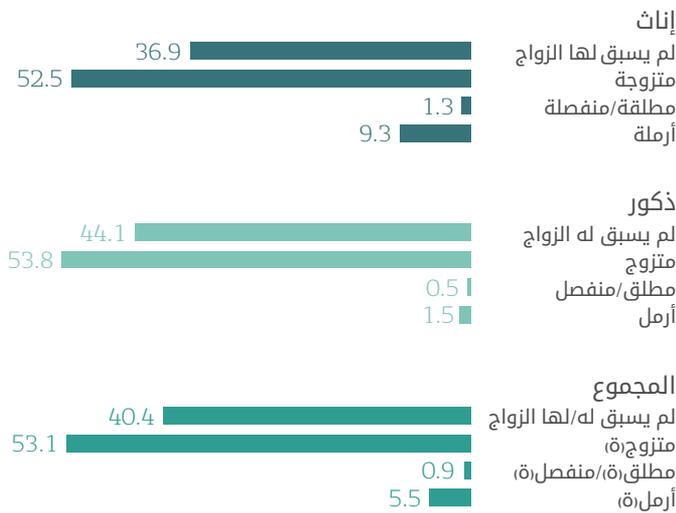
إجمالي السكان (%)



حسب الحالة الزوجية

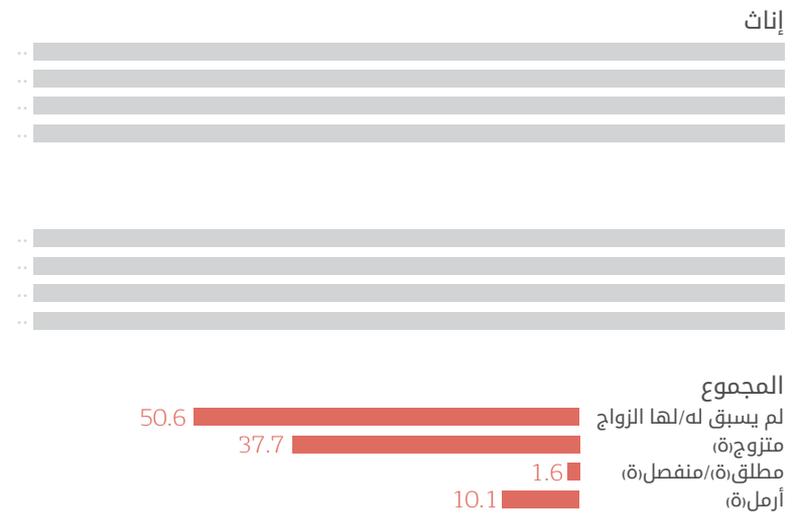
إجمالي السكان (%)

15 سنة وما فوق

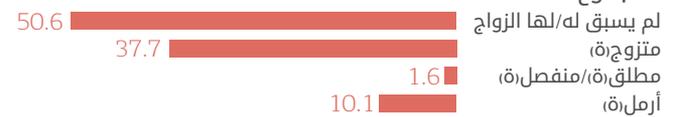


الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

15 سنة وما فوق



المجموع



المصدر

إدارة الإحصاء المركزي وآخرون (2004).

الإعاقة مرتين. كنتيجة لذلك، فإن مجموع النسب في مختلف أنواع الإعاقة يتخطى المئة. تم احتساب النسب على النحو التالي: عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في كل فئة/مجموع عدد الأشخاص ذوي الإعاقة.

الحواشي

1 البيانات الخاصة بهذه المؤشرات الثلاثة تعود إلى العام 2005.

2 قد يصحح الأشخاص ذوي الإعاقة عن وجود أكثر من نوع من الإعاقة. وبالنسبة لهذا المؤشر، تم احتساب الأشخاص ذوي الإعاقة في كل فئة من الفئات. مثلاً، جرى احتساب الأشخاص الذين صرّحوا عن نوعين من

تم استخدام جميع فئات البيانات كما قُدمت من قبل لبنان.

التوقيع/التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

البروتوكول الاختياري

تاريخ التوقيع
2007.6.14

تاريخ التصديق/الانضمام
لا

تاريخ التوقيع
2007.6.14

تاريخ التصديق/الانضمام
لا

المصدر:
UN (2014)

الإطار المؤسسي الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة

آليات تنسيق إضافية

آلية تنسيق وطنية

الاسم

الهيئة الوطنية لشؤون المعوقين

سنة التأسيس

1993

الرئيس

وزير الشؤون الاجتماعية

هل الاشخاص ذوو الإعاقة مُمَثَّلون؟

نعم

التعريف الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة

99 المعوق هو الشخص الذي تدنت أو انعدمت قدرته على: ممارسة نشاط حياتي هام واحد أو أكثر، أو على تأمين مستلزمات حياته الشخصية بمفرده، أو المشاركة في النشاطات الاجتماعية على قدم المساواة مع الآخرين، أو ضمان حياة شخصية أو اجتماعية طبيعية بحسب معايير مجتمعه السائدة، وذلك بسبب فقدان أو تقصير وظيفي، بدني أو حسي أو ذهني، كلي أو جزئي، دائم أو مؤقت، ناتج عن اعتلال بالولادة أو مكتسب أو عن حالة مرضية دامت أكثر مما ينبغي لها طبيياً أن تدوم. **66**

(قانون رقم 220 المتعلق بحقوق الأشخاص المعوقين، 2000)

الإطار التشريعي الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة (سنة الاعتماد)

إستراتيجية وطنية للإعاقة/خطة

يجري تطويرها حالياً

قانون عام/شامل عن الإعاقة

قانون رقم 220 المتعلق بحقوق الأشخاص المعوقين (2000)

مواد تتعلق بالإعاقة في الدستور؟

لا

المصدر:

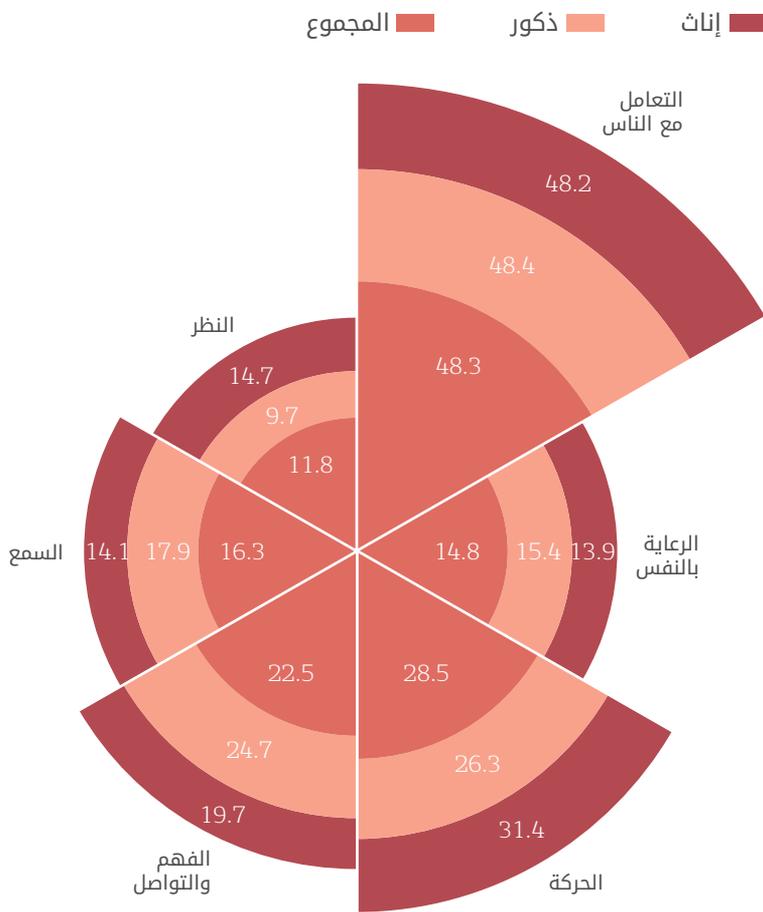
الاسكوا، بناء على بيانات جرى استيفاؤها من نقاط الاتصال الحكومية من خلال استبيان الإسكوا حول تنفيذ إتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة والعقد العربي للأشخاص ذوي الإعاقة (2013).



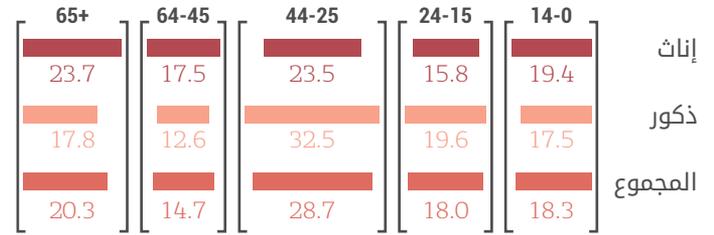
المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية	مؤشر التنمية البشرية	متوسط العمر المتوقع عند الولادة	الدخل القومي الإجمالي
المصدر: UNDP	0.760	73.9	15,552



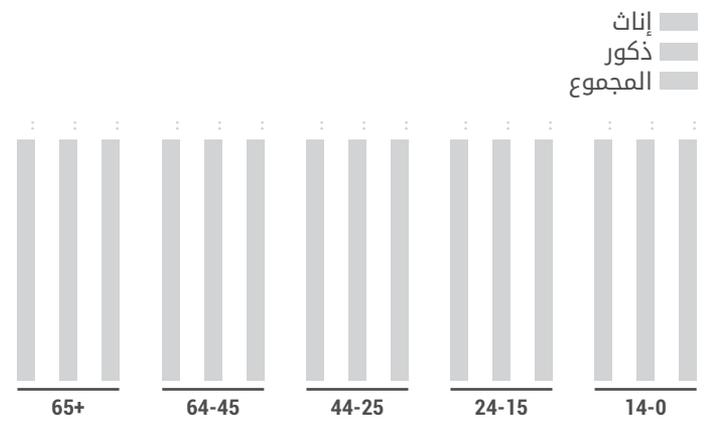
أنواع الإعاقة/الصعوبة (%)³



توزيع الأشخاص ذوي الإعاقة حسب الفئات العمرية (%)



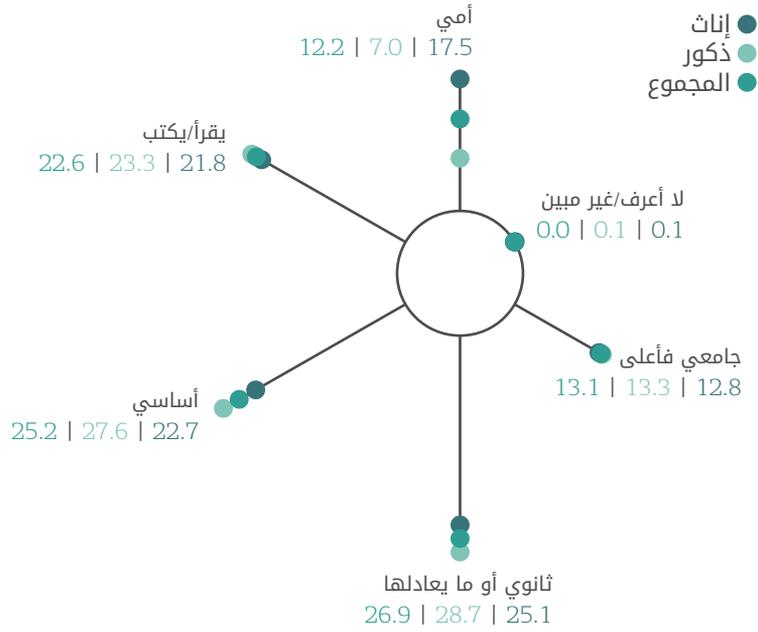
نسبة انتشار الإعاقة حسب الفئات العمرية (%)



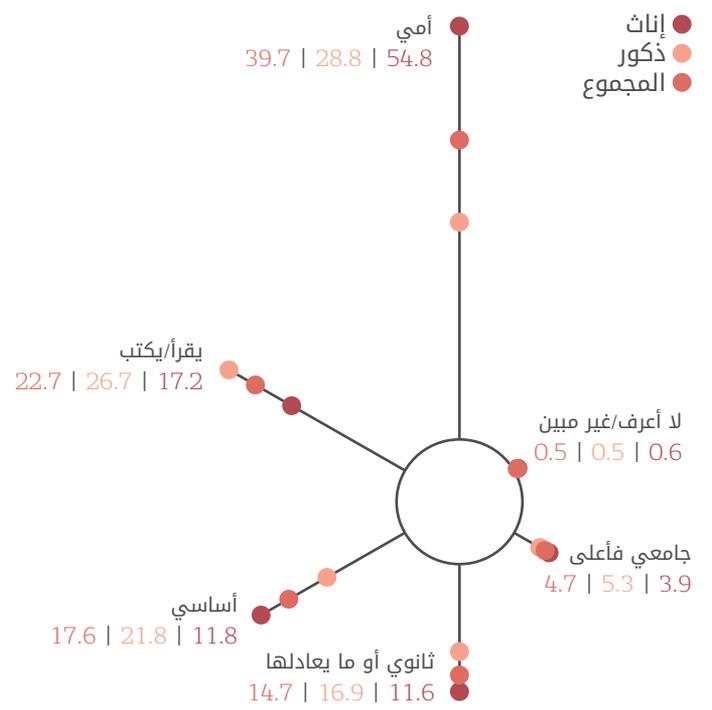
أسباب الإعاقة/الصعوبة (%)

السبب	إناث (%)	ذكور (%)	المجموع (%)
خلقي	23.1	23.6	23.4
ظروف متعلقة بالولادة	13.0	10.1	11.4
مرض وراثي	2.6	3.1	2.9
أمراض أخرى	19.9	14.4	16.7
سوء المعاملة الجسدية/ النفسية	0.8	1.7	1.3
كبر السن	13.9	6.8	9.8
إصابة/حادث	15.4	29.5	23.5
الحسد/السحر	1.3	1.2	1.3
أخرى	5.4	5.1	5.2
لا أعرف	4.6	4.3	4.4

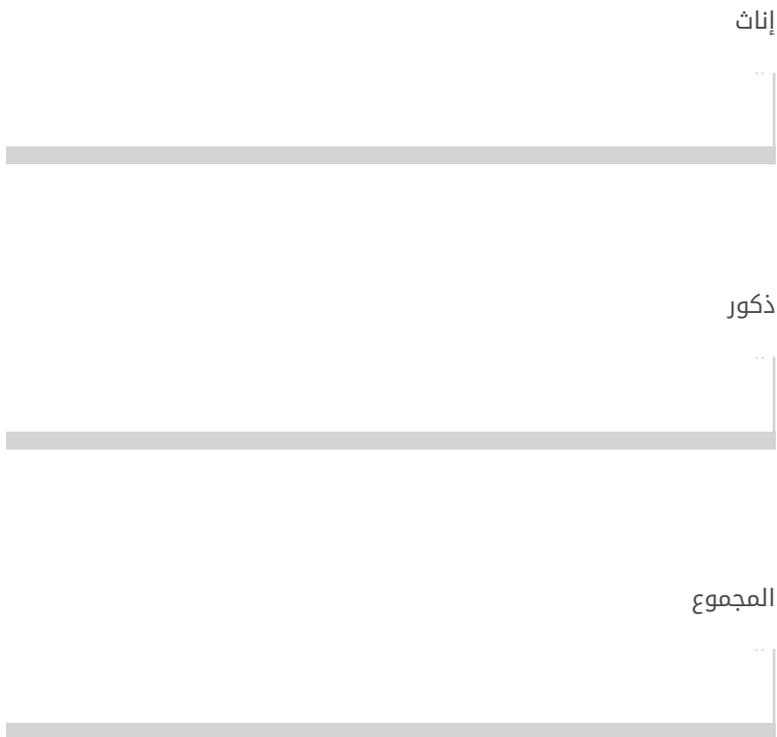
إجمالي السكان (%) 10 سنوات وما فوق



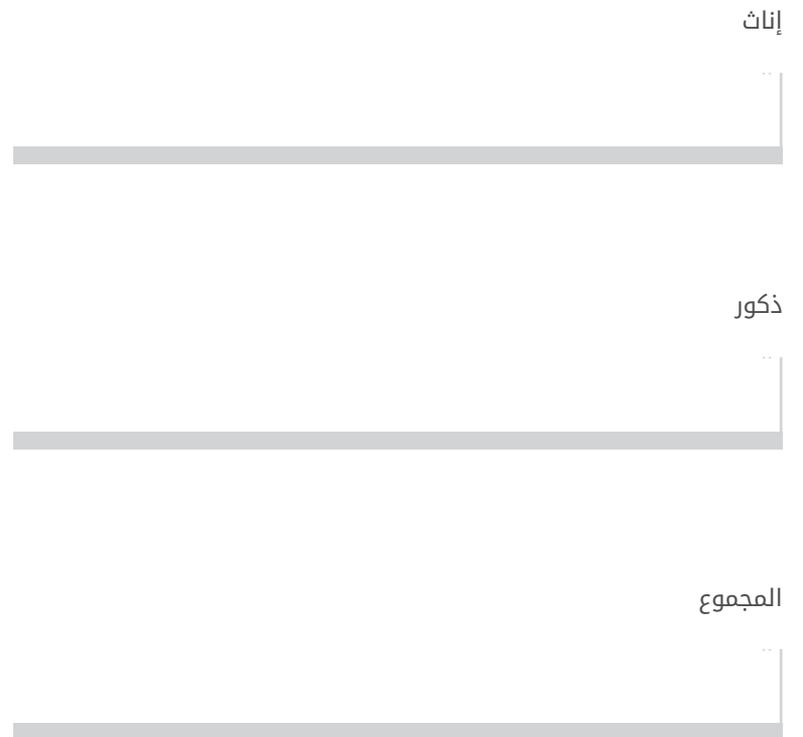
الأشخاص ذوو الإعاقة (%) 10 سنوات وما فوق



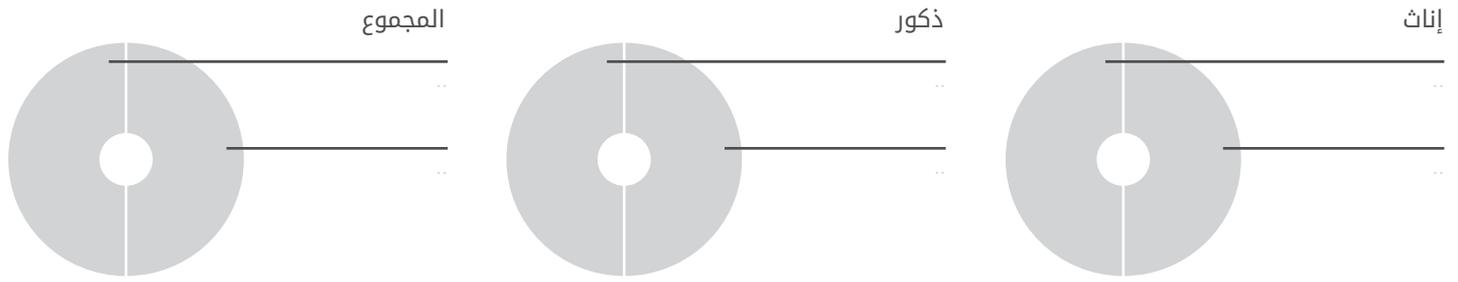
إجمالي السكان (%)



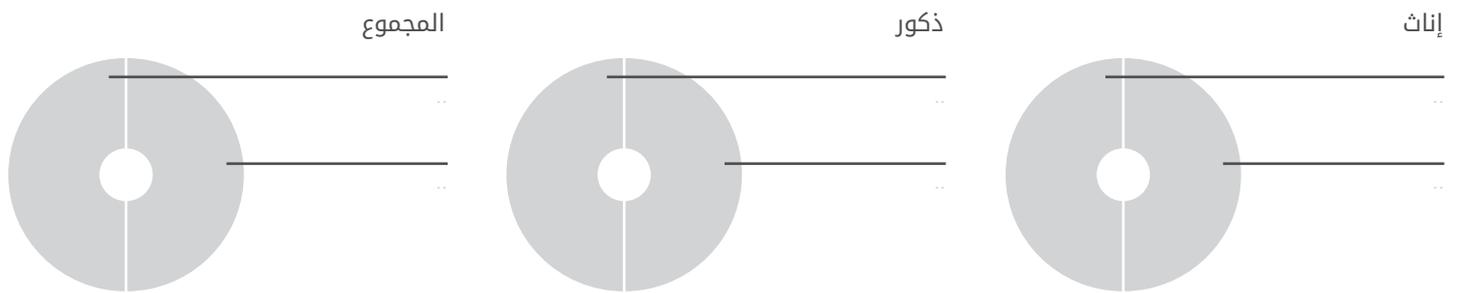
الأشخاص ذوو الإعاقة (%)



الأشخاص ذوو الإعاقة (%)



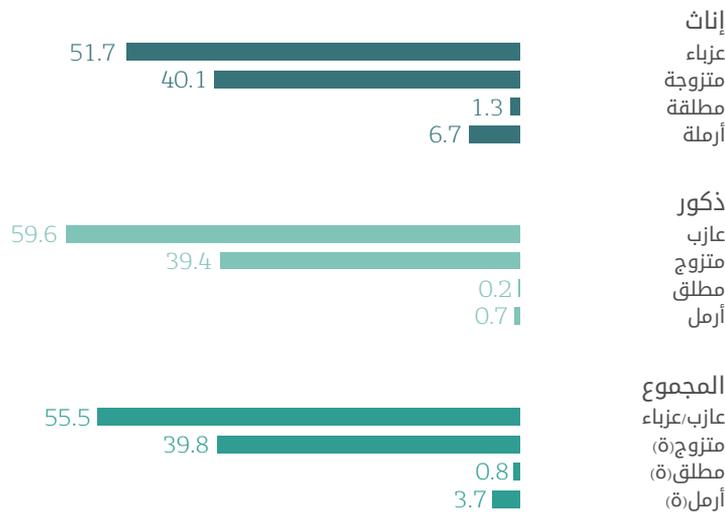
إجمالي السكان (%)



حسب الحالة الزوجية

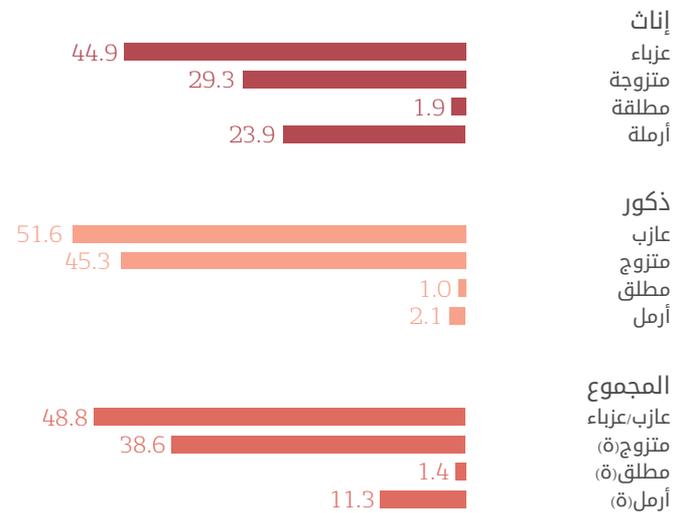
إجمالي السكان (%)

15 سنة وما فوق



الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

15 سنة وما فوق



المصدر

المشروع العربي لصحة الأسرة والمركز الوطني للوقاية من الأمراض السارية والمتوطنة ومكافحتها (2007).

الحواشي

- 1 جميع البيانات تتعلق بالمواطنين فقط.
- 2 بيانات عن إجمالي السكان غير متوفرة. بيانات عن حجم العينة متوفرة من المصدر.
- 3 قد يصرّح الأشخاص عن وجود أكثر من نوع من الإعاقة. بالنسبة لهذا المؤشر، تمّ احتساب الأشخاص في كل

فئة من الفئات. مثلاً، جرى احتساب الأشخاص الذين صرّحوا عن نوعين من الإعاقة مرتين. كنتيجة لذلك، فإن مجموع النسب يتخطى المئة. تم احتساب النسب على النحو التالي: عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في كل فئة/مجموع عدد الأشخاص ذوي الإعاقة.

تمّ استخدام جميع فئات البيانات كما قُدّمت من قبل ليبيا.

التوقيع/التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

البروتوكول الاختياري

تاريخ التوقيع
2008.5.1

تاريخ التصديق/الانضمام

تاريخ التوقيع

تاريخ التصديق/الانضمام

المصدر:
UN (2014)

الإطار المؤسسي الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة

آليات تنسيق إضافية

آلية تنسيق وطنية

الاسم

..

سنة التأسيس

..

الرئيس

..

هل الاشخاص ذوو الإعاقة مُمَثَّلون؟

..

التعريف الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة

66 .. 99

الإطار التشريعي الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة (سنة الاعتماد)

إستراتيجية وطنية للإعاقة/خطة

قانون عام/شامل عن الإعاقة

مواد تتعلق بالإعاقة في الدستور؟

..

..

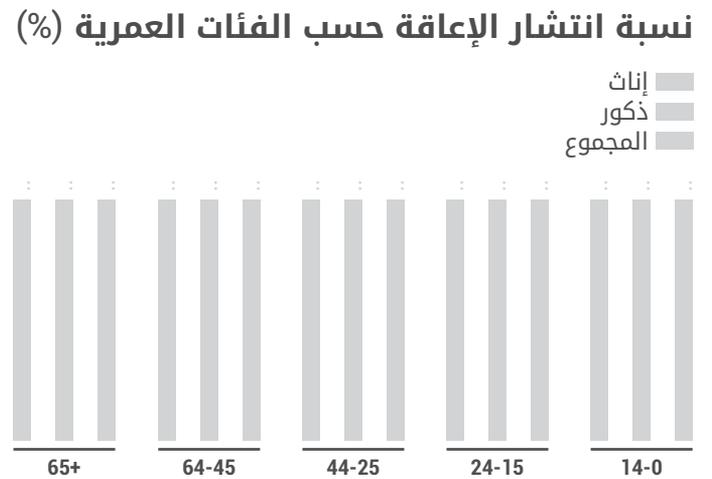
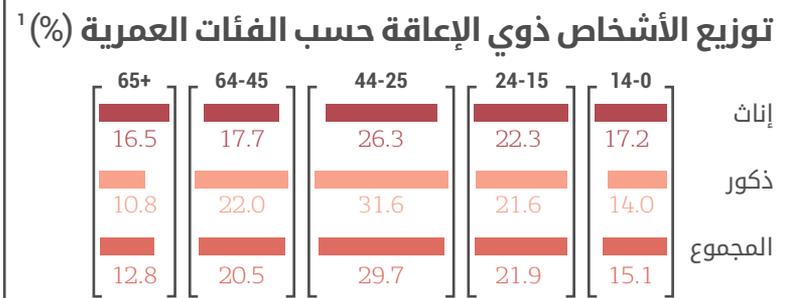
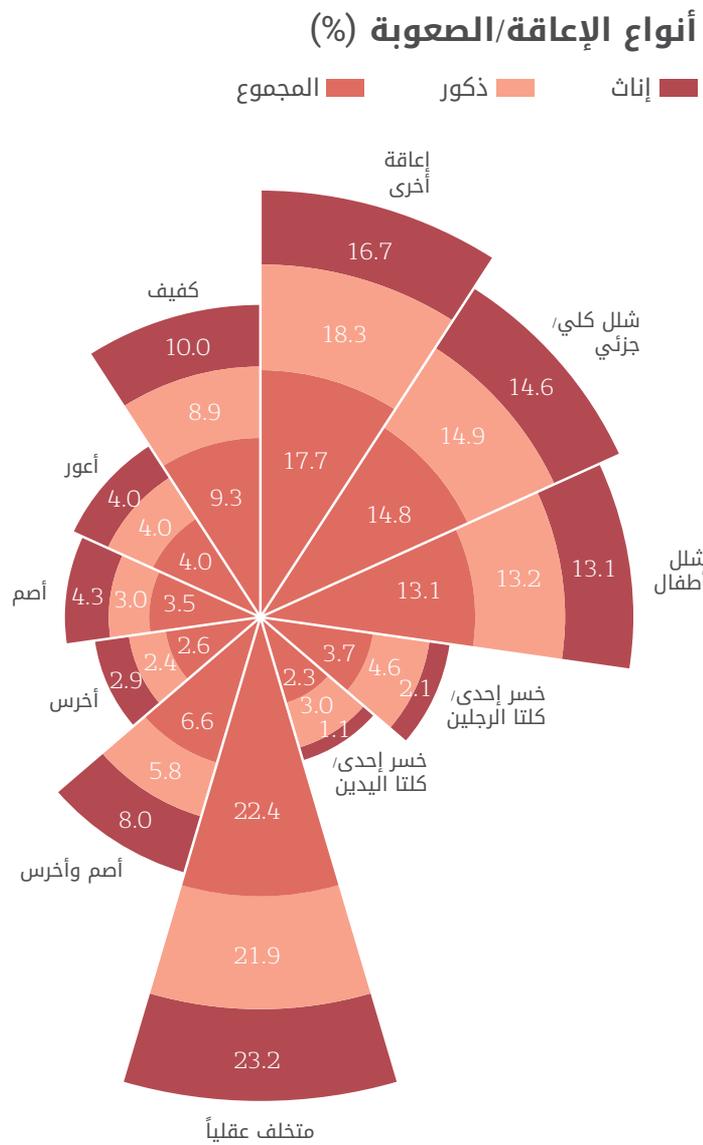
..

المصدر:

..



المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية	مؤشر التنمية البشرية	متوسط العمر المتوقع عند الولادة	الدخل القومي الإجمالي
المصدر: UNDP	0.633	71.9	4,737

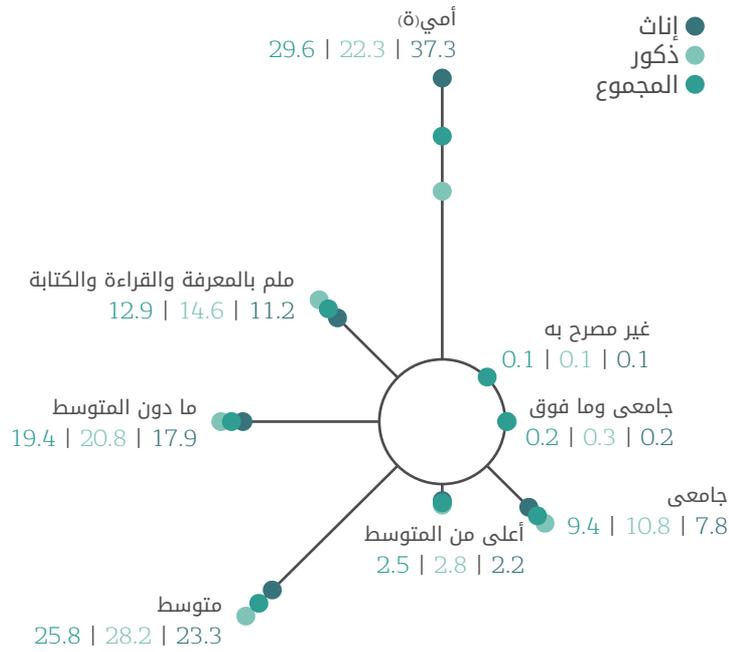


أسباب الإعاقة/الصعوبة (%)

السبب	إناث (%)	ذكور (%)	المجموع (%)
خلقى	54.6	50.4	51.9
ظروف متعلقة بالولادة	5.8	5.2	5.4
مرض وبائى	6.6	6.8	6.8
أمراض أخرى	6.8	7.0	6.9
سوء المعاملة الجسدية والنفسية	1.6	2.0	1.8
أصابة/حادث	7.2	17.6	13.9
كبر السن	13.6	7.1	9.4
أخرى	3.7	4.1	3.9

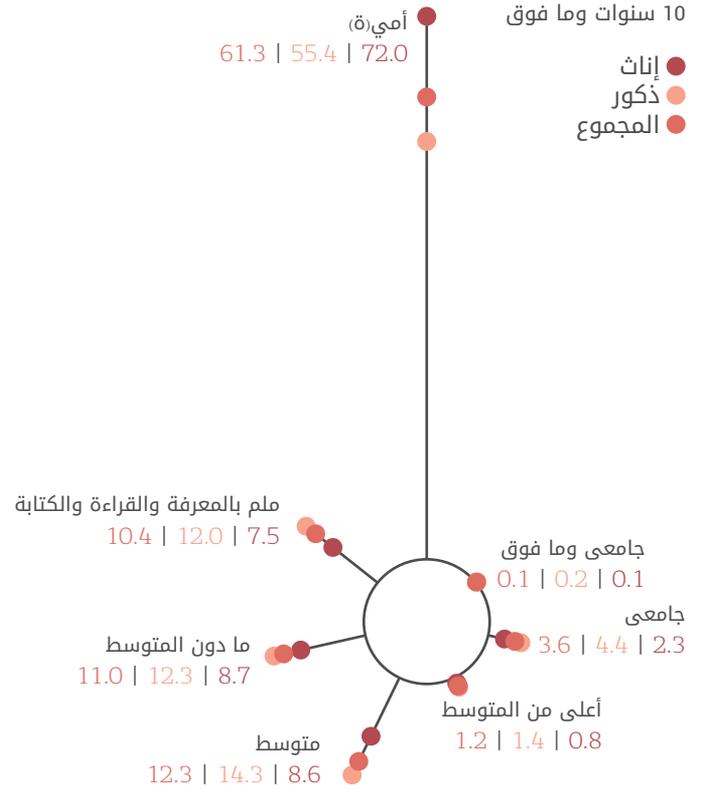
إجمالي السكان (%)

10 سنوات وما فوق



الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

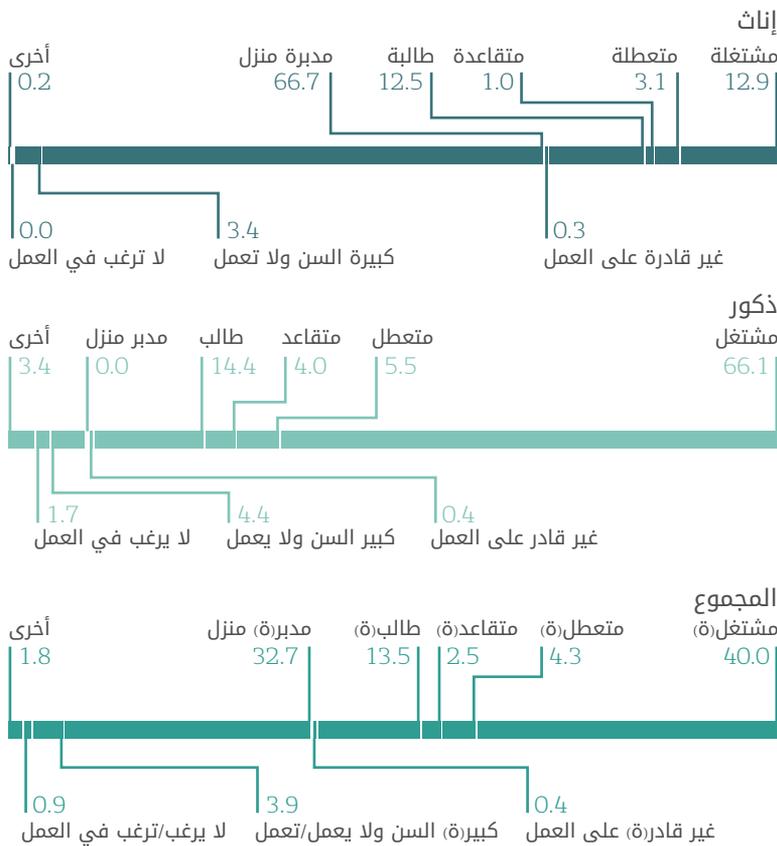
10 سنوات وما فوق



حسب النشاط الاقتصادي

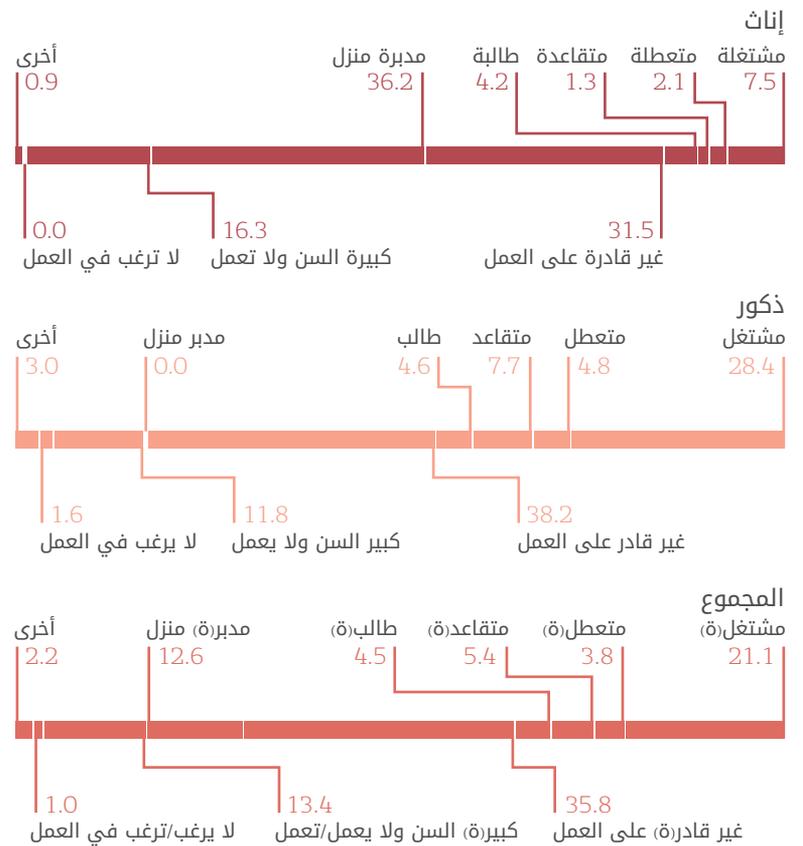
إجمالي السكان (%)

15 سنة وما فوق

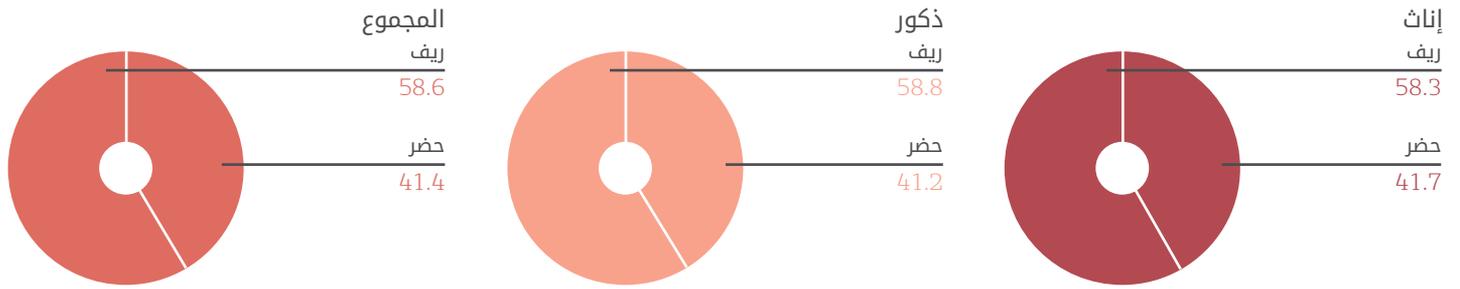


الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

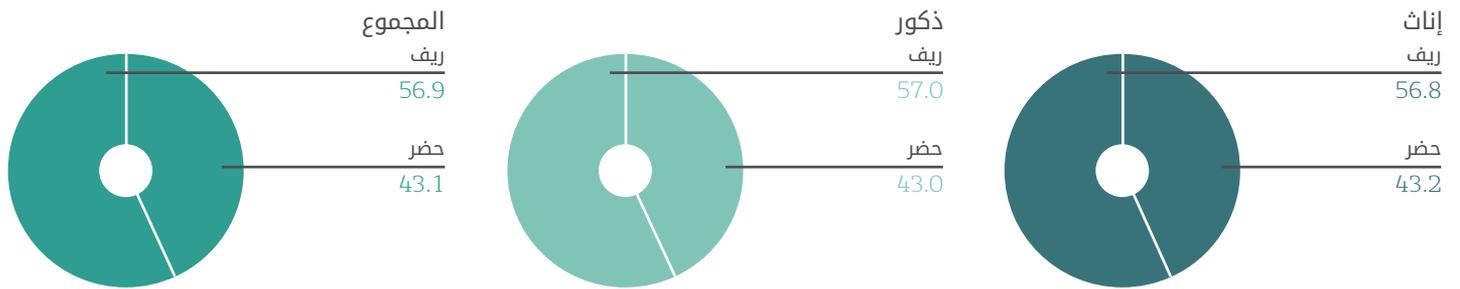
15 سنة وما فوق



الأشخاص ذوو الإعاقة¹ (%)



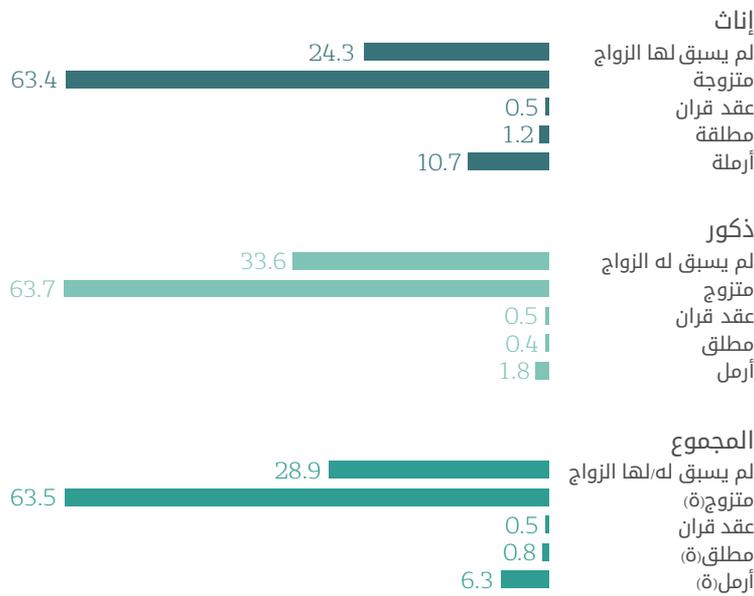
إجمالي السكان (%)



حسب الحالة الزوجية

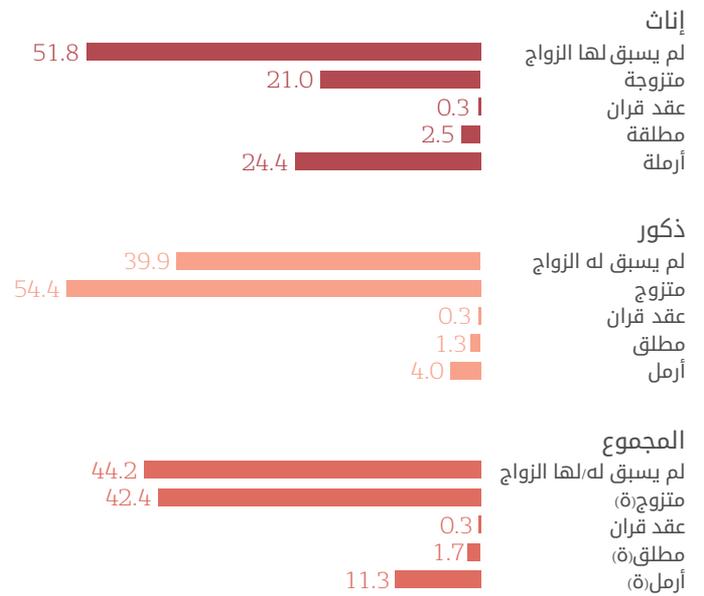
إجمالي السكان (%)

16 سنة وما فوق للإناث؛ 18 سنة وما فوق للذكور



الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

16 سنة وما فوق للإناث؛ 18 سنة وما فوق للذكور



المصدر

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2006).

الحواشي

1 تتعلق البيانات بالمواطنين فقط.

تم استخدام جميع فئات البيانات كما قُدمت من قبل مصر.

التوقيع/التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

البروتوكول الاختياري

تاريخ التوقيع
2007.4.4

تاريخ التصديق/الانضمام
2008.4.14

تاريخ التصديق/الانضمام
لا

المصدر:
UN (2014)

الإطار المؤسسي الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة

آلية تنسيق وطنية

الاسم

المجلس القومي لشؤون الإعاقة

سنة التأسيس

2012

الرئيس

رئيس مجلس الوزراء

هل الاشخاص ذوو الإعاقة مُمَثَّلون؟

نعم

آليات تنسيق إضافية

نقاط الاتصال في المواضيع المتعلقة بالإعاقة في الوزارات أو المؤسسات الحكومية الأخرى

التعريف الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة

99 كل شخص أصبح غير قادر على الاعتماد على نفسه في مزاولته عمل أو القيام بعمل آخر والاستقرار فيه ونقصت قدرته على ذلك نتيجة لقصور عضوي أو عقلي أو حسي أو نتيجة عجز خلقي منذ الولادة. 66

(قانون رقم 39 المعدل بقانون رقم 49 بشأن تأهيل المعوقين، 1982)

الإطار التشريعي الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة (سنة الاعتماد)

إستراتيجية وطنية للإعاقة/خطة

لا

قانون عام/شامل عن الإعاقة

قانون رقم 39 بشأن تأهيل المعوقين (1975)
المعدل بقانون رقم 49 (1982)

مواد تتعلق بالإعاقة في الدستور؟

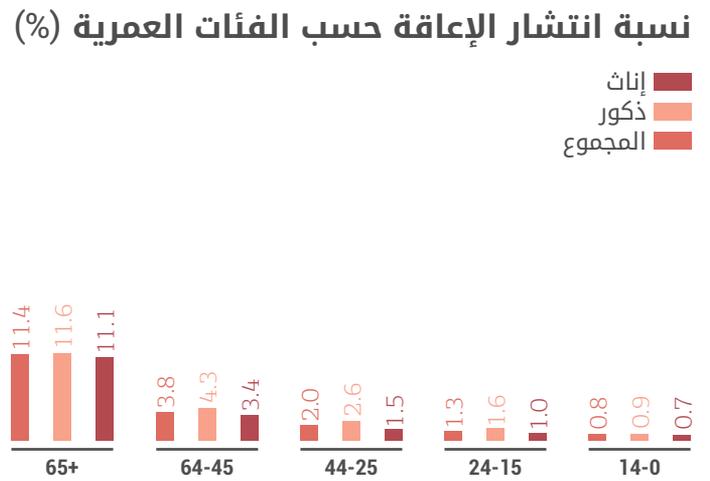
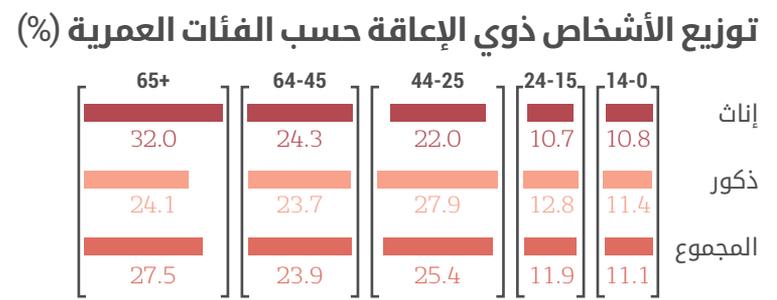
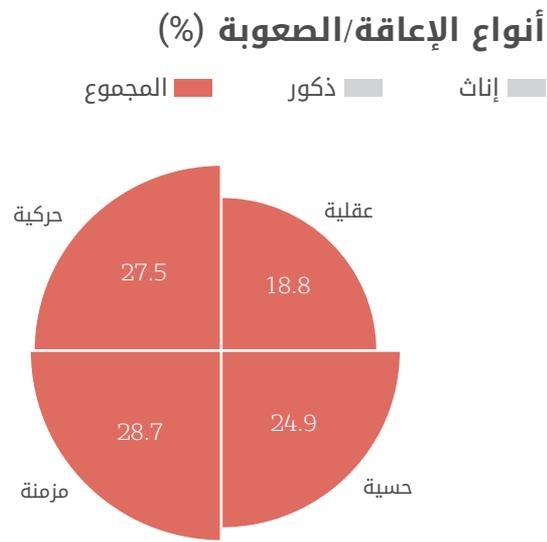
نعم

المصدر:

الاسكوا، بناء على بيانات جرى استيفاؤها من نقاط الاتصال الحكومية من خلال استبيان الإسكوا حول تنفيذ إتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة والعقد العربي للأشخاص ذوي الإعاقة (2013).



الدخل القومي الإجمالي	متوسط العمر المتوقع عند الولادة	مؤشر التنمية البشرية	المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ¹
3,460	70.4	0.558	المصدر: UNDP

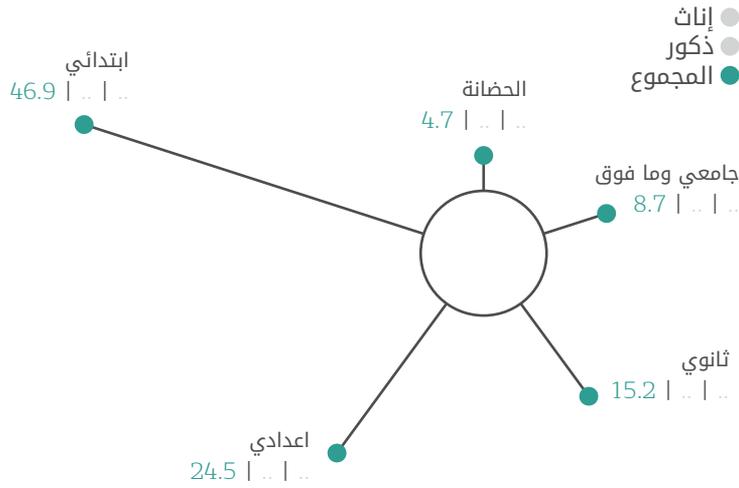


أسباب الإعاقة/الصعوبة (%)

المجموع	ذكور	إناث
..
..
..
..

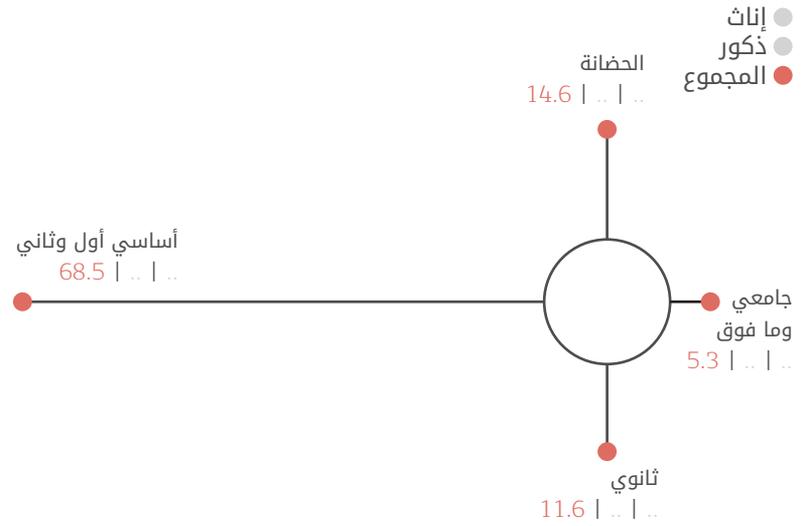
إجمالي السكان (%)

10 سنوات وما فوق



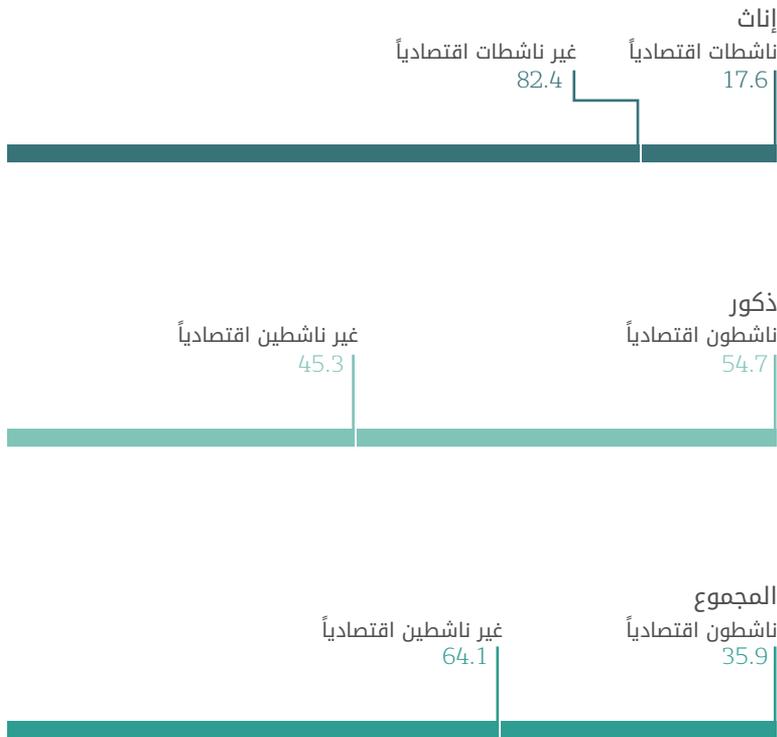
الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

10 سنوات وما فوق



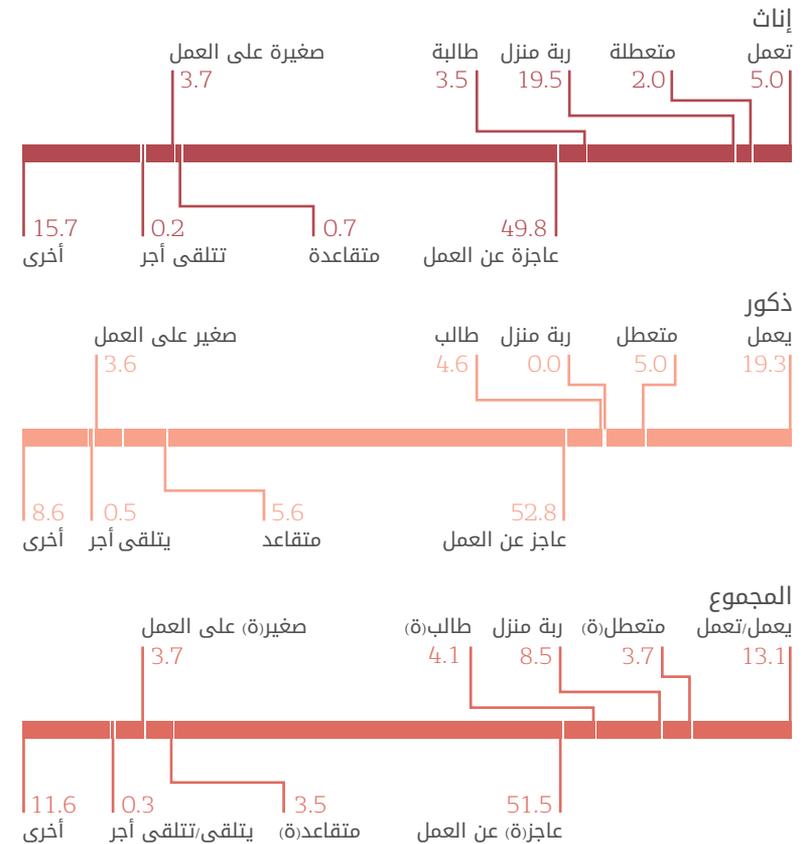
إجمالي السكان (%)

15 سنة وما فوق

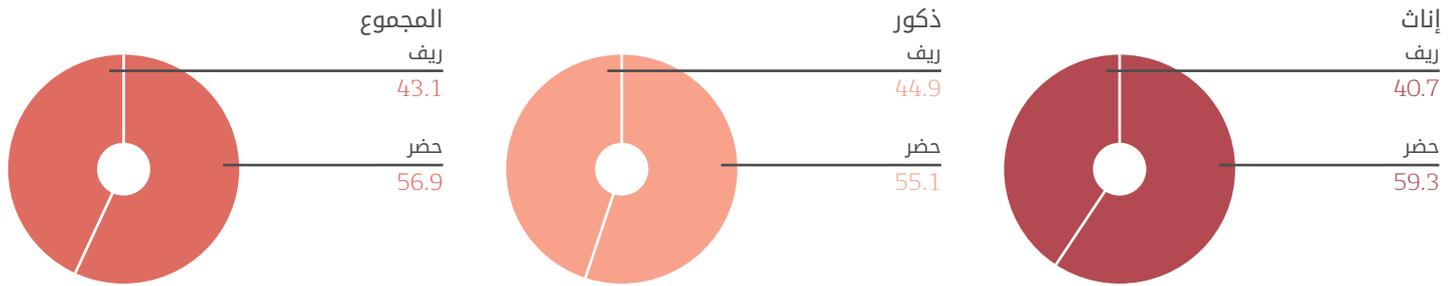


الأشخاص ذوو الإعاقة (%)³

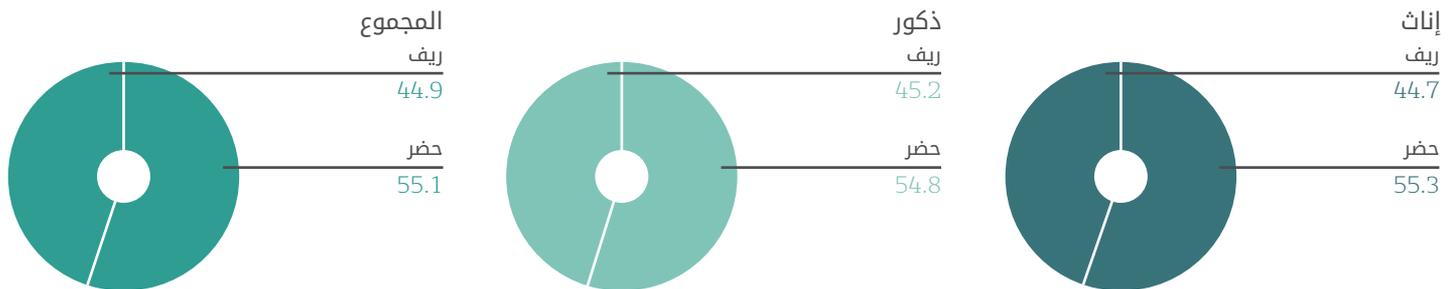
15 سنة وما فوق



الأشخاص ذوو الإعاقة (%)



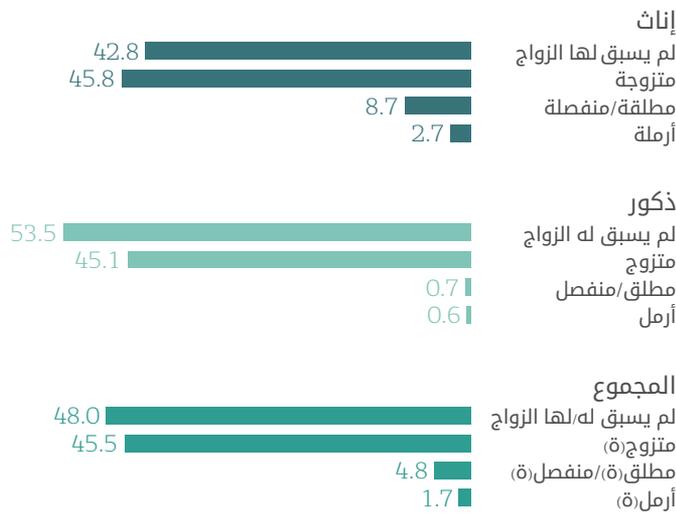
إجمالي السكان (%)



حسب الحالة الزوجية

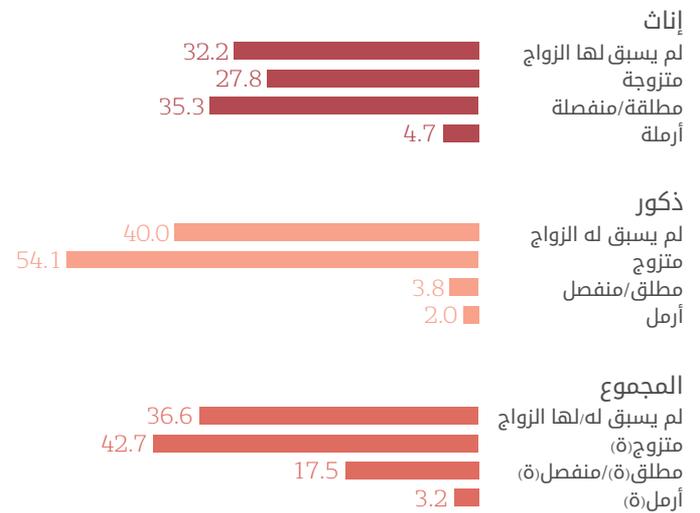
إجمالي السكان (%)

15 سنة وما فوق



الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

15 سنة وما فوق



المصادر

الندوبية السامية للتخطيط (2004). وزارة التضامن، والمرأة، والأسرة والتنمية الاجتماعية (2006).

الحواشي

- البيانات الخاصة بهذه المؤشرات الثلاثة تعود إلى العام 2005.
- نسبة انتشار الإعاقة هي 5.1 بالمائة حسب الدراسة الاستقصائية الوطنية بشأن الإعاقة (وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية (2006)).

تم استخدام جميع فئات البيانات كما قُدمت من قبل المغرب.

التوقيع/التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

البروتوكول الاختياري

تاريخ التوقيع
2007.3.30



تاريخ التصديق/الانضمام
2009.4.8



تاريخ التوقيع
لا



تاريخ التصديق/الانضمام
2009.4.8



المصدر:
UN (2014)

الإطار المؤسسي الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة

آلية تنسيق وطنية

الاسم

مديرية النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية

سنة التأسيس

1994

الرئيس

وزير التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية

هل الاشخاص ذوو الإعاقة مُقْتَلون؟

نعم

آليات تنسيق إضافية

بجري تطويرها حالياً

التعريف الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة

99 يعتبر معاقاً بمفهوم هذا القانون كل شخص يوجد في حالة عجز أو عرقلة دائمة أو عارضة، ناتجة عن نقص أو عدم قدرة تمنعه من أداء وظائفه الحياتية لا فرق بين من ولد معاقاً ومن عرضت له إعاقة بعد ذلك. 66

(قانون الرعاية الاجتماعية للأشخاص المعاقين، 1993)¹

الإطار التشريعي الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة (سنة الاعتماد)

إستراتيجية وطنية للإعاقة/خطة

الاستراتيجية الوطنية للوقاية من الإعاقة
(2008)³

قانون عام/شامل عن الإعاقة

قانون الرعاية الاجتماعية للأشخاص المعاقين
(1993)²

مواد تتعلق بالإعاقة في الدستور؟

نعم

الحواشي:

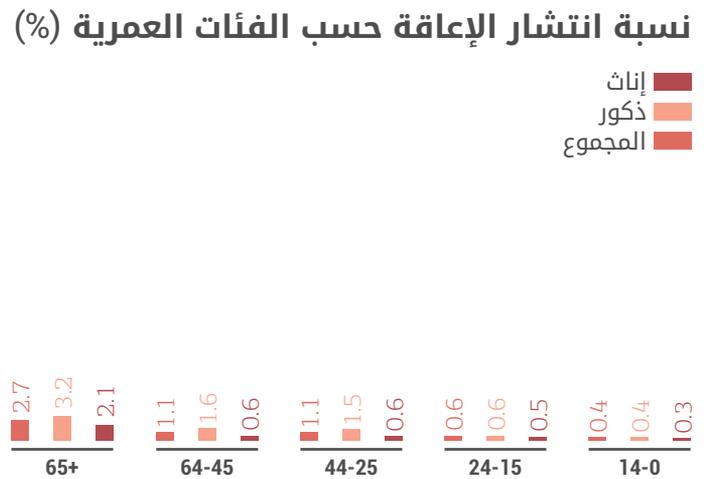
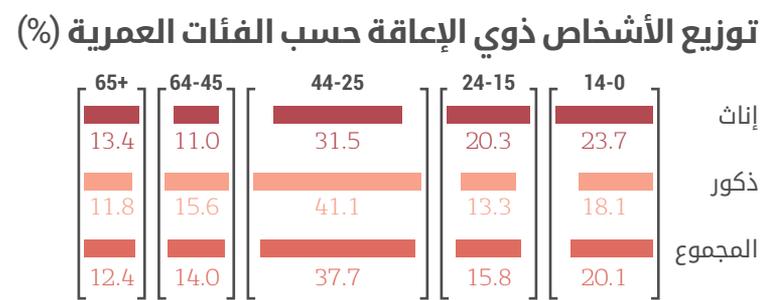
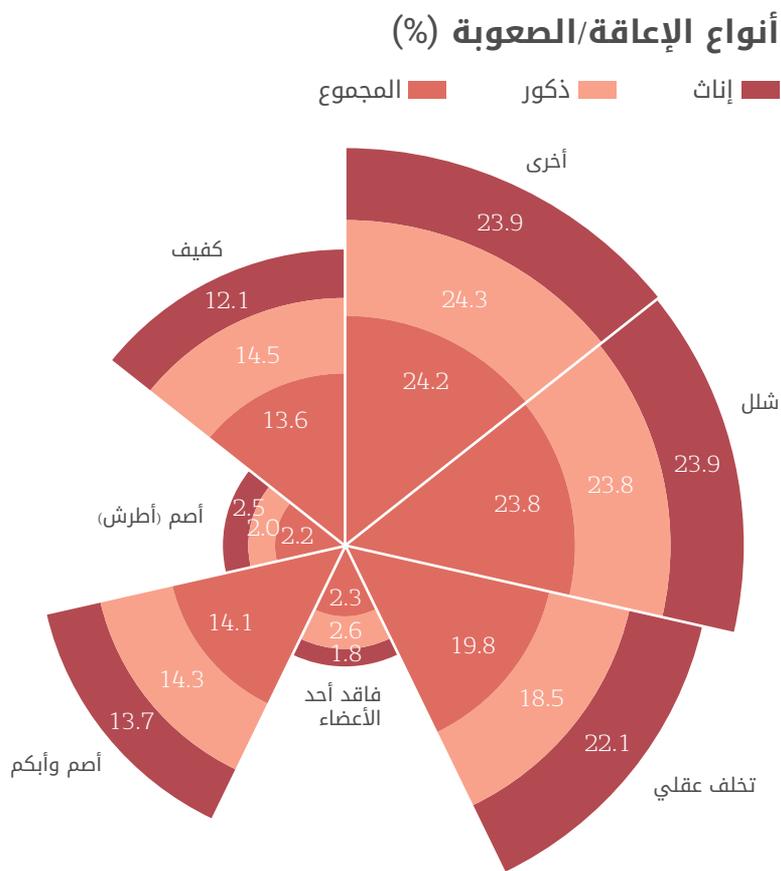
- 1 هناك قانون جديد يتعلق بتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة يتضمن تعريفاً جديداً للأشخاص ذوي الإعاقة، وهو حالياً في انتظار التصديق عليه.
- 2 يوجد في المغرب قانون شامل حول الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية (قانون الرعاية الاجتماعية للمكفوفين وضعاف البصر (1982)).
- 3 يجري حالياً تطوير إستراتيجية وطنية جديدة حول الإعاقة.

المصدر:

الاسكوا، بناء على بيانات جرى استيفؤها من نقاط الاتصال الحكومية من خلال استبيان الإسكوا حول تنفيذ إتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والعقد العربي للأشخاص ذوي الإعاقة (2013).



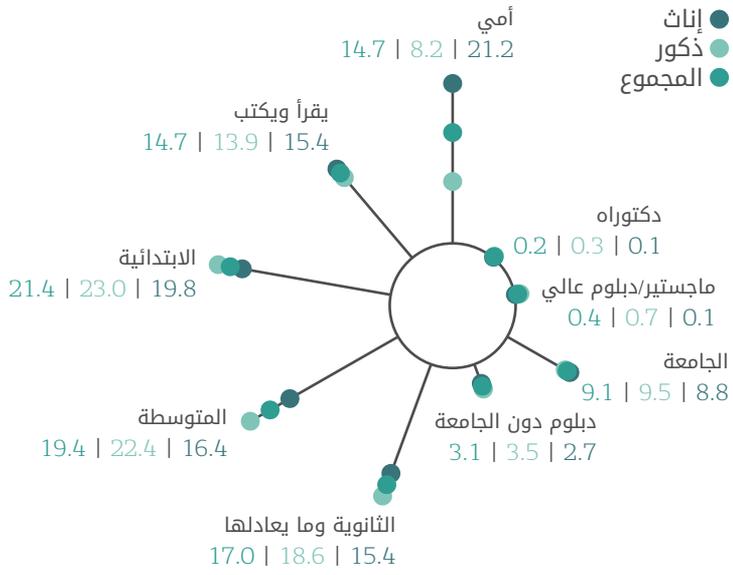
المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ²	مؤشر التنمية البشرية	متوسط العمر المتوقع عند الولادة	الدخل القومي الإجمالي
المصدر: UNDP	0.748	72.5	20,780



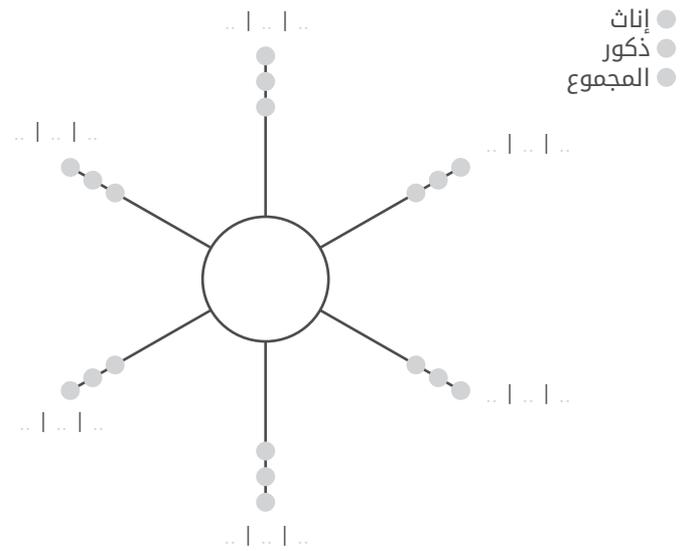
أسباب الإعاقة/الصعوبة (%)

السبب	الإناث (%)	الذكور (%)	المجموع (%)
..
..
..
..

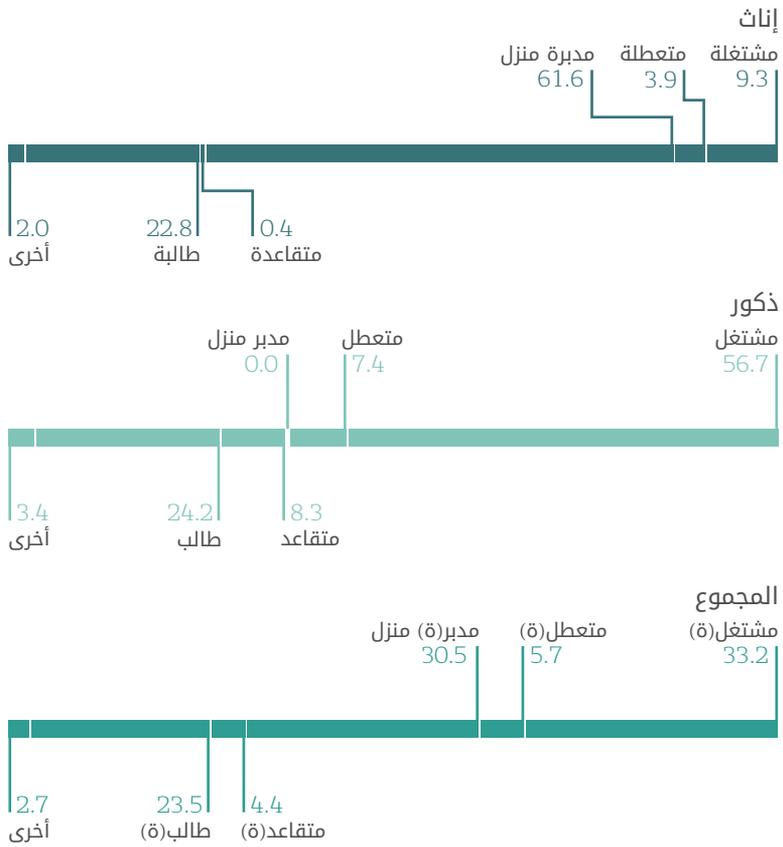
إجمالي السكان (%) 10 سنوات وما فوق



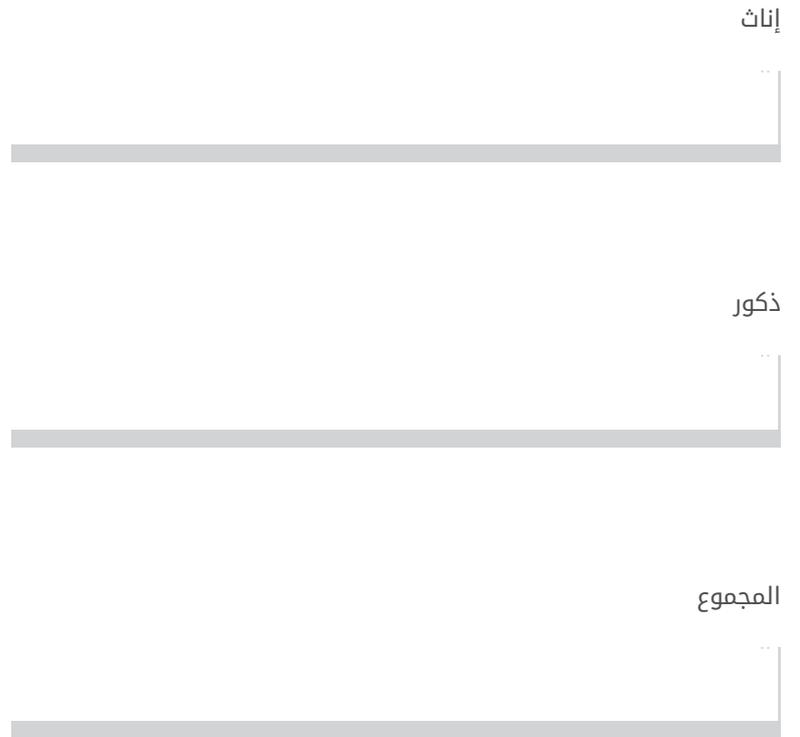
الأشخاص ذوو الإعاقة (%)



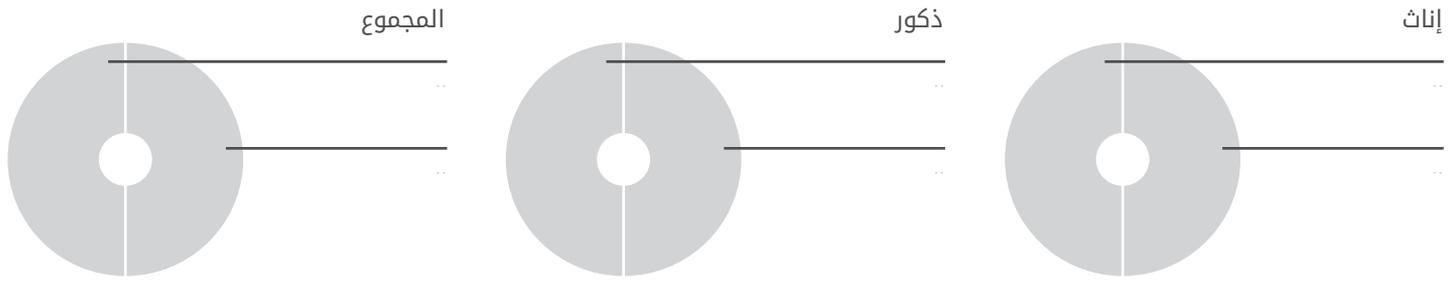
إجمالي السكان (%) 15 سنة وما فوق



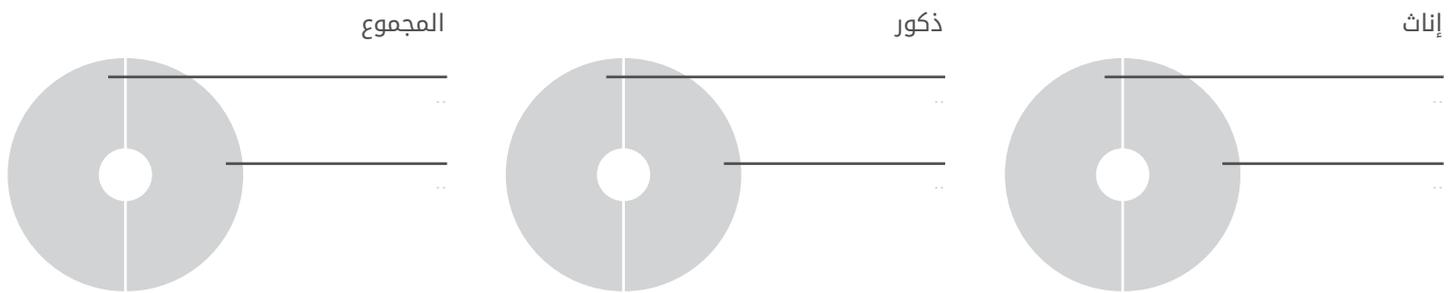
الأشخاص ذوو الإعاقة (%)



الأشخاص ذوو الإعاقة (%)



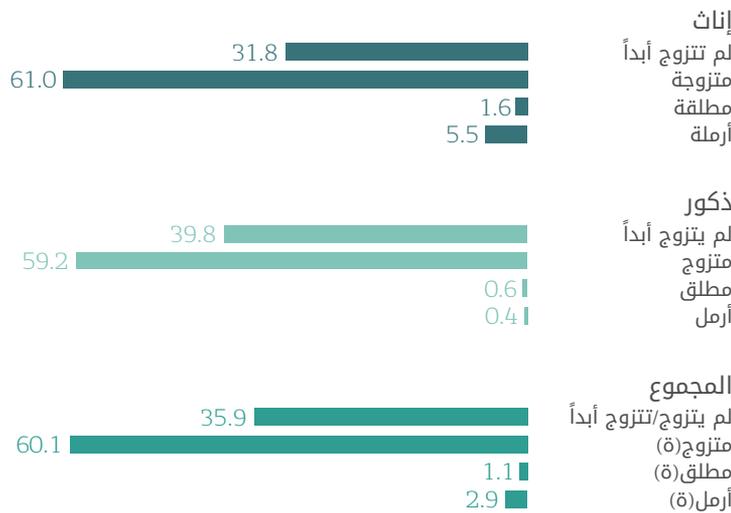
إجمالي السكان (%)



حسب الحالة الزوجية

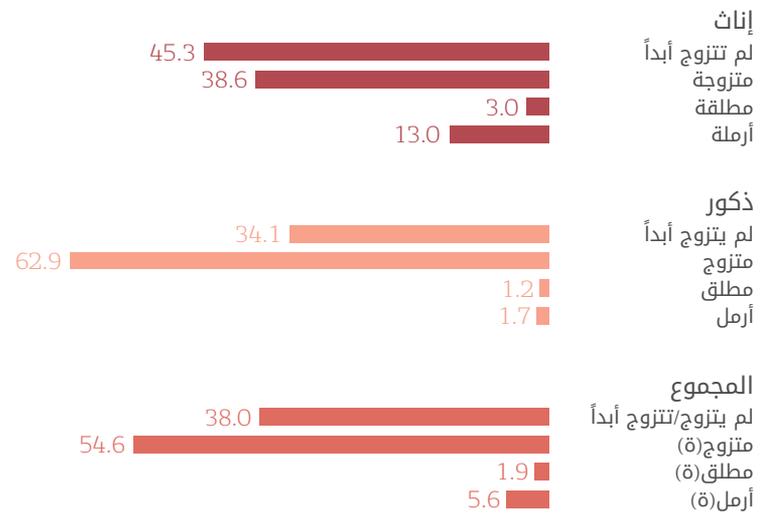
إجمالي السكان (%)

15 سنة وما فوق



الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

15 سنة وما فوق



المصدر

مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (2004)؛
مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (2007).

الحواشي

- 1 جميع البيانات تتعلق بالمواطنين فقط.
- 2 البيانات الخاصة بهذه المؤشرات الثلاثة تعود إلى العام 2005.

3 نسبة انتشار الإعاقة هي 0.8 بالمائة حسب المسح الديموغرافي (مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (2007)).

تم استخدام جميع فئات البيانات كما قُدمت من قبل المملكة العربية السعودية.

التوقيع/التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

البروتوكول الاختياري

تاريخ التوقيع

لا

تاريخ التصديق/الانضمام

2008.6.24

تاريخ التوقيع

لا

تاريخ التصديق/الانضمام

2008.6.24

المصدر:

.UN (2014)

الإطار المؤسسي الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة

آلية تنسيق وطنية

الاسم

لجنة تنسيق خدمات الأشخاص ذوي الإعاقة

سنة التأسيس

1979

الرئيس

وكيل الوزارة المساعد للرعاية الاجتماعية

هل الأشخاص ذوو الإعاقة مُمَثَّلون؟

نعم

آليات تنسيق إضافية

نقاط الاتصال في المواضيع المتعلقة بالإعاقة في الوزارات أو المؤسسات الحكومية الأخرى

لجنة تنفيذ الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

لجنة تنفيذ العقد العربي

المجلس الأعلى لشؤون المعوقين

وحدة ذوي الإعاقة، هيئة حقوق الإنسان

التعريف الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة

99 كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في قدراته الجسمية أو الحسية أو العقلية أو التواصلية أو التعليمية أو النفسية إلى المدى الذي يقلل من إمكانية تلبية متطلباته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين. 66

(نظام رعاية المعوقين، 2000)

الإطار التشريعي الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة (سنة الاعتماد)

إستراتيجية وطنية للإعاقة/خطة

استراتيجيات قطاعية¹

قانون عام/شامل عن الإعاقة

اللائحة الأساسية لبرامج تأهيل المعوقين (1979)؛ نظام رعاية المعوقين (2000)

مواد تتعلق بالإعاقة في الدستور؟

نعم

الحواشي:

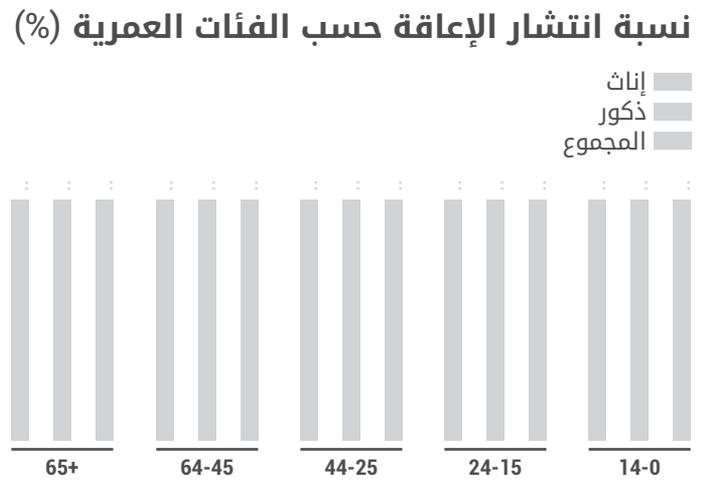
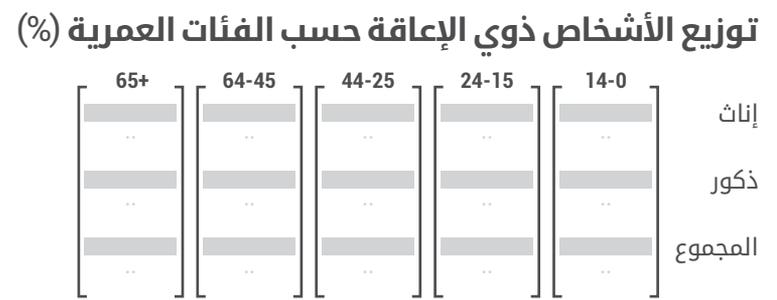
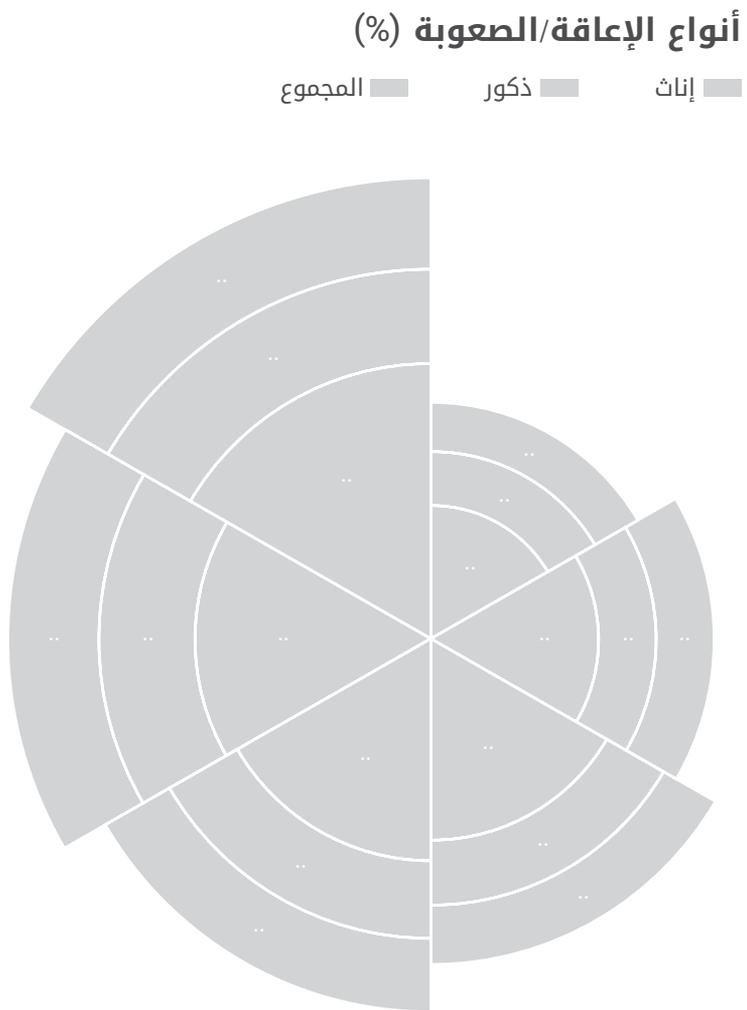
1 الاستراتيجية الوطنية للشباب (2010) والاستراتيجية الوطنية لتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة (2011).

المصدر:

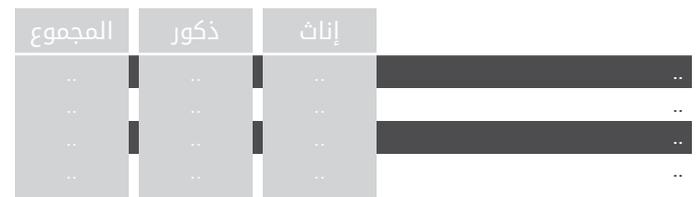
الاسكوا، بناء على بيانات جرى استيفاؤها من نقاط الاتصال الحكومية من خلال استبيان الإسكوا حول تنفيذ إتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والعقد العربي للأشخاص ذوي الإعاقة (2013).



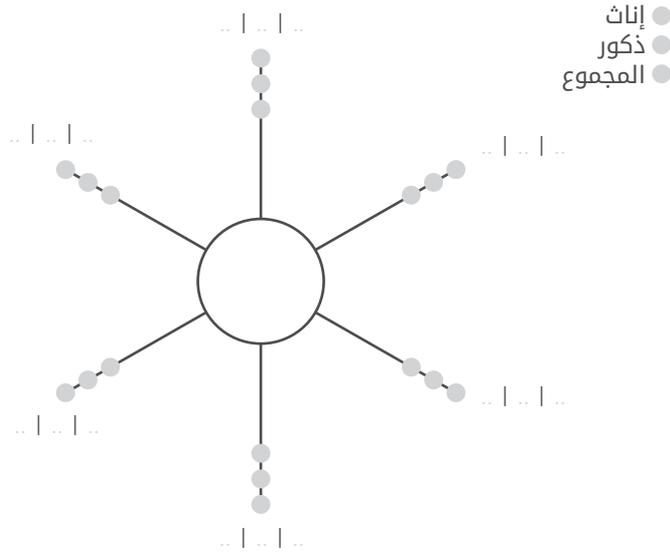
الدخل القومي الإجمالي	متوسط العمر المتوقع عند الولادة	مؤشر التنمية البشرية	المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ¹
2,174	58.9	0.467	المصدر: UNDP



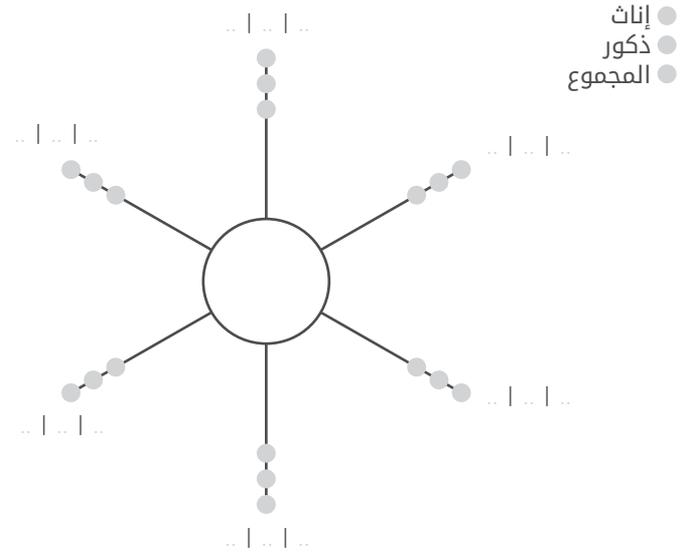
أسباب الإعاقة/الصعوبة (%)



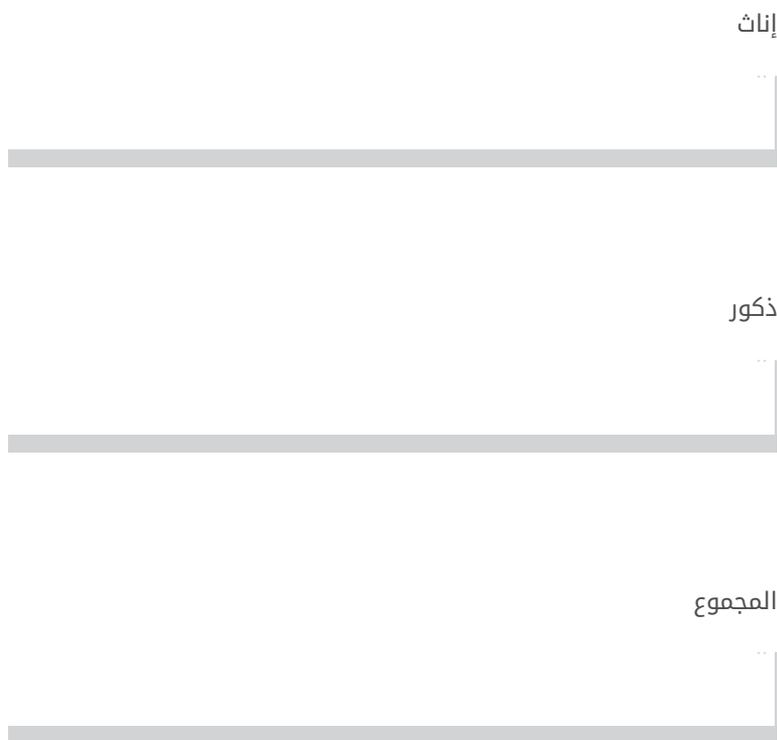
إجمالي السكان (%)



الأشخاص ذوو الإعاقة (%)



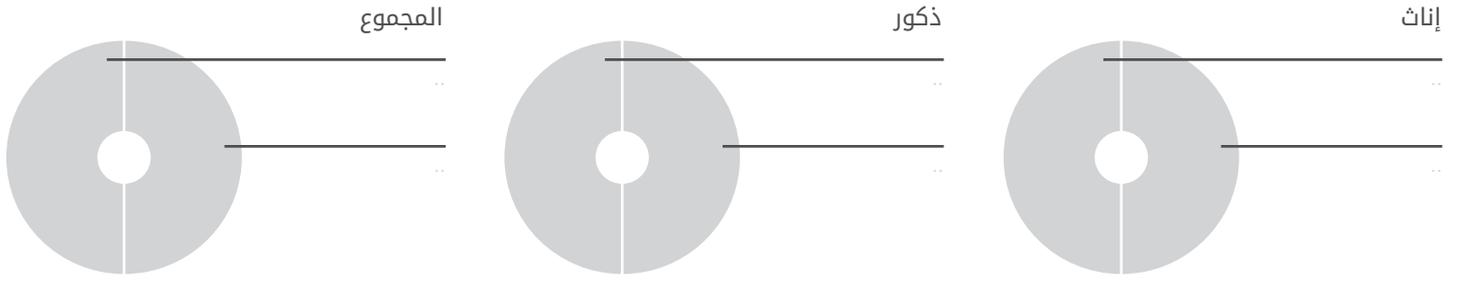
إجمالي السكان (%)



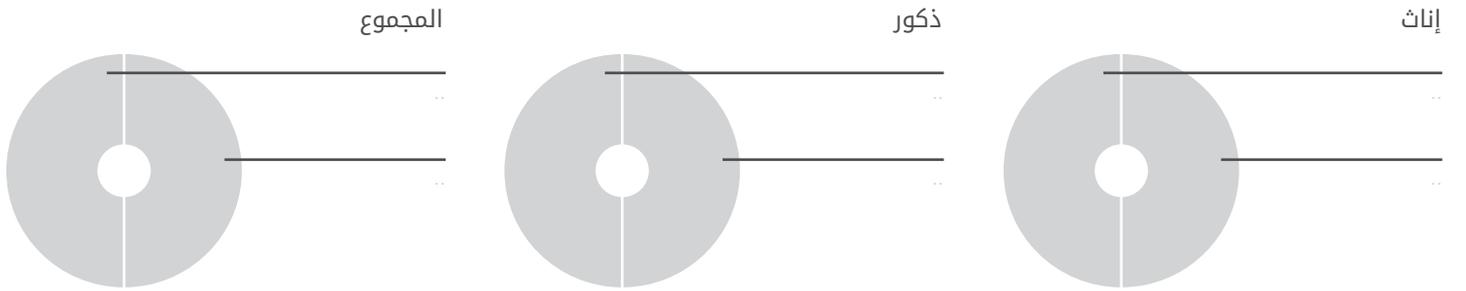
الأشخاص ذوو الإعاقة (%)



الأشخاص ذوو الإعاقة (%)



إجمالي السكان (%)



إجمالي السكان (%)

الأشخاص ذوو الإعاقة (%)



التوقيع/التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

البروتوكول الاختياري

تاريخ التوقيع

لا



تاريخ التصديق/الانضمام

2012.4.3

تاريخ التوقيع

لا



تاريخ التصديق/الانضمام

2012.4.3

المصدر:

.UN (2014)

الإطار المؤسسي الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة

آليات تنسيق إضافية



آلية تنسيق وطنية

الاسم

..

سنة التأسيس

..

الرئيس

..

هل الاشخاص ذوو الإعاقة مُمَثَّلون؟

..

التعريف الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة

66 .. 99

الإطار التشريعي الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة (سنة الاعتماد)

إستراتيجية وطنية للإعاقة/خطة

..

قانون عام/شامل عن الإعاقة

..

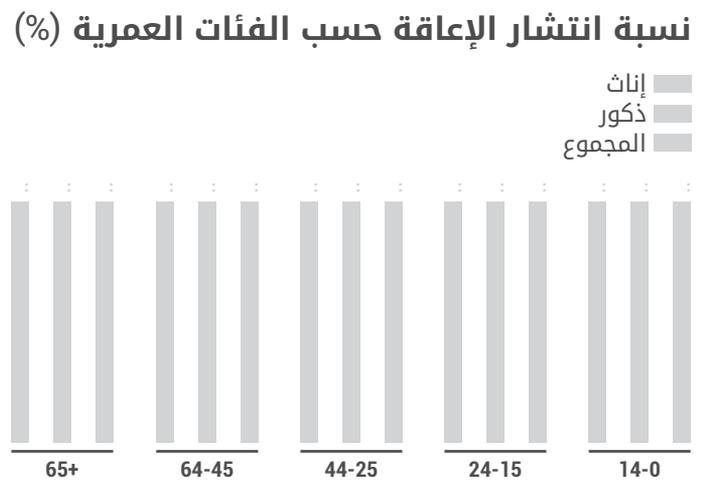
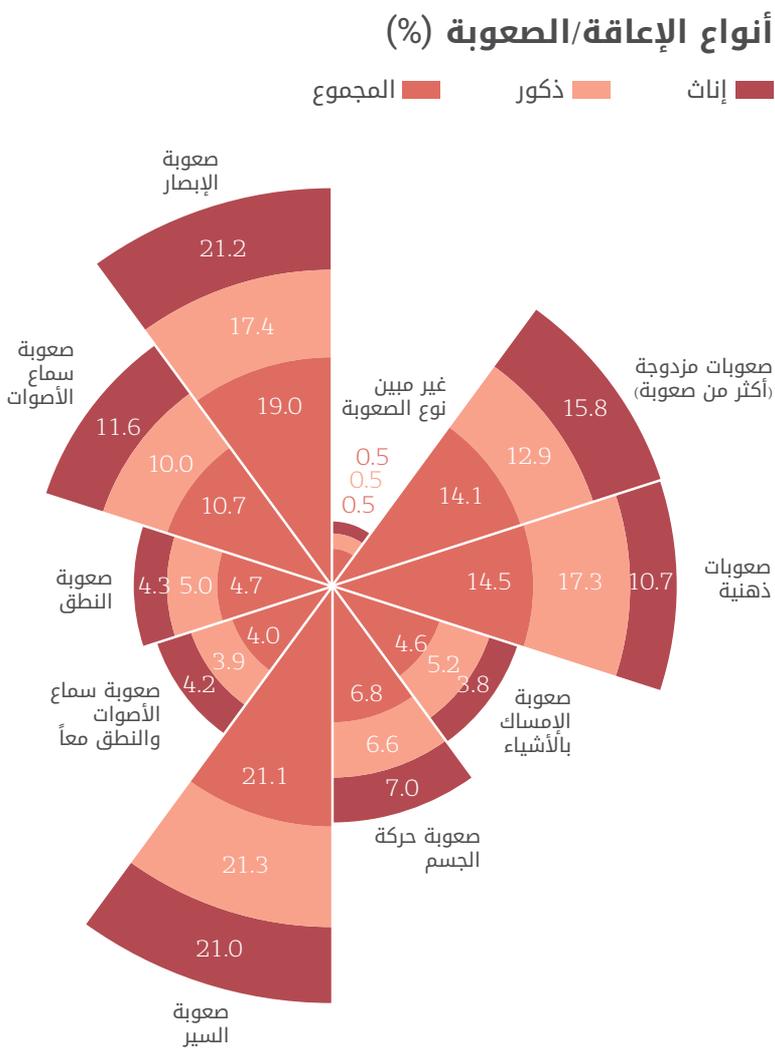
مواد تتعلق بالإعاقة في الدستور؟

..

المصدر:

..

المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ¹	مؤشر التنمية البشرية	متوسط العمر المتوقع عند الولادة	الدخل القومي الإجمالي
المصدر: UNDP	0.428	62.7	2,020

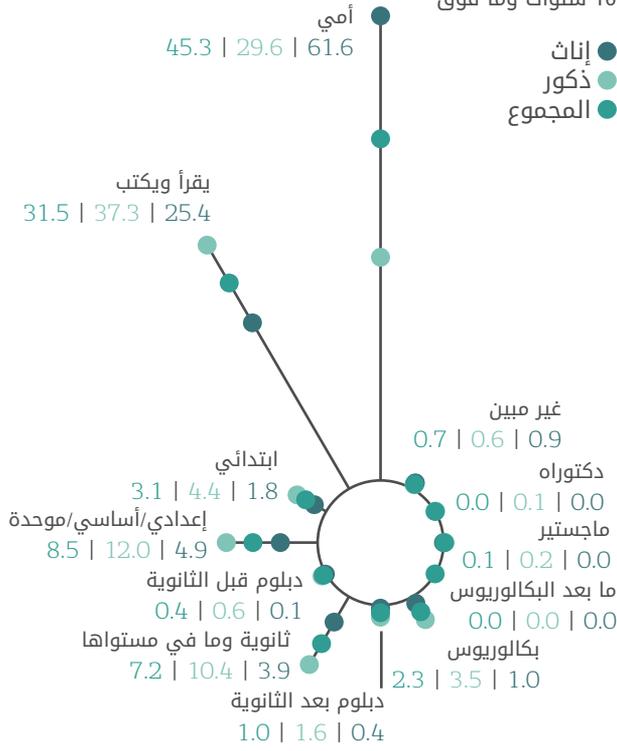


أسباب الإعاقة/الصعوبة (%)

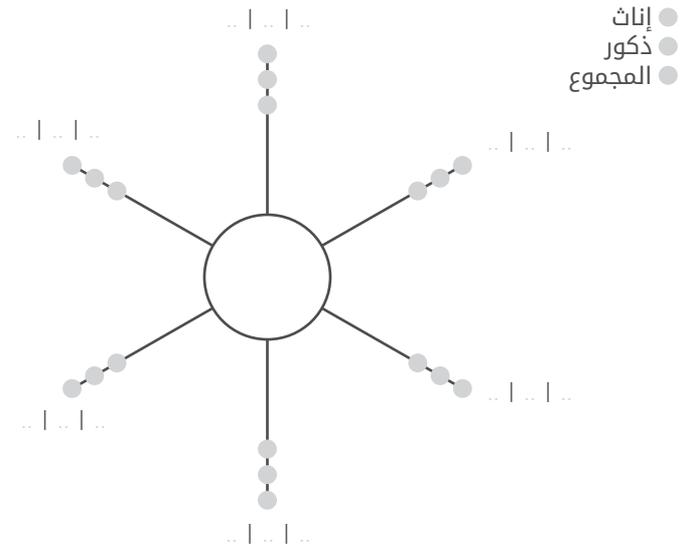
السبب	المجموع (%)	ذكور (%)	إناث (%)
خلقي (منذ الولادة)	26.3	27.1	25.3
إصابة عمل	3.3	4.5	1.7
حادث عارض	3.4	4.6	1.7
حادث سير	11.1	12.9	8.9
أمراض/علل	22.2	22.5	21.9
إصابة سلاح	1.7	2.6	0.4
لغم أرضي	0.5	0.7	0.2
كبر السن	28.0	21.6	36.5
غير مبيّن	3.5	3.5	3.5

إجمالي السكان (%)

10 سنوات وما فوق

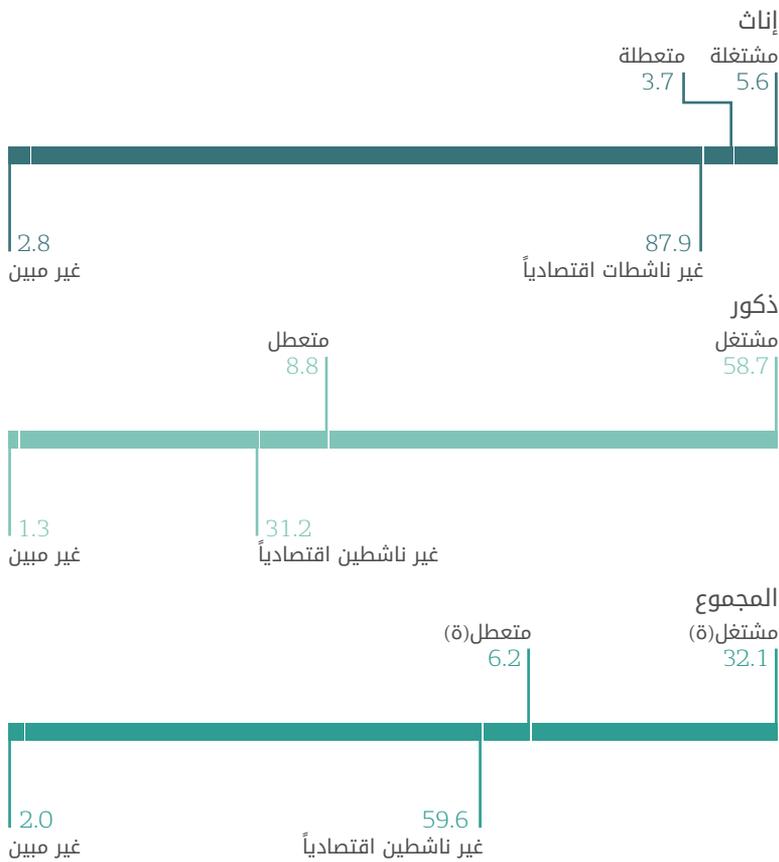


الأشخاص ذوو الإعاقة (%)

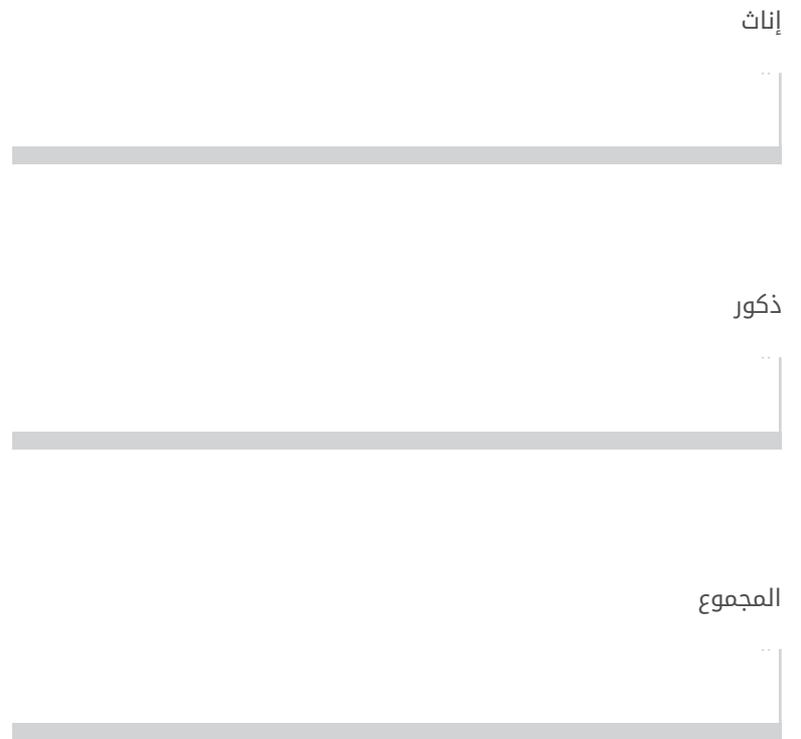


إجمالي السكان (%)

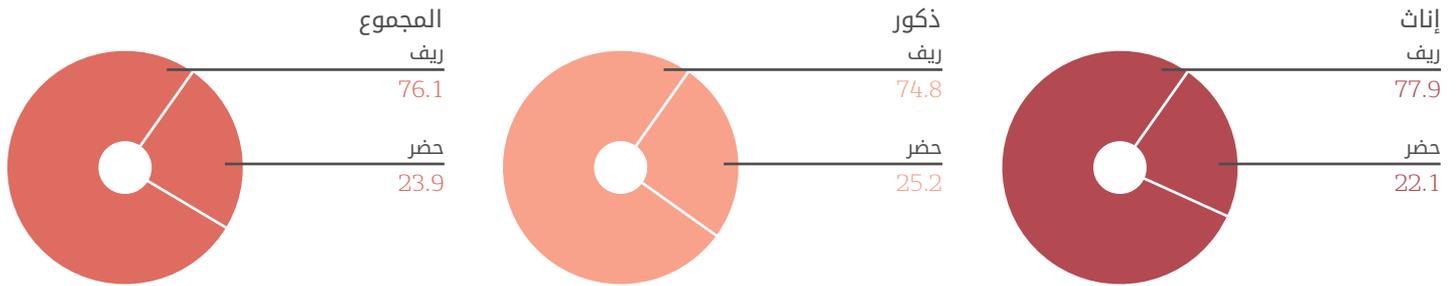
15 سنة وما فوق



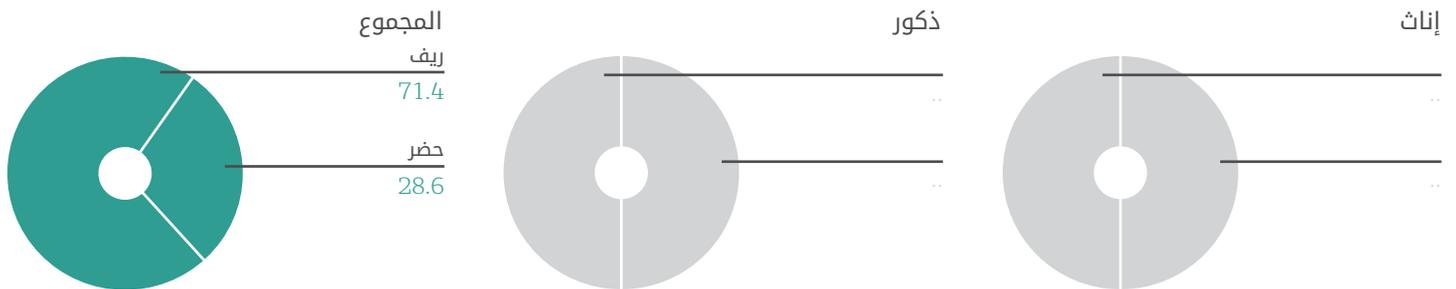
الأشخاص ذوو الإعاقة (%)



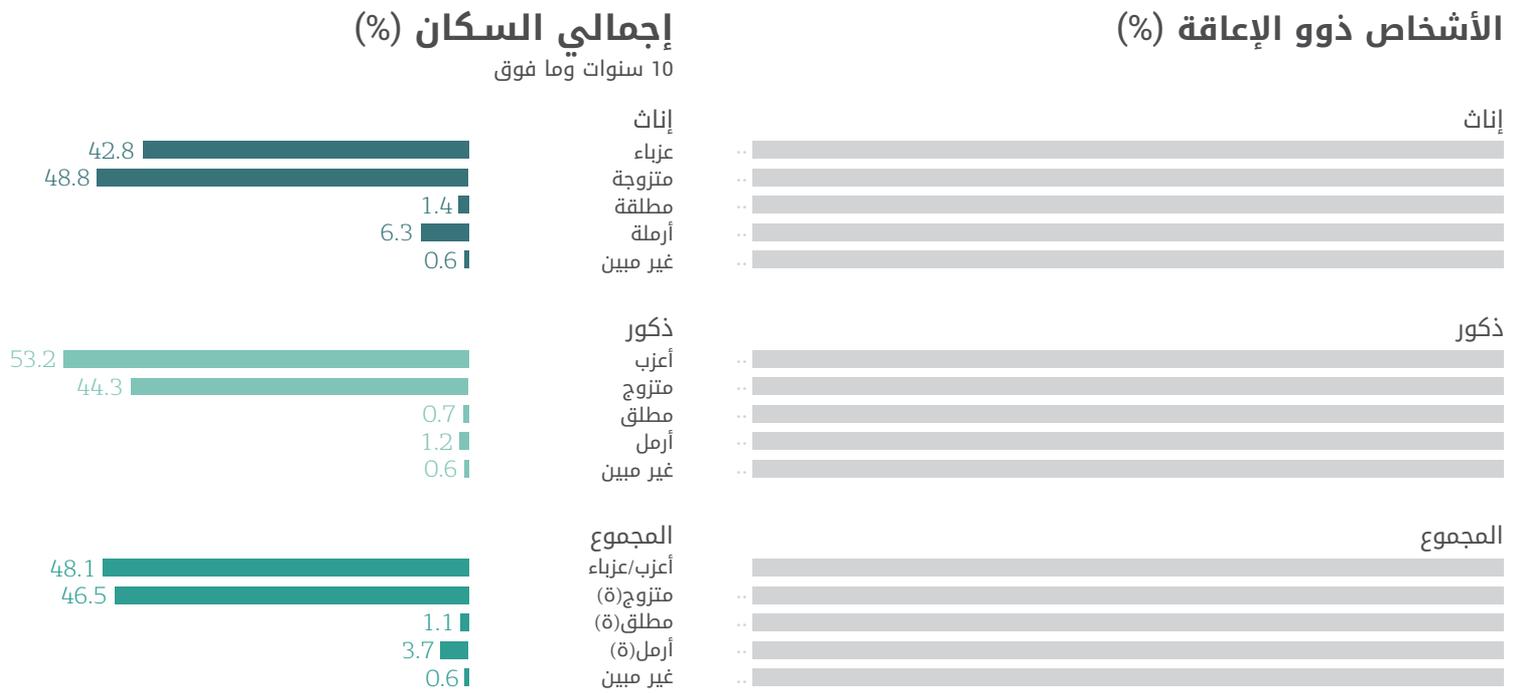
الأشخاص ذوو الإعاقة (%)



إجمالي السكان (%)

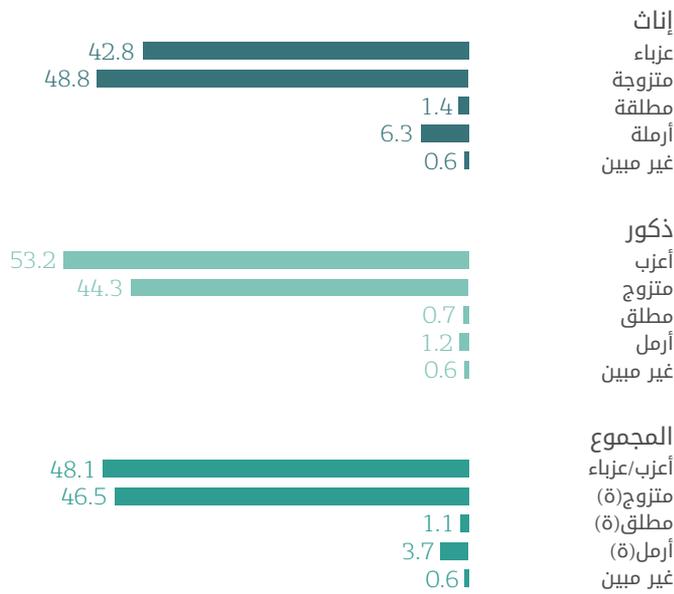


الأشخاص ذوو الإعاقة (%)



إجمالي السكان (%)

10 سنوات وما فوق



المصدر

الجهاز المركزي للإحصاء (2004).

الحواشي

1 البيانات الخاصة بهذه المؤشرات الثلاثة تعود إلى العام 2005.

تم استخدام جميع فئات البيانات كما قُدّمت من قبل اليمن.

التوقيع/التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

البروتوكول الاختياري

تاريخ التوقيع
2007.3.30



تاريخ التصديق/الانضمام
2009.3.26



تاريخ التوقيع
2007.4.11



تاريخ التصديق/الانضمام
2009.3.26



المصدر:
UN (2014)

الإطار المؤسسي الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة

آلية تنسيق وطنية

الاسم

صندوق رعاية وتأهيل المعاقين

سنة التأسيس

2002

الرئيس

المدير التنفيذي للصندوق

هل الاشخاص ذوو الإعاقة مُمَثَّلون؟

نعم

آليات تنسيق إضافية

نقاط الاتصال في المواضيع المتعلقة بالإعاقة في الوزارات أو المؤسسات الحكومية الأخرى

التعريف الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة

99 المعاق جزئياً بصورة دائمة هو كل فرد ذكراً أم أنثى مصاب بإعاقة دائمة في أحد أو بعض أجزاء جسمه ويندر أن يتمكن بسبب حالته تلك من العمل. المعاق كلياً أو جزئياً بصورة مؤقتة هو كل فرد ذكراً أم أنثى مصاباً بإعاقة في كل أو بعض أجزاء جسمه تستمر لفترة مؤقتة من حياته ولا يستطيع بسببها انجاز أي عمل إلا في حدود ما تسمح به تلك الإعاقة. المعاق كلياً بصورة دائمة هو كل فرد ذكراً أم أنثى مصاباً بإعاقة كلية تسبب له العجز الدائم عن القيام بأي عمل. **66**

(قانون رقم 29 بشأن الرعاية الاجتماعية، 2008)

الإطار التشريعي الوطني للإعاقة/الأشخاص ذوي الإعاقة (سنة الاعتماد)

إستراتيجية وطنية للإعاقة/خطة

يجري تطويرها حالياً

قانون عام/شامل عن الإعاقة

قانون رقم 2 حول انشاء صندوق رعاية وتأهيل المعاقين (2002)

مواد تتعلق بالإعاقة في الدستور؟

نعم

المصدر:

الاسكوا، بناء على بيانات جرى استيفاؤها من نقاط الاتصال الحكومية من خلال استبيان الإسكوا حول تنفيذ إتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة والعقد العربي للأشخاص ذوي الإعاقة (2013).

Braithwaite, Jeanine and Daniel Mont (2008). Disability and poverty: A Survey of World Bank Poverty Assessments and Implications. Social Protection Discussion Paper No. 0805. Washington DC: World Bank. Available from <http://siteresources.worldbank.org/SOCIALPROTECTION/Resources/SP-Discussion-papers/Disability-DP/0805.pdf>.

Ebbeson, Louise, and others (2011). An analysis of the status of implementation of the Convention on the Rights of Persons with Disabilities in the Caribbean. Port of Spain: ECLAC Subregional Headquarters for the Caribbean. Available from <http://www.eclac.org/publicaciones/xml/4/42324/LCARL.280rev1.pdf>.

Economic Commission for Latin America and the Caribbean (2012). Social Panorama of Latin America. Santiago. Available from http://www.cepal.org/publicaciones/xml/8/49398/2012-960-PSI_WEB.pdf.

Economic and Social Commission for Asia and the Pacific (2012). Disability at a Glance 2012: Strengthening the Evidence Base in Asia and the Pacific. Bangkok. Available from <http://www.unescap.org/sdd/publications/DG2012/SDD-Disability-Glance-2012.pdf>.

Economic and Social Commission for Western Asia (2010a). Follow-up on priority issues in the field of social development in the ESCWA region: Proposed methods to combat poverty among persons with disabilities. Beirut. Available from <http://css.escwa.org.lb/sdd/1415/6e.pdf>.

_____ (2010b). International and Regional Practices Favouring the Inclusion of Persons with Disabilities in the Labour Market. Beirut. Available from http://www.escwa.un.org/divisions/div_editor/Download.asp?table_name=divisions_other&field_name=ID&FileID=1361.

_____ (2013). Managing Change: Mainstreaming Disability into the Development Process. Beirut. Available from <http://www.escwa.un.org/information/pubaction.asp?PubID=1256>.

Elwan, Ann (1999). Poverty and Disability: A Survey of the Literature. Social Protection Discussion Paper No. 9932. Washington DC: World Bank. Available from http://www-wds.worldbank.org/servlet/WDSContentServer/IW3P/IB/2000/12/15/000094946_0011210532099/Rendered/PDF/multi_page.pdf.

Groce, Nora, and others (2011). Poverty and Disability: A critical review of the literature in low and middle-income countries. Working Paper Series No. 16. London: University College London and Leonard Cheshire Disability and Inclusive Development Centre. Available from http://www.ucl.ac.uk/lc-ccr/centrepublishations/workingpapers/WP16_Poverty_and_Disability_review.pdf.

Mitra, Sophie, and others (2011). Disability and Poverty in Developing Countries: A Snapshot from the World Health Survey. Social Protection Discussion Paper No. 1109. Washington DC: World Bank. Available from <http://siteresources.worldbank.org/SOCIALPROTECTION/Resources/SP-Discussion-papers/Disability-DP/1109.pdf>.

Mizunoya, Suguru and Sophie Mitra (2013). Is There a Disability Gap in Employment Rates in Developing Countries? World Development, vol. 42, pp. 28-43.

Organization for Economic Co-operation and Development (2010). Sickness, Disability and Work: Breaking the Barriers. Available from http://www.oecd-ilibrary.org/social-issues-migration-health/sickness-disability-and-work-breaking-the-barriers_9789264088856-en.

United Nations (2014). Convention and Optional Protocol Signatures and Ratifications. Available from <http://www.un.org/disabilities/countries.asp?navid=12&pid=166> (accessed 5 May 2014).

United Nations Children's Fund (2013). State of the World's Children 2013: Children with Disabilities. New York. Available from http://www.unicef.org/sowc2013/files/SWCR2013_ENG_Lo_res_24_Apr_2013.pdf.

United Nations Development Programme. International Human Development Indicators. Available from <http://hdrstats.undp.org/en/tables> (accessed 29 November 2013).

World Bank (2005). A Note on Disability Issues in the Middle East and North Africa. Washington DC. Available from <http://siteresources.worldbank.org/DISABILITY/Resources/Regions/MENA/MENADisabilities.doc>.

World Health Organization (2001). International classification of functioning, disability and health: ICF. Geneva.

World Health Organization and Economic and Social Commission for Asia and the Pacific (2008). Training Manual on Disability Statistics. Bangkok. Available from <http://www.unescap.org/STAT/disability/manual/Training-Manual-Disability-Statistics.pdf>.

World Health Organization and World Bank (2011). World report on disability 2011. Geneva. Available from http://whqlibdoc.who.int/publications/2011/9789240685215_eng.pdf.

استقى هذا التقرير البيانات الكمية من المصادر التالية، وقد تمّ التأكد من صحتها—وفي العديد من الحالات إكمالها—عبر التواصل إلكترونياً مع نقاط الاتصال في المكاتب الوطنية للإحصاء.

الأردن

دائرة الإحصاءات العامة. واقع الإعاقة في العام 2010. عمان.

الإمارات العربية المتحدة

المركز الوطني للإحصاء. تعداد العام 2005. أبو ظبي.

البحرين

الجهاز المركزي للمعلومات (2010أ). تعداد العام 2010. مدينة عيسى والمنامة.
الجهاز المركزي للمعلومات (2010ب). تعداد العام 2010 – المسح الأسري بالعينة. مدينة عيسى والمنامة.

تونس

المعهد الوطني للإحصاء. المسح الوطني للسكان والسكن 2009. تونس.

الجزائر

الديوان الوطني للإحصائيات. المسح الوطني متعدد المؤشرات للعام 2006. الجزائر.

الجمهورية العربية السورية

المكتب المركزي للإحصاء. المسح المتعدد الأغراض للعام 2007. دمشق.
المكتب المركزي للإحصاء (2011أ). كتاب الإحصاء السنوي للعام 2011. دمشق.
المكتب المركزي للإحصاء (2011ب). الدراسة الاستقصائية للقوى العاملة. دمشق.

السودان

الجهاز المركزي للإحصاء. التعداد السكاني الخامس 2008. الخرطوم.

العراق

الجهاز المركزي للإحصاء. المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة للعام 2007. بغداد.

عمان

المركز الوطني للإحصاء والمعلومات. تعداد 2010. مسقط.

فلسطين

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007. رام الله.
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة الشؤون الاجتماعية. الدراسة الاستقصائية بشأن الإعاقة 2011. رام الله.

قطر

جهاز الإحصاء القطري. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2010. الدوحة.

الكويت

الإدارة المركزيّة للإحصاء. التعداد العام للسكّان للعام 2011. مدينة الكويت.

لبنان

إدارة الإحصاء المركزي. الدراسة الوطنيّة لأحوال المعيشيّة للأسر للعام 2004. بيروت.

ليبيا

المشروع العربيّ لصحّة الأسرة والمركز الوطنيّ للوقاية من الأمراض السارية والمتوطنة ومكافحتها. المسح الوطنيّ الليبيّ لصحّة الأسرة للعام 2007. طرابلس.

مصر

الجهاز المركزيّ للتعبئة العامة والإحصاء. تعداد السكّان والظروف السكنيّة للعام 2006. القاهرة.

المغرب

المنشور الساميّة للتخطيط. التعداد العام للسكان والمساكن للعام 2004. الرباط.
وزارة التضامن، والمرأة، والأسرة والتنمية الاجتماعيّة. الدراسة الاستقصائيّة الوطنيّة بشأن الإعاقة 2006. الرباط.

المملكة العربية السعودية

مصلحة الإحصاءات العامّة والمعلومات. التعداد العام للسكان والمساكن 2004. الرياض.
مصلحة الإحصاءات العامّة والمعلومات. الدراسة الاستقصائيّة الديمغرافيّة 2007. الرياض.

اليمن

الجهاز المركزيّ للإحصاء. تعداد السكان والمساكن والمنشآت للعام 2004. صنعاء.



الاسكوا

بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح
صندوق بريد: 11-8575، بيروت، لبنان
هاتف: +961 1 981301، فاكس: +961 1 981510
www.escwa.un.org

Copyright © ESCWA 2014

E/ESCWA/SDD/2014/Technical Paper.1

United Nations Publication

14-00125 – April 2014

تصميم الغلاف وإخراج الصفحات الداخلية: نايلا يحيى